موقف الإمام أبي العباس المهدوي من القراءات القرآنية في كتابه " شرح الهداية"

جمع ودراسة

إعداد الدكتور

محمد فضل محمود نورالدين

المدرس بقسم التفسير وعلوم القرآن

كلية أصول الدين بالقاهرة

جامعة الأزهر – مصر

موقف الإمام أبي العباس المهدوي من القراءات القرآنية في كتابه «شرح الهداية» جمع ودراسة

محمد فضل محمود نور الدين
قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية أصول الدين بالقاهرة، جامعة الأزهر، مصر.
الإيميل الجامعي: Mohamed Nour El-Din 2011@ azhar.edu.eg

الملخص:

يُعَد علم القراءات من أشرف العلوم لتعلقه بأشرف كتاب أنزله الله على خير رسله، وقد سعى هذا البحث إلى الكشف عن موقف الإمام أبي العباس المهدوي من القراءات القرآنية كما ورد في كتابه شرح الهداية. ويُعَد هذا الكتاب من المصادر المهمة في هذا الباب، حيث أوْلى فيه الإمام المهدوي عناية كبيرة بإيراد القراءات المتواترة وتوجيهها، وأظهر حرصا واضحا على ضبطها وعزوها، كما تصدى للرد على من طعن فيها أو أنكرها، غير أن الإمام المهدوي على الرغم من دفاعه عن كثير من القراءات قد خالف ذلك في مواضع أخرى، إذ قام بتضعيف بعض القراءات المتواترة التي تلقتها الأمة بالقبول، وتنوعت عباراته في التعبير عن هذا التضعيف، فتارة يستخدم ألفاظا تدل على الشذوذ، وأخرى تدل على البُعد أو عدم الجودة، وأحيانا يستبعد وجها من وجوه القراءة ثم يجيزه، وقد تناول هذا البحث أبرز مواقف الإمام المهدوي في الدفاع عن القراءات كما حاول فهم وتحليل الأسباب التي دعته إلى تضعيف بعضها، ومن أبرز نتائج الدراسة:

أولا: عُنِيَ الإمام المهدوي في كتابه «شرح الهداية» عناية فائقة بإيراد القراءات السبع المتواترة وتوجيهها.

ثانيا: لم يلتزم الإمام المهدوي بعزو كل قراءة إلى قارئها وإنما كان عزوه قليلا، وتركه لعزو القراءات لم يكن إغفالا لها وإنما كان أمرا منهجيا لاعتبارات تتعلق بأسلوبه وهدفه من هذا الكتاب.

ثالثا: تنوعت مطلحات التوجيه عند الإمام المهدوي، فأحيانا يعبر بقوله: «علة من قرأ»، وتارة أخرى بـــ(الوجه) فيقول:«ووجه قراءة حمزة»، وتارة أخرى بـــ(الحجة) فيقول:«وحجة من قرأ».

الكلمات المفتاحية: موقف، الإمام المهدوي، القراءات القرآنية، المتواترة، شرح الهداية.

Imam Abi Al -Abbas Al -Mahdawi's position on Quranic readings

"In his book "Explanation of Guidance

Collect and study

Muhammad Fadl Mahmoud Nour El -Din

Department of Interpretation and Quran Sciences, College of Fundamentals of Religion in Cairo, Al -Azhar University, Egypt .

Email: Mohamed Nour El-Din 2011@ azhar.edu.eg .

Abstract:

The science of readings is one of the most honorable sciences to attach it to the Ashraf of the Book of God, which God revealed to the best of his messengers. This book is one of the important sources in this section, in which the Imam al -Mahdawi attached great care to provide and direct the recovery readings , and showed a clear keenness to control and attribute them, as well as to respond to those who stabbed or denied them . However, despite his defense of many readings, Imam Al -Mahdawi had disagreed in other places, as he weakened some of the frequent readings that the nation received by acceptance, and his phrases diversified in expressing this weakness, sometimes using words indicating homosexuality, and others indicating dimension or lack of quality, and sometimes he excludes a face from facesReading and then authorizing it, and this research dealt with the most prominent positions of Imam al -Mahdawi in defending the readings as he tried to understand and analyze the reasons that called him to weaken some of them, and among the most prominent results of the study: First: Imam al -Mahdawi was concerned with the book “Explanation of Al -Hidaya” with great attention to the incubation and directing of the seven readings.Second: The Imam Al -Mahdawi did not adhere to the

attribution of every reading to its reader, but rather he attributed it a little, and left him to attribute the readings was not a neglect of it, but rather a systematic matter of considerations related to his style and his goal from this book **.** Third: The directives of the guidance varied with Imam al -Mahdawi, sometimes he expresses his saying: "The reason for the recipient", and at other times with (the face), he says: "And he read Hamza's reading", and at other times (Al -Hijjah), he says: "And the argument of the one who reads **".**

Keywords: position, Imam Al -Mahdawi, Quranic readings, frequent, explanation of guidance

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي شرف أمة الإسلام بأعظم كتاب، والصلاة والسلام على خير الخلق والعباد، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الحساب، **أما بعد:**

فإن من أشرف علوم الكتاب العزيز التي نالت حظا من الرواية وافرا، ونصيبا من الدراية زاخرا، وارتبطت بالقرآن الكريم ارتباطا ظاهرا:(علم القراءات)، فهو من أجَل العلوم قدرا، وأعظمها شرفا، وأعلاها منزلة، وأسماها مكانة؛ لأنه يتعلق بأشرف كتاب أُنزِل على خير نبي أُرسِل، وإن الإقبال على مدارسة هذا العلم لمن أجَلِّ الأعمال، وأرفع الخصال، وأسنى المطالب، وأعلى المراتب التي تستحق أن تُفنَى فيها الأعمار، وتُعمَل فيها العقول والأبصار.

وقد تنوعت في هذا العلم الشريف المؤلّفات، وتعددت فيه المصنفات، فجاءت ما بين مطوَّل ومختَصَر، ونظم ونثر، ولقد قيض الله ﷻ بفضله وكرمه لهذا العلم رجالا أوفياء، وعلماء أجلاء، أقبلوا عليه تعلما وتعليما، وقراءة وإقراء وتأليفا وتصنيفا، فحفظوا ألفاظه وفهموا معانيه، وأمعنوا النظر فيه، ورحلوا في طلبه، وأفنوا العمر في جمعه، وكان لهم بصمات واضحة، وقدم في نشر هذا العلم راسخة، ومن الأئمة الألِبّاء، وشيوخ الإقراء والأداء، الذين نذروا أنفسهم لخدمة القرآن وعلومه، الإمام المفسر الحاذق، والمقرئ اللغوي الفائق: أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت: ٤٤٠هـ).

وقد أثرى هذا الإمام الكبير المكتبة القرآنية بمؤلفات شتى في الدراسات القرآنية عامة وعلم القراءات خاصة، بل إنه يُعَد إماما في هذا العلم، ومن أهم مؤلفاته وأشهرها كتابه الموسوم بـ«شرح الهداية»، وقد أودع فيه الإمام المهدوي مسائل تتعلق بالقراءات وعللها وتوجيهها، وكان له في هذا الكتاب موقف بارز من

القراءات من حيث عزوه وضبطه لها، والرد على من ضعف أو أنكر بعضها، وفي الوقت ذاته كان له موقف معاكس لدفاعه عن القراءات، حيث قام هو بتضعيف بعض القراءات المتواترة التي تلقتها الأمة بالقبول، فأردتُ مستعينا بالله تعالى إلقاء الضوء على بيان موقف الإمام المهدوي من القراءات القرآنية في كتابه «شرح الهداية» بوجه عام، فكان هذا البحث موسوما بعنوان:«موقف الإمام أبي العباس المهدوي من القراءات القرآنية في كتابه «شرح الهداية»» جمع ودراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع والكتابة فيه عدة أسباب من أهمها:

أولا: أن الإمام المهدوي من الأئمة الأعلام الذين لهم جهود مباركة في خدمة كتاب الله تعالى من حيث تفسيره وتوجيه قراءاته، وهذه الجهود الطيبة بحاجة ماسة لإثراء المعرفة بها لدى الدارسين وطلاب العلم.

ثانيا: أن الإمام المهدوي من الأئمة الكبار الذين لم ينالوا حظهم من التعريف والإبراز رغم مكانته العلمية وكثرة مؤلفاته وعمقها وأهميتها لدى علماء الإقراء وأهل الأداء.

ثالثا: أن الإمام المهدوي له في كتابه «شرح الهداية» موقف بارز ممن ضعف بعض القراءات أو أنكرها، وله أيضا موقف معاكس لدفاعه عن القراءات، حيث قام هو بتضعيف بعض القراءات المتواترة، فأردتُ مستعينا بالله تعالى إبراز الموقف المشرِّف له في الرد على منكري بعض القراءات، وأيضا بيان وجهة نظره في تضعيفه لبعض القراءات وموقفه منها ودراستها.

رابعا: أن كتاب «شرح الهداية» يُعَد من أبرز كتب الاحتجاج والتوجيه بشهادة كثير من العلماء.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث في الوسائل المتاحة لدي لم أقف –في حدود بحثي واطلاعي–

على دراسة علمية مستقلة تناولت نفس العنوان تناولا مركزا، في حين أنني قد وقفتُ على بحث بعنوان: «منهج الإمام المهدوي في توجيه القراءات القرآنية وأثره في التفسير من خلال كتابه «شرح الهداية»»[1]، للباحثين: د/منير أحمد حسين الزبيدي، د/محمود علي عثمان عثمان، وقد عُنِيَ الباحثان في بحثهما هذا ببيان المنهج العام للإمام المهدوي في توجيه القراءات من خلال كتابه «شرح الهداية»، وكيف وظف توجيهه للقراءات في إثراء المعنى التفسيري، لكنهما لم يتعرضا لبيان موقفه من القراءات القرآنية.

منهج البحـــث:

سار الباحث في بحثه هذا على المنهج (الاستقرائي، والتحليلي) لمعالجة قضايا البحث وسبر أغوارها كي يقدم صورة جلية عن موقف الإمام المهدوي من القراءات في كتابه «شرح الهداية»، وهذا على النحو التالي:

١) المنهج الاستقرائي: يتمثل في تتبع القراءات التي ذكرها الإمام المهدوي في كتابه «شرح الهداية» لبيان موقفه من عزوها وضبطها الخ.

٢) المنهج التحليلي: يتمثل في دراسة القراءات التي ذكرها الإمام المهدوي في كتابه «شرح الهداية» وضعَّفها، وكذا بيان موقفه من الدفاع عن القراءات القرآنية المطعون فيها.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من **(مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس عامة)** كما يلي:

المقدمة: وتشمل:(أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته).

(١) هذا البحث منشور بمجلة جامعة الوصل بدولة الإمارات، العدد الستون، ربيع الآخر ١٤٤٢هـ، ديسمبر ٢٠٢٠م.

التمهيد: التعريف بالإمام المهدوي وكتابه «شرح الهداية»، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام «أبي العباس المهدوي».

المطلب الثاني: التعريف بكتاب «شرح الهداية».

الفصلان: على النحو التالي:

الفصل الأول: منهج الإمام المهدوي في القراءات، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهجه في عزو القراءة.

المبحث الثاني: منهجه في عرض القراءة.

المبحث الثالث: منهجه في توجيه القراءة.

الفصل الثاني: موقف الإمام المهدوي من القراءات، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقفه من الترجيح بين القراءات.

المبحث الثاني: موقفه من الدفاع عن القراءات القرآنية المطعون فيها.

المبحث الثالث: تضعيف الإمام المهدوي لبعض القراءات.

-الخاتمة: وفيها أهم النتائج والمقترحات.

الفهارس العلمية: وتشمل فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

هذا وأسأل الله العلي القدير التوفيق والسداد، ونيل المأمول والمراد، وأن يسدد قلمي، ويقوي حجتي، ويمنحني الإخلاص في قولي وعملي، وأعتذر إن ضعُف البيان، أو حصل خطأ أو نسيان،

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد سيد ولد العدنان، وعلى آله وأصحابه الكرام.

التمهيد

التعريف بالإمام المهدوي وكتابه «شرح الهداية»، وفيه مطلبان

المطلب الأول

التعريف بالإمام «أبي العباس المهدوي»

اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو الإمام المفسر الحاذق، والمقرئ اللغوي الفائق: أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي[(١)]، يكنى بـــ(أبي العباس)، وقد أشار إلى ذلك غير واحد ممن ترجم له[(٢)].

مولده ونشأته العلمية:

لم تذكر المصادر التاريخية وكتب التراجم شيئا عن تاريخ ولادته، ولا عن نشأته الباكرة بين أهله، ولا عن تفاصيل دراسته على شيوخه، لكن جُل ما ذكرته أن أصله من المهدية من بلاد القيروان وأنه من أهلها.

لكن يمكن من خلال ما ذكرته كتب التراجم عن شيوخه أن نقف على رحلاته العلمية، فقد قدِم المهدوي بلاد الأندلس وروى عن أبي الحسن القابسي، وقرأ على أبي عبد الله محمد بن سفيان، وعلى أبي بكر أحمد بن محمد الميراثي، وعلى جده لأمه مهدي بن إبراهيم، ثم رحل إلى مكة وقرأ على أبي الحسن أحمد بن محمد القنطري، ثم رحل إلى الأندلس في حدود سنة (٤٣٠هـــ) أو نحوها وأقام بها إلى أن توفي[(٣)].

مكانته العلمية:

لقد كان الإمام المهدوي من الأئمة الألبّاء، ومن شيوخ الإقراء والأداء، وقد

---

(١) المهدوي: نسبة إلى -المهدية-: وهي مدينة بأفريقية قرب القيروان، تأسست في القرن الرابع الهجري على يد الخليفة الفاطمي عبيد الله المهدي، وتقع المهدية على الساحل الشرقي لتونس، وما زالت موجودة حتى اليوم في تونس وتُعرَف بنفس الاسم.
معجم البلدان (٢٣٠/٥)، وخلاصة تاريخ تونس (ص: ٨٠)

(٢) ينظر ترجمته في: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس (ص: ٨٧)، وغاية النهاية في طبقات القراء (٩٢/١).

(٣) يراجع: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس (ص: ٨٨)، وتاريخ الإسلام (٥٩٨/٩).

ساعده على الظهور بين أقرانه، والتميز بين أفذاذ زمانه، ما تمتع به من فهم دقيق، ونظر وتحقيق، وسعة في الرواية، وأفق في الدراية، وتفنن في التصنيف، وتنوع في التأليف، وأكثر من ترجموا له يذكرون أنه إمام مفسر نحوي عالم بالقراءات والعربية، بالإضافة إلى كونه أديبا، ولذلك شهد الجهابذة العلماء له بمكانته، وأشاد النقاد الفطناء بمنزلته، ومن جملة ما قيل في بيان رتبته العالية، ومنزلته السامية:

قال ابن بشكوال: «وكان عالما بالقراءات والآداب، متقدما فيهما، وألف كتبا كثيرة النفع»[١]، وقال عنه ابن جزي الكلبي:«وأما أبو العباس المهدوي فمتقن التآليف، حسن الترتيب، جامع لفنون علوم القرآن»[٢]، وقال عنه الذهبي:«وكان مقدَّما في فن القراءات والعربية، وصنف كتبا مفيدة»[٣]، وما هذه الشهادات إلا غيض من فيض، فالإمام المهدوي ذو شهرة تغني عن الإسهاب في بيان ذكره، والإطناب في إيضاح قدره.

مؤلفاته العلمية:

لقد خلّف الإمام المهدوي إرثا علميا زاخرا استحق عليه ثناء عاطرا، وقد نال نتاجه العلمي إعجاب العلماء، وتسابق على اقتنائه الألِبّاء، وأصبحت مؤلفاته لطلبة العلم معتمَدًا، ولأهل الأداء مستنَدًا، وقد شهد أكثر من ترجموا له بتعدد مؤلفاته وتنوعها، وأنها كثيرة النفع والفائدة، حتى وصفه ابن جزي بأنه: «جامع لفنون علوم القرآن»، وقال عنه ابن الجزري:«وألف التواليف، منها: التفسير المشهور، والهداية في القراءات السبع –وشرحها في شرح لطيف– وهو الذي ذكره الشاطبي في باب: الاستعاذة[٤]»[٥]، وإليك بيان هذه الكتب بشيء من التفصيل:

---

(١) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس (ص: ٨٨).
(٢) التسهيل لعلوم التنزيل (٢٠/١).
(٣) تاريخ الإسلام (٩/ ٥٩٨).
(٤) أي: في قوله: «وإخفاؤه فصل أباه وعاتنا ... وكم من فتى كالمهدوي فيه أعملا». متن الشاطبية المسمى: «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع» (ص: ٨)
(٥) غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٩٢).

١) التفصيل الجامع لعلوم التنزيل: قال عنه حاجي خليفة: «هو تفسير كبير بالقول –أي: يشرح فيه المسألة شرحا واسعا ببيان تفاصيلها ودقائقها– فسر الآيات أولا، ثم ذكر القراءات، ثم الإعراب، وكتب في آخره قواعد القراءات، ثم اختصره وسماه:(التحصيل)»[١]، وهو كتاب مفقود لم يصل إلينا.

٢) التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل: ذكر الإمام المهدوي في مقدمة هذا الكتاب أن الداعي لتأليفه له إنما هو بأمر من الوالي فقال:«أمر الموفَّق[٢] باختصار كتاب «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل» ليكون هذا الاختصار قريب المتناول لمن أراد التذكار»[٣]، وهو كتاب في التفسير مطبوع[٤].

٣) الهداية في القراءات السبع: هو كتاب قيم جليل في القراءات السبع، وممن ذكروا نسبة هذا الكتاب وشرحه إلى الإمام المهدوي الإمام ابن عطية الأندلسي فقال:«وكتاب الهداية وشرحُها كل ذلك تأليف أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي»[٥]، وذكره الإمام ابن الجزري في النشر وعزاه إلى الإمام المهدوي فقال: «كتاب الهداية للشيخ الإمام المقرئ المفسر الأستاذ/أحمد بن عمار أبي العباس المهدوي»[٦]، وهو من الكتب المفقودة التي لم تصل إلينا.

٤) شرح الهداية: وهو الكتاب الذي ستقوم عليه هذه الدراسة، وهو مطبوع عدة طبعات[٧]، وهذا الكتاب يُعَد شرحا على كتابه في القراءات الموسوم بعنوان:«الهداية في القراءات السبع».

٥) الكفاية في شرح مقارئ الهداية: تفرد بذكر هذا الكتاب ابن خير الإشبيلي

---

(١) كشف الظنون (١/ ٤٦٢).
(٢) الموفَّق: هو مجاهد بن عبد الله العامري أبو الجيش الموفق، كان من أهل الأدب والشجاعة والمحبة للعلوم وأهلها، نشأ بقرطبة، وكانت له همة وجلادة وجرأة، توفي سنة (٤٣٦هـ). جذوة المقتبس (ص: ٣٥٢)
(٣) التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل (١٠٧/١) بتلخيص.
(٤) قامت بطباعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
(٥) فهرس ابن عطية (ص: ٧٥).
(٦) النشر في القراءات العشر (١/ ٦٩).
(٧) من هذه الطبعات: طبعة مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤١٥هـ، تحقيق: د/حازم سعيد حيدر.

فقال: «كتاب الكفاية في شرح مقارئ الهداية تأليف: أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي المقرئ رحمه الله، حدثني به الشيخ/أبو عبد الله محمد بن سليمان بن أحمد النفزي ⬆ سماعا عليه لأكثره ومناولة لجميعه، قال: حدثني به خالي الأديب أبو محمد غانم بن وليد المخزومي قراءة عليه وأنا أسمع، قال: حدثني به أبو العباس المهدوي مؤلفه رحمه الله»(١)، وهو من الكتب المفقودة التي لم تصل إلينا.

وفاته:

لم تتفق المصادر التي أرخت للإمام المهدوي على تعيين سنة وفاته، بل اختلفوا في تاريخ وفاته على أقوال:

القول الأول: أن وفاته كانت في حدود سنة ثلاثين وأربعمائة، وإلى هذا ذهب السيوطي فقال في ترجمته: «أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي صاحب التفسير، مات في حدود سنة ثلاثين وأربعمائة»(٢)

القول الثاني: أن وفاته كانت بعد الثلاثين وأربعمائة، وإلى هذا ذهب تاج الدين ابن الساعي فقال:«ومات بعد الثلاثين وأربعمائة»(٣)، وتبعه الذهبي وابن الجزري والداوودي(٤).

القول الثالث: أن وفاته كانت في حدود الأربعين وأربعمائة، وإلى هذا ذهب الصفدي فقال في ترجمته: «أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي المقرئ المجود من أهل المهدية، وتوفي في حدود الأربعين والأربعمائة» (٥)، ووافقه عليه حاجي خليفة وابن الغزي(٦).

القول الرابع: أن وفاته كانت في الأربعين وأربعمائة، وإلى هذا ذهب السيوطي

(١) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: ٤٠).
(٢) طبقات المفسرين (ص: ٣٠) بتلخيص.
(٣) الدر الثمين في أسماء المصنفين (ص: ٢٨٩).
(٤) معرفة القراء الكبار (ص: ٢٢٢)، وغاية النهاية (٩٢/١)، وطبقات المفسرين (٥٧/١).
(٥) الوافي بالوفيات (٧/ ١٦٩).
(٦) سلم الوصول إلى طبقات الفحول (١/ ١٨٦)، وديوان الإسلام (٤/ ٢٢٣).

فقال: « ومات في الأربعين وأربعمائة»[١]، ووافقه عليه محمد مخلوف[٢].

الراجح/ لعل أقرب التواريخ في تقدير وفاة الإمام المهدوي أنها كانت في حدود سنة (٤٤٠هـ) لسببين:

السبب الأول: الرأي القائل بأن وفاة الإمام المهدوي كانت في حدود سنة ثلاثين وأربعمائة لم يؤرخ بهذا التاريخ لوفاته غير الإمام السيوطي في كتابه «طبقات المفسرين» فيما وقفتُ عليه، وهو رأي مردود؛ لأنه قد ذكر غير واحد ممن كانوا قريبي عهد بالإمام المهدوي أنه دخل الأندلس في حدود سنة ثلاثين وأربعمائة أو نحوها وأقام بها إلى أن توفي[٣]، أضف إلى ذلك أن الإمام السيوطي فد أرخ لوفاته في كتابه «بغية الوعاة» أنها كانت في الأربعين وأربعمائة، فهنا تعارض بين القولين.

السبب الثاني: إذا سقط الاحتجاج بروايتي الإمام السيوطي في القولين (الأول، والرابع) لتعارضهما، فلم يبق إذن سوى القول (الثاني) القائل بأن وفاته كانت بعد الثلاثين وأربعمائة، والقول (الثالث) القائل بأن وفاته كانت في حدود الأربعين وأربعمائة، وهذان القولان لا تعارض بينهما؛ لأنهما لم يحددا سنة بعينها، فما بعد الثلاثين وأربعمائة يكون في حدود الأربعين وأربعمائة، والله أعلم.

(١) بغية الوعاة (١/ ٣٥١) بتلخيص.
(٢) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (١/ ١٦١).
(٣) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (ص: ١١٤)، ومعجم الأدباء (٢/ ٥٠٨).

المطلب الثاني
التعريف بكتاب «شرح الهداية»

إن كتاب «شرح الهداية» يُعَد أحد أهم كتب علل القراءات وتوجيهها، وقد قسمه الإمام المهدوي إلى سبعة عشر بابا مقسمة في معظمها إلى مباحث، يتعلق كل مبحث منها بالأبواب المذكورة فيها، وكان منهجه في توجيه القراءات أن يبدأ بذكر الكلمة المختلَف في قراءتها، ثم يذكر علل القراءات ووجوهها[١]، قال القفطي عند ترجمته للمهدوي:«وله كتاب تعليل القراءات السبع، وهو كتاب جميل كثير الفوائد، حسن الاختصار، يصلح للمبتدي والمنتهي»[٢].

(١) ينظر: مقدمة محقق كتاب شرح الهداية (١/١٣٣) بتلخيص.
(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة (١/ ١٢٧) بتلخيص.

الفصل الأول
منهج الإمام المهدوي في القراءات، وفيه ثلاثة مباحث
المبحث الأول
منهجه في عزو القراءة

لقد ركز المهدوي في كتابه «شرح الهداية» على القراءات السبع المتواترة وبيان عللها وتوجيهاتها، ولم يلتزم بعزو كل قراءة يوردها إلى قارئها وإنما كان يعزو على قلة، وبخاصة إذا وجد قراءة تفرد بها قارئ واحد من الأئمة السبعة، مثال ذلك: قوله:«﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ قراءة ابن عامر من (أمْتَعَ يُمْتِعُ)»[1]، أما أغلبية القراءات فكان يوردها بلا عزو ولا نسبة، مثال ذلك: قوله:«من قرأ ﴿حَسَنًا﴾ فهو نعت لمصدر محذوف، التقدير:(وقولوا للناس قولا حَسَنا)، ومن قرأ ﴿حُسْنًا﴾ فهو مصدر، والتقدير:(وقولوا للناس قولا ذا حُسْن)»[2].

والحقيقة أن عدم عزو الإمام المهدوي للقراءات في كتابه «شرح الهداية» ليس بالأمر العسير عليه، فقد كان بإمكانه أن ينسب كل قراءة يوردها إلى قارئها لاسيما وهو إمام جليل من أئمة القراءات، لكنه لم يُعْنَ في هذا الكتاب بعزو القراءات لعدة أسباب محتمَلة لذلك:

١) الاعتماد على المشهور والمتداول في عصره: حيث كانت القراءات السبع قد استقرت، فربما رأى أن نسبتها أمر معروف لدى أهل العلم فلم يكن بحاجة إلى ذكر الأسانيد لكل قراءة، وقد يكون عذره في هذا أيضا أنه أملى كتابه «شرح الهداية» على طلبة علم مُلِمِّين بعلم القراءات.

٢) التركيز على التوجيه أكثر من التوثيق: حيث كان الإمام المهدوي يركز

(١) قرأ ابن عامر: بتخفيف التاء، والباقون: بالتشديد. النشر (٢/٢٢٢)، وينظر: شرح الهداية (ص: ١٨٢)

(٢) قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف:﴿حَسَنًا﴾ بفتح الحاء والسين، والباقون: بضم الحاء وإسكان السين. النشر (٢/ ٢١٨)، وينظر: شرح الهداية (ص: ١٧٢- ١٧٣)

على توجيه القراءات وبيان عللها أكثر من اهتمامه بعزو كل قراءة إلى قارئها.

٣)الاختصار وعدم الإطالة: فالإمام المهدوي بنى كتابه «شرح الهداية» على غرار كتابه «الهداية في القراءات السبع»، وهو كتاب قراءة مسنَد وقراءاته منسوبة ومعزوة لمن قرأ بها، ولما كان من منهجه الاختصار وعدم التطويل سلك هذا الأسلوب في عزوه للقراءة؛ لأن إيراد الأسماء والأسانيد يشغل مساحة من الكتاب قد لا تكون ضرورية لفهم المعنى، وقد كشف الإمام المهدوي عن منهجه في مقدمة كتابه «شرح الهداية» فقال: «وقد سألني سائلون أن أُملِيَ عليهم كتابا مختصرا في شرح وجوه القراءات، والاعتلال على الروايات، بغاية الاختصار وحذف التطويل والتكرار، وأن أجعل ذلك شرحا للكتاب المختصر في القراءات السبع الذي كنتُ ألَّفته وسميته بكتاب «الهداية»، فأجبتهم إلى ذلك»[١].

من خلال ما سبق: يمكن القول بأن ترك الإمام المهدوي لعزو القراءات في كتابه «شرح الهداية» لم يكن إغفالا لها، وإنما كان أمرا منهجيا لاعتبارات تتعلق بأسلوبه وهدفه من هذا الكتاب.

(١) ينظر: مقدمة شرح الهداية (ص: ٣).

المبحث الثاني
منهجه في عرض القراءة

يمكن إجمال منهج الإمام المهدوي في عرض القراءة في العناصر التالية:

١) كان نادرا ما يُعنَى بضبط القراءة بالحروف، ولعل ذلك لأن أكثر الحاضرين له كانوا من طلبة العلم الملمين بالقراءات، مثال ذلك: ضبطه لكلمة جِئْتِ في كلتا القراءتين بقوله:«مَن ضم الهمزة وكسر الحاء بناه على ما لم يُسَم فاعله ... ومن قرأ بفتح الهمزة والحاء فعلى معنى: وأَحَل الله لكم ما وراء ذلكم»(١).

٢) أحيانا يهمل ضبط القراءة بالحروف، مثال ذلك:﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ ﴾ حيث قال:«القراءتان فيه متقاربتان»؛ لأن من قرأ﴿ وَيَوْمَ تُسَيَّرُ ٱلْجِبَالُ ﴾ فقراءته راجعة إلى معنى القراءة الأخرى، إذ معلوم أن الذي يُسيِّر الجبالَ هو الله»(٢).

٣) أحيانا يذكر قراءة ويشير إلى الأخرى دون بيان وتوضيح لها، فيقول:«والقراءة الأخرى»، مثال ذلك:

﴿ أَتَعِدَانِنِيٓ ﴾ حيث قال:«من قرأ بنون مشددة فإنه أدغم نون التثنية في النون التي تصحب ياء الإضافة، والقراءة الأخرى على الإظهار»(٣).

٤) أحيانا يذكر القراءتين ثم يعبر بعد توجيههما بقوله:«والقراءتان متقاربتان»، مثال ذلك:﴿ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ حيث قال:«الكَلِم: جمع (كلمة)، والكلام: اسم الجنس، والقراءتان متقاربتان»(٤).

---

(١) أي: أن كلمة ﴿وَأُحِلَّ﴾ [النساء)، من الآية:(٢٤)] قرأها أبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وحفص: بضم الهمزة وكسر الحاء، والباقون: بفتحهما. النشر (٢٤٩/٢)، وينظر: شرح الهداية (ص: ٢٤٩- ٢٥٠) بتلخيص .

(٢) أي: أن قوله:﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ ﴾ [الكهف، من الآية:(٤٧)] قرأه المكي والبصري والشامي: بتاء مضمومة وفتح الياء المشددة ورفع لام جِبَالُ، والباقون: بنون مضمومة وكسر الياء المشددة ونصب لام جِبَالَ. النشر (٣١١/٢) ، وينظر: شرح الهداية (ص: ٣٩٦) .

(٣) أي: أن قوله:﴿ أَتَعِدَانِنِيٓ ﴾ [الأحقاف، من الآية:(١٧)] قرأه هشام: بنون مشددة، والباقون: بنونين خفيفتين. البدور الزاهرة (ص: ٢٩٥)، وينظر: شرح الهداية (ص: ٥١٤- ٥١٥) .

(٤) أي: أن قوله:﴿كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[الفتح، من الآية:(١٥)] قرأ الأخوان وخلف: بكسر اللام من غير ألف، وغيرهم: بفتحها وألف بعدها. المبسوط في القراءات العشر (ص: ٤١٠)، وينظر: شرح الهداية (ص: ٥١٧) .

٥) أحيانا يضبط القراءة بالرسم ثم يأتي بعدها بوصف يبينها، مثال ذلك: قوله:«من قرأ {خطيئاته}-بالجمع- فمعناه: الكبائر الموبقة، ومن قرأ ﴿خَطِيٓـَٔتُهُۥٓ﴾-بالتوحيد- أراد الشرك بالله، والمعنى في القراءتين جميعا للكفار خاصة»(١).

٦) أحيانا يذكر وزن القراءة، مثال ذلك: قوله:«ومن قرأ ﴿بَـِٔيسٍ﴾ مثل:(فَعِيل)، فهو صفة مثل:(شديد)

وما أشبهه، ومن قرأ {بَيْئَس} مثل:(فَيْعَل)، فهو صفة أيضا مثل:(ضَيْغَم) وما أشبهه»(٢).

٧) إذا تعرض لذكر قراءة في كلمة فإنه يذكر مماثلها في الحكم، مثال ذلك: عند توجيهه لقراءة ﴿هُزُوًا﴾ قال :«﴿هُزُوًا﴾ و﴿كُفُوًا﴾ و﴿جُزْءًا﴾ أصل هذه الكلمات الثلاث الهمز»(٣).

(١) أي: أن قوله: ﴿خَطِيٓـَٔتُهُۥٓ﴾ [البقرة، من الآية:(٨١)] قرأ المدنيان:{خطيئاته} بالجمع، والباقون: بالإفراد. النشر (٢/ ٢١٨)، وينظر: شرح الهداية (ص: ١٧٢) .

(٢) أي: أن قوله: ﴿بَـِٔيسٍ﴾ [الأعراف، من الآية:(١٦٥)]، قرأها هكذا ابن كثير وأبو عمرو وحفص وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف العاشر، وقرأ شعبة بخلف عنه:{بَيْئَس} بياء ساكنة بين باء وهمزة مفتوحتين، والوجه الثاني له كقراءة ابن كثير ومن معه، وقرأ المدنيان:{بيس} بكسر الباء الموحدة، وبعدها ياء ساكنة مدية ولا همز لهما، وقرأ الشامي:{بِئْس} بكسر الباء الموحدة وبعدها همزة ساكنة. النشر في القراءات العشر (٢/٢٧٢)، وينظر: شرح الهداية (ص: ٣١٤) .

(٣) شرح الهداية (ص: ١٧٠).

المبحث الثالث
منهجه في توجيه القراءة

لقد تنوعت مطلحات التوجيه[١] عند الإمام المهدوي في هذا الكتاب، فأحيانا يعبر بقوله:«علة من قرأ»[٢]، وتارة أخرى بـــ(الوجه) فيقول:«ووجه قراءة حمزة»[٣]، وتارة أخرى بـــ(الحجة) فيقول:«وحجة ابن عامر»، أو:«وحجة من قرأ»[٤]، ويمكن إجمال الوسائل التي اعتمد عليها في توجيه القراءات في العناصر التالية:

أولا: توجيه القراءة بآية قرآنية:

مثال ذلك: عند قوله تعالى:﴿ نُنشِزُهَا ﴾ قال:«من قرأ {ننشرُها} فمعناه: نُحييها، مثل قوله ﷻ:﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾[٥] أي: أحياه ... ومن قرأ﴿ نُنشِزُهَا ﴾-بالزاي- فمعناه: نرفع بعضها إلى بعض ونركّبها ونحييها ، ومنه قوله ﷻ:﴿ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ ﴾[٦] أي: ارتفِعوا»[٧].

ثانيا: توجيه القراءة لبيان حكم فقهي:

مثال ذلك: عند قوله تعالى:﴿ يَطْهُرْنَ ﴾ قال:«من قرأ {يَطَّهَّرْنَ}-مشددا- فمعناه: يغتسلن بالماء، وهو الوجه؛ لأن الحائض لا يجوز وطؤها في أكثر قول أهل العلم

---

(١) التوجيه لغة: مصدر للفعل (وجَّه)-بالتشديد- وأصله من (الوجه)، يقال:(وجَّه المطرُ الأرض)، أي: قشَر وجهها وأثر فيه، (ووجَّه الناسُ الطريق) أي: وطئوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن سلكه. تاج العروس (٥٤٥/٣٦)، مادة:(وجه)

التوجيه اصطلاحا: تبيين وجوه اختلاف القراءات وأسبابها والكشف عن معانيها بأدلتها، وسمي التوجيه توجيها: لأنه يُعرَف به وجه القراءة وعلتها ومعناها. مناهج التوجيه في أصول النشر(ص:٤٢٣)

(٢) ينظر على سبيل المثال: شرح الهداية (ص: ١٥٣، ١٥٩، ١٦٠، ١٨٩).

(٣) ينظر على سبيل المثال: شرح الهداية (ص: ٢١١، ٢٢٧، ٢٤٢، ٢٥٣).

(٤) ينظر على سبيل المثال: شرح الهداية (ص: ١٨٨، ١٩٦).

(٥) سورة:(عبس)، الآية:(٢٢).

(٦) سورة:(المجادلة)، من الآية:(١١).

(٧) أي: أن قوله:﴿ نُنشِزُهَا ﴾ [البقرة، من الآية:(٢٥٩)] قرأ ابن عامر والكوفيون: بالزاي المنقوطة، والباقون: بالراء المهملة. النشر (٢٣١/٢)، وشرح الهداية (ص: ٢٠٥- ٢٠٦)، وينظر على سبيل المثال:(ص: ١٧٥، ٢١٩، ٢٥٥، ٢٧٨، ٤٣١) .

إذا انقطع الدم عنها حتى تغتسل بالماء، ومن قرأ ﴿ يَطْهُرْنَ ﴾-مخففا- فمعناه: حتى ينقطع عنهن الدم، وحكمه كحكمها الأول؛ لأن بعده ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ يعني: بالماء»(١).

ثالثا: توجيه القراءة لبيان مسألة عقدية:

مثال ذلك: عند قوله تعالى:﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ ﴾ قال:« من قرأ بالتوحيد فإنه يعني: المسجد الحرام ... ومن قرأ بالجمع فإنه أراد المساجد كلها؛ إذ ليس للمشركين عمارة شيء من مساجد الله»(٢).

رابعا: توجيه القراءة بالتفسير وأسباب النزول:

مثال ذلك: عند قوله تعالى:﴿يَغُلَّ ﴾(٣) قال:«من قرأ ﴿يَغُلَّ ﴾-بفتح الياء (٤)- فإنه نسب الفعل إلى النبي ﷺ، ويقويه قولان من التفسير: أحدهما: أنه روي أن قطيفة حمراء كانت في المغانم يوم بدر فالتُمِسَت فلم توجد، فقال المنافقون: أخذها محمد ﷺ، فأنزل الله:﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ﴾(٥)، والقول الثاني: أن النبي ﷺ بعث طلائع ثم لقي المشركين بمن معه فغنموا، فأراد أن يُقَسِّم لمن حضر ولا يقسم لمن غاب، فأعلمه الله ﷻ أن الغنيمة بين من حضر وبين من غاب، فقال:﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ﴾(٦).

ومن قرأ {يُغَلَّ} فعلى وجهين: أحدهما: أن يُنسَب إلى الغلول، والوجه الثاني: أن يكون {يُغَلَّ} بمعنى: يُخان، وقد روي في التفسير أن قوما غلُّوا يوم بدر فأنزل الله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يُغَلَّ ﴾(٧)»(٨).

---

(١) أي: أن قوله: ﴿ يَطْهُرْنَ ﴾ [البقرة)، من الآية:(٢٢٢)] قرأ حمزة والكسائي وخلف وشعبة: بتشديد الطاء والهاء، والباقون: بتخفيفهما. النشر (٢/٢٢٧)، وشرح الهداية (ص: ١٩٨)، وينظر على سبيل المثال:(ص: ٢٥٠)

(٢) أي: أن قوله:﴿مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة)، من الآية:(١٧)] قرأ البصريان وابن كثير:{مسجد الله} بالإفراد، والباقون: بالجمع. النشر (٢/ ٢٧٨)، وشرح الهداية (ص: ٣٢٨)، وينظر على سبيل المثال:(ص: ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٢)

(٣) سورة:(آل عمران)، من الآية:(١٦١).

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: بفتح الياء وضم الغين، والباقون: بضم الياء وفتح الغين. النشر (٢/ ٢٤٣)

(٥) تفسير الطبري (٣٤٨/٧)، وأسباب النزول (ص: ١٣٠) عن ابن عباس.

(٦) تفسير الطبري (٣٥٠/٧- ٣٥١)، وأسباب النزول (ص: ١٣١) عن الضحاك.

(٧) تفسير الطبري (٣٥٣/٧- ٣٥٤) عن قتادة والربيع بن أنس.

(٨) شرح الهداية (ص: ٢٣٦- ٢٣٧) بتلخيص، وينظر على سبيل المثال:(ص: ١٨٠، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٧، ٢٥٩).

خامسا: توجيه القراءة بالحديث:

مثال ذلك: عند قوله تعالى:﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾[1] قال:«من قرأ بكسر الخاء[2] فهو على الأمر، ويقويه: ما روي عن النبي ﷺ أنه أخذ بيد عمر بن الخطاب ﷺ، فلما أتى على المقام قال عمر:هذا مقام أبينا إبراهيم، فقال النبي ﷺ: نعم، قال:أفلا نتخذه مصلى؟ فأنزل الله تعالى:﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾[3]، ومن قرأ {وَاتَّخَذُوا} - بفتح الخاء- فهو على الخبر معطوف على قوله:﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾، فعطف خبرا على خبر»[4].

سادسا: توجيه القراءة بالرسم العثماني[5]:

مثال ذلك: عند قوله تعالى:﴿مَرْضَاتِ﴾[6] قال:«﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ ونظائره، من وقف على شيء من هذا الجنس بالهاء فإنه رد ذلك إلى أصله، ومن وقف بالتاء فإنه اتبع خط المصحف[7]»[8].

سابعا: توجيه القراءة بلغة العرب:

يحتج الإمام المهدوي كثيرا في توجيهه للقراءة بلغة العرب لكنه لا ينسب هذه اللغات إلى أصحابها، بل يكتفي بقوله:«هما لغتان، أو لغتان فصيحتان»، مثال ذلك:

---

(١) سورة:(البقرة)، من الآية:(١٢٥).
(٢) قرأ نافع وابن عامر: بفتح الخاء، والباقون: بكسرها. النشر (٢/ ٢٢٢)
(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٢٢٦)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٤/ ١٤٥).
(٤) شرح الهداية (ص: ١٨١) بتلخيص، وينظر على سبيل المثال:(ص: ١٨٦، ٢٣١، ٤٠٠).
(٥) الرسم العثماني: يراد به الوضع الذي ارتضاه عثمان ﷺ في كتابة كلمات القرآن وحروفه، وينحصر في ست قواعد، هي:(الحذف، والزيادة، والهمز، والبدل، والوصل، والفصل، وما فيه قراءتان فتُكتَب على إحداهما). مناهل العرفان (٣٦٩/١)
(٦) سورة:(البقرة)، من الآية:(٢٠٧).
(٧) وقف الكسائي وحده على ﴿مَرْضَاتِ﴾ بالهاء، ووقف غيره بالتاء. النشر (١٣٢/٢)
(٨) شرح الهداية (ص: ١٩٥) بتلخيص، وينظر على سبيل المثال:(ص: ١٩٢، ٢٣٣، ٢٥٤).

عند قوله تعالى:﴿ ٱلْقُدُسِ ﴾[١] قال:«{القُدْس} و﴿ ٱلْقُدُسِ ﴾ لغتان[٢]، والعرب تخفف ما جاء على «فُعُل» نحو: كُتُب، ورُسُل[٣]»[٤].

ثامنا: توجيه القراءة بالنحو:

مثال ذلك: عند قوله تعالى:﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ﴾[٥] قال:«من قرأ بالرفع[٦] فعلى أن ﴿ ٱلشَّمْسُ ﴾ ابتداء ﴿والقمرُ والنجومُ﴾ معطوفان عليها، و﴿سخراتٌ﴾ خبر الابتداء، ومن قرأ بالنصب فإنه عطف الأسماء الثلاثة على ﴿وَٱلْأَرْضَ ﴾ في قوله:﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾، فالتقدير: خلق السماوات والأرض والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره، و﴿مُسَخَّرَٰتٍۭ ﴾ في موضع نصب على الحال»[٧].

تاسعا: توجيه القراءة بالصرف:

مثال ذلك: عند قوله تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً ﴾[٨] قال:«وجه قراءة قنبل بهمزة بعد الضاد أن الأصل عنده ﴿ضِيَآءً ﴾ كقراءة الجماعة، فقُلِبت الكلمة، فقُدِّمت الهمزة التي بعد الألف في موضع الياء وأخذت الياء في موضعها فصار (ضئايا، أو ضئاوا) إن قدّرت رده إلى الأصل حين تأخرت الياء لأنه من (الضوء)، وعلى الوجهين جميعا قُلِبت الياء أو الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة كما قلت في

(١) سورة:(البقرة)، من الآية:(٨٧).
(٢) قرأ ابن كثير بإسكان الدال، وضمها الباقون. النشر (٢/ ٢١٦)
(٣) هذه لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم. الكتاب لسيبويه (٤/ ١١٣)
(٤) شرح الهداية (ص: ١٧٤)، وينظر على سبيل المثال:(ص: ١٨٣، ٢١٦، ٢٣٢، ٢٨١).
(٥) سورة:(الأعراف)، من الآية:(٥٤).
(٦) {والشمس والقمر والنجوم مسخرات} قرأ ابن عامر برفع الأسماء الأربعة، والباقون بنصبها. النشر (٢٦٩/٢)
(٧) شرح الهداية (ص: ٣٠٢)، وينظر على سبيل المثال:(ص: ٢٨٣، ٢٦٥، ٢٩٥، ٣٢٣، ٣٨٤).
(٨) سورة:(يونس)، من الآية:(٥).

قولك:(دعاء، وبناء)، وأصلهما (دعاو، وبناي)، فتصير على هذا ﴿ضِيَآءً﴾، فوزنها (فِلَاعا) مقلوب عن (فِعَالا)، وقراءة الجماعة على الأصل الذي ذكرناه»[١].

عاشرا: توجيه القراءة بالبلاغة:

مثال ذلك: عند قوله تعالى:﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ قال:«من قرأ بالياء فلأن الإخبار عن الكفار وهم غيب، ومن قرأ بالتاء فعلى الانصراف من الغيبة إلى الخطاب»[٢].

حادي عشر: توجيه القراءة بالاشتقاق اللغوي:

مثال ذلك: عند قوله:﴿وَلَوْلَا دَفْعُ﴾ قال:«من قرأ {دِفَاع} فعلى وجهين: أحدهما: أن يكون مصدر (دَفَعَ) نحو قولك:(كتبْتُ كتابا)، والآخر: أن يكون مصدر (دَافَعَ)، ومن قرأ ﴿دَفْعُ﴾ فهو مصدر (دَفَعَ)»[٣].

ثاني عشر: توجيه القراءة بالشعر:

مثال ذلك: عند قوله تعالى:﴿ٱلْمَيِّتِ﴾[٤] قال:«﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ ونظائره، من قرأ بالتشديد[٥] فلأن أصله (مَيْوِت)، فقُلِبَت الواو ياء وأُدغِمَت الياء التي قبلها فيها، ومن خفف فهي لغة، وقال الشاعر:

«ليس من مات فاستراح بمَيْت ... إنما الَميْتُ ميِّتُ الأحياءِ»[٦]

فجاء باللغتين في بيت واحد»[٧].

---

(١) شرح الهداية (ص: ٣٣٦)، وينظر على سبيل المثال:(ص: ١٥٥، ٢٩٠، ٢٤٥).

(٢) أي: أن قوله:﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام)، من الآية:(١٠٩)] قرأ ابن عامر وحمزة: بتاء الخطاب، والباقون: بياء الغيبة. النشر (٢٦١/٢)، وشرح الهداية (ص: ٢٨٨)، وينظر على سبيل المثال:(ص: ٢١٤، ٢٢٩، ٢٦٦)

(٣) أي: أن قوله:﴿دَفْعُ﴾ [البقرة)، من الآية:(٢٥١)] قرأ المدنيان ويعقوب: بكسر الدال وألف بعد الفاء، والباقون: بفتح الدال وإسكان الفاء من غير ألف. النشر (٢٣٠/٢)، وشرح الهداية (ص: ٢٠٢)، وينظر على سبيل المثال:(ص: ٢٤٨، ٢٦٤)

(٤) سورة:(آل عمران)، من الآية:(٢٧).

(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة: بتخفيف الياء، والباقون: بتشديدها مكسورة. تحبير التيسير (ص: ٣٢٠)

(٦) قائل هذا البيت: عدي بن الرَّعلاء الغساني، وهو شاعر جاهلي اشتهر بنسبته إلى أمه الرعلاء. معجم الشعراء (ص: ٢٥٢)

(٧) شرح الهداية (ص: ٢١٦)، وينظر على سبيل المثال:(ص: ٢١٩، ٢٣٠، ٢٦٣).

الفصل الثاني

موقف الإمام المهدوي من القراءات، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقفه من الترجيح بين القراءات[١]

لقد تعرض الإمام المهدوي في كتابه «شرح الهداية» إلى استحسان وترجيح بعض القراءات على بعض، وتنوعت عباراته في تفضيل وترجيح قراءة على أخرى، وإليك بعض الأمثلة:

عند توجيهه للقراءات الواردة في قوله تعالى:﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[٢] قال:«والقراءة بالصاد أحسن من المضارَعة[٣] بالزاي»، ثم ذكر تعليلا لذلك[٤]، وعند توجيهه للقراءات الواردة في قوله تعالى:﴿لَا تَعۡدُواْ﴾[٥] قال: «وإخفاء الحركة أحسن لما في ذلك من الجمع بين الساكنين»[٦]، وعند توجيهه للقراءات في قوله تعالى: ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾[٧] قال:«فرَدُّ هذا الحرف إلى عامة ما جاء عليه القرآن أوْلى»[٨]، يريد: أن قراء

---

(١) الترجيح لغة: الميل، يقال:(رجَح الميزان يرجُح رجحانا) أي: مال. الصحاح تاج اللغة (٣٦٤/١)، مادة:(رجح)

الترجيح بين القراءات اصطلاحا: لم أقف له على تعريف، لكن يمكن من خلال المعنى اللغوي صياغة تعريف له فأقول: الترجيح بين القراءات: هو الميل إلى أفضلية بعض القراءات المقبولة وتقديمها على القراءات الأخرى المساوية لها في الثبوت.

(٢){الصراط، وصراط} قرأ قنبل ورويس بالسين فيهما حيث وقعا، وقرأ خلف بالصاد مشمة صوت الزاي، ووافقه خلاد في الموضع الأول فقط وهو ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ ، والباقون بالصاد الخالصة في جميع القرآن. تحبير التيسير (ص: ١٨٦)

(٣) المضارَعة لغة: المشابهة. مختار الصحاح (ص: ١٨٤)، مادة:(ضَرَعَ) والمراد بـ(المضارَعة) في عبارة الإمام المهدوي مصطلح (الإشمام)، ويراد به هنا: خلْط صوت الصاد بصوت الزاي، فيمتزجان فيتولد بينهما حرف ليس بصاد ولا زاي، ولكن يكون صوت الصاد متغلبا على صوت الزاي. إرشاد المريد إلى مقصود القصيد في القراءات السبع (ص: ٣٧)

(٤) شرح الهداية (ص: ١٧).

(٥) قرأ ورش: بفتح العين وتشديد الدال، وقرأ أبو جعفر: بإسكان العين مع تشديد الدال، ولقالون وجهان. الأول: اختلاس فتحة العين مع تشديد الدال، والثاني: كقراءة أبي جعفر، والوجهان عنه صحيحان. النشر في القراءات العشر (٢٥٣/٢)

(٦) شرح الهداية (ص: ٢٦٠).

(٧) قرأ البصريان:{أهلكتُها} بتاء مضمومة بعد الكاف من غير ألف، والباقون: بنون مفتوحة وألف بعدها. النشر (٢/ ٣٢٧)

(٨) شرح الهداية (ص: ٤٣١).

﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾-بالنون- أوْلى من قراءة{أهلكتُها} بالتاء.

فالناظر في العبارات الواردة في الأمثلة السابقة وغيرها يراها تفيد استحسان وترجيح بعض القراءات على بعض، فإن قلت: كيف للإمام المهدوي أو غيره من العلماء أن يرجح ويفضل قراءة على أخرى وهما قراءتان ثابتتان متواترتان؟ قلت: الترجيح بين القراءات يظهر في كلام أهل العلم بطريقتين:

الأولى: ترجيح يفضي إلى إنكار قراءة ثابتة أو تضعيفها، وهذا لا يصح؛ لأن القراءات المتواترة كلها وحي إلهي منزل من لدن حكيم خبير، فلا وجه لتضعيفها أو الترجيح بينها؛ لأن القراءة من القراءة بمنزلة الآية من الآية، لكن يمكن أن يُعتذَر لهؤلاء العلماء في ردهم لبعض القراءات المتواترة إما لعدم علمهم بتواترها، أو أنها لم تصلهم بوجه صحيح، وهذا المسلك في ترجيح قراءة ثابتة أو تضعيفها قد ذمه وعابه كثير من العلماء، قال الإمام النحاس:«والسلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال: إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعا عن النبي ﷺ، فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا»(١)، وقال الإمام أبو حيان:«وتكلموا في ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، ولا أرى شيئا من هذه التراجيح؛ لأنها كلها منقولة متواترة قرآنا، فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأخرى»(٢).

الثانية: ترجيح لا يفضي إلى إسقاط القراءة المرجوحة وإنكارها، بل يكون المراد منه: اختيار قراءة وتفضيلها على أخرى لعلة معينة دعت إلى هذا الاختيار أو الترجيح، وهذا النوع من الترجيح لا بأس به بشرط بيان سبب الترجيح، أو بيان رجحان القراءة من جهة معينة، كجهة البلاغة أو التوافق مع معنى الآية أو سياقها، لكن الأوْلى خلافه على ما ذكره المحققون من أهل العلم، قال الإمام النحاس بعد

(١) إعراب القرآن (٤٣/٥).
(٢) البحر المحيط (٢٣٢/٣) بتصرف وتلخيص.

حكاية اختلاف النحويين في قراءة ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ﴾ بالفعلية والمصدرية[١]:«الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ، فهما قراءتان حسنتان لا يجوز أن تقدّم إحداهما على الأخرى»[٢]، وقال الشيخ أبو شامة عند قراءة ﴿ مَلِكِ ﴾ محذرا من اتباع منهج الترجيح بين القراءتين:«وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يُسقِط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين، وصحة اتصاف الرب ﷻ بهما»[٣].

ويمكن القول بأن الإمام المهدوي قد تعامل مع القراءات المتواترة أثناء توجيهه لها بهذه الطريقة الثانية، وليس على أساس تضعيفها أو إنكارها أو الطعن فيها؛ لأن جميع القراءات المتواترة مقبولة ومعتمَدة، ولا يعني الترجيح بينها نفي صحة غيرها، وقد تبين من خلال الأمثلة المذكورة وغيرها أنه كان غالبا يذكر علة معينة دعته إلى هذا الاختيار أو الترجيح بين القراءات، ولذلك وضع العلماء للترجيح بين القراءات ضوابط تحكمه يمكن تلخيصها في الأمور الآتية:

١- ضرورة الإقرار بحسن جميع القراءات وعدم إسقاط القراءة المرجوحة.

٢- أن يبين المرجِّح سبب الترجيح بين القراءات، من نحو، أو صرف، أو بلاغة، أو تفسير، أو غير ذلك.

٣- ألا يكون الترجيح بين قراءتين مختلفتين في المعنى؛ لأن هذا النوع من

(١) أي: أن قوله تعالى:﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ﴾ [البلد، الآيتان:(١٤-١٣)] قرأ المكي والبصري والكسائي:{فكّ رقبة أو أطعمَ}، وقرأ الباقون:﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ﴾ النشر في القراءات العشر (٤٠١/٢)

(٢) إعراب القرآن (١٤٣/٥).

(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٧٠).

القراءات مقصود لأجل تكثير المعاني[١]، وتجدر الإشارة هنا إلى بيان أن من فضَّل قراءة متواترة على غيرها فإن تفضيله هذا يعود لأسباب:

١) أن يكون التفضيل مبنيا على من قرأ بالقراءة: حيث يغلِّب المفسر أو الموجه القراءة بناء على أنها أصح وأقوى في الأثر وأثبت في النقل، أو لكونها قراءة الجماعة أو الجمهور، إلى غير ذلك من التعليلات.

٢) أن يكون مرجع التفضيل بيان أن هذا المعنى يكون أنسب على هذه القراءة: حيث يرجح المفسر أو الموجه القراءة التي تعطي معنى أقوى وأكثر وضوحا واتساقا مع مقاصد الآيات، قال الطبري:«وإنما يجوز اختيار بعض القراءات على بعض لبينونة المختارة على غيرها بزيادة معنى أوجبت لها الصحة دون غيرها، وأما إذا كانت المعاني في جميعها متفَقة فلا وجه للحكم لبعضها بأنه أوْلى أن يكون مقروءا به من غيره»[٢].

٣) أن يكون مرجع التفضيل أنه يستند إلى اللغة: فيقول المفسر أو الموجه مثلا:(هذه القراءة أقرب للغة أو أفصح في العربية)، فإذا كان هذا التفضيل يُسقِط إحدى القراءتين المتواترتين أو يقلل من ثبوتها فلا تجوز هذه المفاضلة؛ لأَن الصواب ألا تُرَد القراءة المتواترة لمخالفتها لقاعدة نحوية.

٤) أن يكون مرجع التفضيل أن المفسر أو الموجه يصف بعض أوجه القراءة المتواترة بعبارات يُفهَم منها تقديم قراءة على أخرى لمنهج يسير عليه في الاختيار، كأن يقول مثلا:(وهذه القراءة أجود، أو أحسن، أو أصوب)، فمثل هذه العبارات لا بأس بها ويُغتَفر لقائلها، وأكثرها تعني مفاضلة اختيار وتقديم قراءة متواترة على أخرى مثلها، لكن إن أراد المفسر أو الموجه بعبارته هذه ترجيح القراءة أو إسقاطها وما شابه ذلك فهذا لا يجوز[٣].

---

(١) الترجيح بين القراءات، أحكامه، وموقف المفسرين منه، د/نور الدين عتر بمشاركة آخرين (ص: ١٩٦- ١٩٧).

(٢) جامع البيان (١٣٦/٥).

(٣) المفاضلة والترجيح بين القراءات نماذج تطبيقية مؤصلة (ص: ٣٢٨- ٣٣١) بتصرف وتلخيص.

المبحث الثاني
موقفه من الدفاع عن القراءات القرآنية المطعون فيها

لقد اصطفى الله لحفظ كتابه رجالا أوفياء أفنوا حياتهم في خدمة هذا الكتاب الكريم والعناية به، ثم خلفهم أئمة ثقات عُنُوا بضبط القرآن عناية فائقة حتى صاروا أئمة يُقتدَى بهم ويؤخذ عنهم، وهم القراء العشرة الذين أجمعت الأمة على تلقي قراءاتهم بالقبول، لكن شاءت حكمة الله أن تظهر أقوال لبعض المفسرين والنحويين تتضمن الطعن في بعض القراءات والإساءة إلى من نُسِبَت إليهم، وكان السبب الرئيس في ذلك متمثلا على حد زعمهم بأن هذه القراءات ليست موافقة للقواعد النحوية، ومن هنا وصفوها بأبشع الصفات، ورموها باللحن والضعف إلى غير ذلك من الأوصاف التي لا تليق بهذه القراءات.

ومن هذا المنطلق تصدى العلماء قديما وحديثا في مؤلفاتهم لدفع ما وُجِّه إلى القراءات من مطاعن، ومن هؤلاء الأئمة الأعلام: الإمام المهدوي، كان له في كتابه «شرح الهداية» دور كبير وجهد عظيم، ووقفات مشرقة ومشرِّفة تجاه من ضعف قراءة أو أنكرها، وفيما يلي عرض للقراءات القرآنية المطعون فيها وكيف دافع الإمام المهدوي عنها مع دراسة هذه القراءات.

الموضع الأول

قوله تعالى: ﴿بَارِئِكُمْ﴾[١]

عند توجيه الإمام المهدوي لهذه القراءة قال: «قال سيبويه: «لم يكن أبو عمرو يسكِّن شيئا من هذا[٢]، وإنما كان يختلس الحركة فيظن من سمعه يختلس أنه أسكن»»[٣].

---

(١) سورة: (البقرة)، من الآية: (٥٤).

(٢) كلمة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ قرأها أبو عمرو بخلف عن الدوري بإسكان الهمزة، والوجه الثاني للدوري هو اختلاس حركتها، وهو الإتيان بمعظمها ويقدَّر بثلثيها. النشر في القراءات العشر (٢١٢/٢)

(٣) لم أقف على النص بهذا اللفظ في كتاب سيبويه، وإنما النص الوارد فيه: «وأما الذين لا يُشبعون فيختلسون اختلاسا، وذلك قولك: (يضربها، ومن مأمنك) يسرعون اللفظ، ومن ثَم قال أبو عمرو: ﴿إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ ». الكتاب (٢٠٢/٤).

قال الإمام المهدوي ردا عليه:«وليس قول سيبويه مما يعارَض به رواية من روى الإسكان لثبوت الرواية، ولأنه مستعمل في كلام العرب»[1].

تفنيد طعن سيبويه ومن وافقه:

الظاهر من عبارة سيبويه إنكار قراءة ﴿بَارِئْكُمْ﴾-بإسكان الهمزة- لأبي عمرو البصري، وقد وافقه في ذلك جماعة من النحويين وعلى رأسهم المبرد الذي وصف هذه القراءة باللحن فقال:«لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب، وقراءة أبي عمرو ﴿بَارِئْكُمْ﴾ لحن»[2]، فحجة من أنكر الإسكان أن حركات الإعراب لا يجوز إسكانها، وفيما يلي مناقشة ذلك:

أولا: ثبوت القراءة من جهة السند والنقل:

تُنسَب هذه القراءة لأبي عمرو البصري، وهو الإمام المقرئ النحوي من الأئمة السبعة الذين أجمعت الأمة على تلقي قراءاتهم بالقبول، وقراءاته متواترة متصلة السند بالنبي ﷺ، فهو أبعد ما يكون عن اللحن والخطأ، ومن ثناء العلماء عليه قول سفيان ابن عيينة:«رأيتُ رسول الله ﷺ في المنام، فقلت: يا رسول الله، قد اختلفت عليَّ القراءات، فبقراءة من تأمرني أن أقرأ ؟ قال: اقرأ بقراءة أبي عمرو بن العلاء»، وقال وهب بن جرير:«قال لي شعبة: تمسَّك بقراءة أبي عمرو فإنها ستصير للناس إسنادا»[3].

ثانيا: ثبوت القراءة من جهة العربية:

١) وجه غير واحد من النحويين قراءة ﴿بَارِئْكُمْ﴾-بإسكان الهمزة- على أن التسكين كان لكراهية توالي الحركات[4]، والإمام أبو عمرو كان حسن الاختيار،

(١) شرح الهداية (ص: ١٦٦).
(٢) حكى قول المبرد النحاس في إعراب القرآن (٥٤/١)، وابن عطية في المحرر الوجيز (١٤٥/١).
(٣) السبعة في القراءات (ص: ٨١-٨٢)، ومعرفة القراء الكبار (ص: ٥٨).
(٤) الحجة في القراءات السبع (ص: ٧٧-٧٨)، والتبيان في إعراب القرآن (٦٤/١).

سهل القراءة، غير متكلف، يؤثر التخفيف ما وجد إليه سبيل[١]، وقد صحح الإمام السمين هذه القراءة فقال:«وقراءة أبي عمرو صحيحة؛ وذلك أن الهمزة حرف ثقيل فاستُثقِلَت عليها الحركة فقُدِّرَت»[٢].

٢) ما زعمه بعض علماء العربية من أن هذه القراءة تُعَد لحنا وأن حركة الإعراب لا يجوز تسكينها فهذا غير صحيح؛ لأن القراءة ثابتة بالتواتر، قال الإمام أبو حيان بعد حكاية قول المبرد وزعمه أن قراءة أبي عمرو لحن:«وما ذهب إليه ليس بشيء؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ﷺ، ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكر»[٣].

٣)تخفيف الحركة بالإسكان ظاهرة معروفة مستعملة في أشعار العرب، وعليه فإسكان الهمزة في جِبَارِئْكُمْ تخفيف لغوي لا غرابة فيه ولا إنكار، قال السمين الحلبي بعد أن ذكر طعن المبرد:«وهذه جرأة من المبرد وجهل بأشعار العرب، فإن السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيرا»[٤]، ثم ذكر السمين شواهد كثيرة من الشعر العربي تأييدا لهذه القراءة منها:

قال امرؤ القيس:«فاليومَ أَشربْ غيرَ مُستَحْقِبٍ .. إثما من اللهِ ولا واَغــلِ»[٥]

وقال آخر:«رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيــهِم ... وقد بَدَا هَنْكِ مِن المِئزَرِ»[٦]

٤) تخفيف الحركة بالإسكان يُعَد من لغات العرب خاصة قبائل تميم وبني أسد، ويكثر في كلامهم إسكان الحركة للتخفيف، قال شهاب الدين الدمياطي:«واختُلِف في

---

(١) السبعة في القراءات (ص: ٨٤).
(٢) الدر المصون (٣٦٣/١) بتلخيص.
(٣) البحر المحيط في التفسير (٣٣٤/١).
(٤) الدر المصون (٣٦٢/١).
(٥) ديوان امرئ القيس (ص: ١٤١)، والشاهد: تسكين آخر الفعل «أشربْ» للتخفيف. (غير مستحَقِب) أي: غير آثِم. (الواغِل): من يدخل على القوم في شرابهم فيشرب معهم. الصحاح تاج اللغة (١٨٤٤/٥)، مادة (وَغَلَ).
(٦) البيت نسبه ابن الشجري في أماليه (٢٣٥/٢) إلى الفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، والشاهد: تسكين النون في «هَنْكِ»، وهي كلمة كناية بمعنى: شيء، والمراد هنا: الفرج. الصحاح تاج اللغة (٢٥٣٦/٦)/ مادة (هنو)

همز ﴿بَارِئِكُمْ﴾ معا، فأبو عمرو من أكثر الطرق بإسكان الهمزة كما ورد عنه وعن أصحابه منصوصا وعليه أكثر المؤلفين, وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجْد طلبا للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد كـ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، أو نوعين كـ﴿بَارِئِكُمْ﴾، وإذا جاز إسكان حرف الإعراب وإذهابه في الإدغام للتخفيف فإسكانه وإبقاؤه أولْى»[1].

٥) مما يؤيد أيضا صحة قراءة أبي عمرو:﴿بَارِئْكُمْ﴾-بالإسكان- أنه قرأ قوله تعالى:﴿وَرُسُلُنَا﴾-بإسكان السين[2]- ولم يعترض أحد من النحاة واللغويين والمفسرين على هذه القراءة مع اجتماع ثلاث حركات متواليات، قال الحافظ أبو عمرو الداني عند رواية الإسكان لأبي عمرو في قوله:﴿بَارِئْكُمْ﴾:«الإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء، وهو الذي أختاره وآخُذ به»[3]، وقال الإمام أبو حيان:«ومما يدل على صحة قراءة أبي عمرو ما حكاه أبو زيد من قوله تعالى:﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾[4]، وقراءة مسلمة بن محارب:﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾[5]»[6] أي: بإسكان التاء.

وبهذا يثبت أن قراءة﴿بَارِئْكُمْ﴾-بإسكان الهمزة- قراءة صحيحة ثابتة عن الإمام أبي عمرو، وهي مبنية على التخفيف اللغوي، وبالتالي لا يجوز ردها وإنكارها لمجرد عدم اشتهارها.

(١) إتحاف فضلاء البشر (ص: ١٧٨) بتلخيص.
(٢) النشر في القراءات العشر (٢/٢١٦).
(٣) جامع البيان في القراءات السبع (٢/٨٥٩).
(٤) سورة:(الزخرف)، من الآية:(٨٠).
(٥) سورة:(البقرة)، من الآية:(٢٢٨)، وقراءة مسلمة بن محارب:﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾ بإسكان التاء قراءة شاذة. المحتسب (١/١٢٢) .
(٦) البحر المحيط في التفسير (١/٣٣٤).

الموضع الثاني

قوله تعالى:﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾[١]

عند توجيه الإمام المهدوي لهذه القراءة قال:«كسر حمزة ياء الإضافة[٢]، وقد غلَّطه في ذلك بعض الناس[٣]، وقراءته ظاهرة الوجه معروفة في اللغة»[٤].

تفنيد الطعن في قراءة الإمام حمزة ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾-بكسر ياء الإضافة- يتلخص فيما يلي:

الظاهر من كلام الإمام المهدوي أن قراءة ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾-بكسر الياء- مع سلامتها من الناحية اللغوية فضلا عن وثاقة قارئها إلا أنها لم تسلم من اعتراضات المعترضين، حيث رموها باللحن والرداءة والضعف، وللعلماء في قبول هذه القراءة ورفضها ثلاثة مواقف كما يلي:

الموقف الأول: موقف من طعن في هذه القراءة، وسبب اعتراضهم: أنها خالفت القاعدة العربية التي وضعها علماء اللغة وهي:«أنه يجب فتح ياء المتكلم ولا يجوز كسرها»[٥].

الموقف الثاني: موقف من جوز هذه القراءة بضعف كمكي بن أبي طالب، والعكبري، قال مكي: «فالقراءة بكسر الياء فيها بُعْد من جهة الاستعمال، وهي حسنة على الأصول، لكن الأصل إذا طُرِح صار استعماله مكروها بعيدا» [٦].

---

(١) سور:(إبراهيم)، من الآية:(٢٢).

(٢) النشر في القراءات العشر (٢٩٨/٢)، والمقصود بياء الإضافة: الياء الزائدة الدالة على المتكلم، وعلامتها: صحة إحلال الكاف والهاء محلها، فنقول في (فطرني):(فطرك، فطره). الوافي في شرح الشاطبية (ص: ١٨٣) .

(٣) ممن طعن في هذه القراءة، الفراء بقوله:«ولعلها من وهْم القراء». معاني القرآن (٧٥/٢) وكذلك الأخفش بقوله:«وهذه لحن لم نسمع بها من أحد من العرب ولا أهل النحو». معاني القرآن (٤٠٧/٢) وكذلك الزجاج بقوله:«وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة». معاني القرآن وإعرابه (١٥٩/٣)

(٤) شرح الهداية (ص: ١٦١) بتلخيص.

(٥) نظرية النحو القرآني (ص: ٩٨).

(٦) مشكل إعراب القرآن (٤٠٤/١)، وينظر أيضا: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات (٦٨/٢).

الموقف الثالث: موقف من جوز هذه القراءة من غير ضعف، وممن قال بذلك: قطرب، وأبوعمرو بن العلاء، والكسائي، وأبوعلي الفارسي، قال السمين الحلبي:«قال حسين الجعفي-رحمه الله-: سألت أبا عمرو عن كسر الياء فأجازه، وهذه الحكاية تُحكَى عنه بطرق كثيرة منها ما تقدم»(١).

وأما عن توجيه قراءة ﴿بِمُصَرِخِيَّ﴾-بفتح الياء- فهو أن هذه الياء المشددة أصلها ياءان، ياء الجمع وياء الإضافة، أُدغِمَت الياءان فصارتا ياء واحدة مشددة، ثم حُرِّكَت الياء الثانية بالفتح لالتقاء الساكنين، ويجوز أن يكون أدغم ياء الجمع في ياء الإضافة وهي مفتوحة، فبقيت على فتحها وهو أصلها(٢).

وأما قراءة﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾-بكسر الياء- فللعلماء فيها عدة توجيهات منها:

أولا: أن كسر الياء جاء على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين بالكسر، وذلك أن ياء الإعراب ساكنة وياء المتكلم أصلها السكون، فلما التقيا كُسِرَت لالتقاء الساكنين(٣).

ثانيا: أن كسر الياء جاء إتْباعا لما بعدها وهو كسر الهمزة من قوله تعالى:﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾، وهذا كقراءة {الحَمْدِلله}(٤)، وكقولهم:(بِعِير، وشِعِير، وشِهِيد)، كُسِر أوائلها إتْباعا لما بعدها(٥) .

ثالثا: أن هذه الياء تشبه هاء الضمير التي للمذكر في مثل:{ له، وعليه} ونحوهما في أن كلا منهما ضمير على حرف واحد، وهاء الضمير توصل بواو إذا كانت مضمومة، وبياء إذا كانت مكسورة، وتُكسَر بعد الكسرة، فكذلك قرأ الإمام حمزة بكسر هذه الياء لكن من غير صلة قياسا على هاء الضمير(٦).

---

(١) الدر المصون (٧/ ٨٩).
(٢) الحجة في القراءات السبع (ص: ٢٠٣)، ومشكل إعراب القرآن (١/ ٤٠٣) بتصرف.
(٣) الحجة في القراءات السبع (ص: ٢٠٣) بتصرف.
(٤) هذه قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، وزيد بن علي، والحسن البصري، وهي قراءة شاذة. المحتسب (٣٧/١)
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن (٥٧/٢)، والدر المصون(١٩٣/٥).
(٦) الحجة للقراء السبعة (٥/ ٢٩)، وشرح الهداية (ص: ١٦٢) بتلخيص.

وبعد هذه التوجيه لقراءة ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾-بكسر الياء- أقول: إن هذه القراءة صحيحة ثابتة عن الإمام حمزة، ولا يجوز ردها وإنكارها أو الطعن في قارئها للأمور الآتية:

(١) هذه القراءة قرأ بها الإمام حمزة الزيات، وهو القارئ الثقة الذي قال فيه أبو حيان:«ولم يقرأ حمزة حرفا من كتاب الله إلا بأثر، وكان حمزة صالحا ورعا ثقة في الحديث»[١].

(٢) أن قوله تعالى:﴿ يَبُنَيَّ ﴾ حيثما ورد في القرآن الكريم قرأه البعض بكسر الياء[٢]، وعلى هذا فالإمام حمزة ليس بِدْعا في قراءته لقوله تعالى:﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾- بكسر الياء أيضا- فقراءته إذن قراءة سبعية متواترة لا فرق بينها وبين القراءات الأخرى، والأصل في القراءة الرواية، وقد أوردت كتب القراءات الأصيلة المشهورة هذه القراءة المتواترة[٣].

(٣) هذه القراءة وافقت العربية بأكثر من وجه كما سبق في توجيهها، وقرأ بها جماعة من التابعين وهم شيوخ الإمام حمزة، والتابعون أخذوها عن الصحابة الذين تلقوها من الرسول ﷺ، فكيف يوصف هؤلاء بالوهم في نقل القرآن الكريم؟! قال الإمام المهدوي:«وقراءته ظاهرة الوجه معروفة في اللغة»[٤]، وقال شهاب الدين الدمياطي:«والطاعن فيها غالِط قاصِر, ونفْي النافي لسماعها لا يدل على عدمها,

---

(١) البحر المحيط في التفسير (٣/ ٥٠٠).

(٢) قال ابن الجزري:«واتفقوا في ﴿ يَبُنَيَّ ﴾ حيث وقع، وهو في هود ويوسف وثلاثة في لقمان، وفي الصافات، فروى حفص بفتح الياء ، ووافقه شعبة في هود، ووافقه البزي في الحرف الأخير من لقمان وهو قوله:﴿ يَبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ ، وخفف الياء وسكنها فيه قنبل، وقرأ ابن كثير الأول من لقمان وهو ﴿ يَبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ ﴾ بتخفيف الياء وإسكانها، ولا خلاف عنه في كسر الياء مشددة في الحرف الأوسط، وهو ﴿ يَبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ ﴾ ، وكذلك قرأ الباقون في الستة الأحرف». النشر (٢/٢٨٩) بتصرف

(٣) ينظر مثلا: السبعة في القراءات (ص: ٣٦٢)، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٢٩٨)، وغيرهما.

(٤) شرح الهداية (ص: ١٦١).

فمن سمعها مقدم عليه إذ هو مُثبِت, وقرأ بها أيضا يحيى بن وثاب، وحمران بن أعين، وجماعة من التابعين»[١].

(٤) هذه القراءة حكم بصحتها بعض العلماء كـــ(القاسم بن معن)، وهو من رؤساء النحويين الكوفيين، وكذلك الإمام (أبو عمرو بن العلاء)، وهو إمام لغة، وإمام نحو، وإمام قراءة، وعربي صريح، قد أجازها وحسنها، بل نص قطرب وهو من أئمة النحويين على أن الكسر لغة بني يربوع[٢].

(٥) وردت شواهد كثيرة في الشعر تؤيد القراءة بكسر ياء الإضافة، من ذلك: قول الأغلب العجلي[٣]:

«قال لها: هل لكِ يا تا فيِّ ... قالت له: ما أنت بالمَرضيِّ»[٤].

الموضع الثالث

قوله تعالى:﴿أَئِمَّةَ﴾[٥]

عند توجيه الإمام المهدوي لهذه الكلمة قال:«وقد عاب سيبويه والخليل تحقيق الهمزتين[٦]، وجعلا ذلك من الشذوذ الذي لا يعول عليه[٧]، والقراء أحذق بنقل هذه الأشياء من النحويين وأعلم بالآثار، ولا يُلتَفت إلى قول من قال:«إن تحقيق الهمزتين في لغة العرب شاذ قليل»[٨]؛ لأن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل

(١) إتحاف فضلاء البشر (ص: ٣٤٢).
(٢) البحر المحيط في التفسير (٦/ ٤٢٩).
(٣) الأغلب العجلي: هو الأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة ابن سعد العجلي، شاعر معمّر أدرك الجاهلية والإسلام، وتوجه مع سعد بن أبي وقاص غازيا فنزل الكوفة واستُشهد في واقعة نهاوند. الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٤٩)
(٤) عزاه الأزهري في معاني القراءات (٦٢/٢) للأغلب العجلي، والشاهد فيه: زيادة ياء على ياء الإضافة.
(٥) وردت هذه الكلمة في سور:(التوبة: ١٢)، (الأنبياء: ٧٣)، (القصص: ٥، ٤١)، (السجدة: ٢٤).
(٦) قوله تعالى:﴿أَئِمَّةَ﴾ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ورويس: بتسهيل الثانية بلا إدخال، وقرأ أبو جعفر: بالتسهيل مع الإدخال، وقرأ هشام: بالتحقيق مع الإدخال وعدمه، وقرأ الباقون: بالتحقيق من غير إدخال. النشر في القراءات العشر (٣٧٨/١)
(٧) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٤٨- ٥٤٩).
(٨) هو الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٤٣٥/٢-٤٣٤)، وابن جني في الخصائص (١٤٥/٣).

هذا القول، وقد اجتمع على تحقيق الهمزتين أكثر القراء، وهم أهل الكوفة وأهل الشام وجماعة من أهل البصرة، وببعضهم تقوم الحجة»[١].

ففي هذا النص ينقل الإمام المهدوي طعن بعض اللغويين في قراءة﴿أَئِمَّةَ﴾-بتحقيق الهمزتين- وقد وقف موقفا مشرِّفا في الدفاع عن الطعن الموجه لهذه القراءة المتواترة، وفيما يلي بيان ذلك بالتفصيل:

أولا: سبب الاعتراض على تحقيق الهمزتين:

كلمة﴿أَئِمَّةَ﴾-بهمزتين- الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، ومذهب البصريين أنهم لا يجيزون اجتماع همزتين في كلمة واحدة، قال سيبويه:«واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بُدٌّ من بدل الآخرة -أي: الهمزة الثانية- ولا تخفف لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف»[٢].

وسار على نهج سيبويه في إنكار اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة المبرد، فقال:«واعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقي همزتان فتُحقَّقا جميعا، إذ كانوا يحققون الواحدة، فهذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[٣] فإنه كان يرى الجمع بين الهمزتين، والنحويون يرون إذا اجتمعت همزتان في كلمتين كل واحدة منهما في كلمة تخفف إحداهما، فإن كانتا في كلمة واحدة أبدلوا الثانية منهما وأخرجوها من باب الهمزة»[٤].

ومن هذا الأساس أخذ الإمام الزجاج على قراءة من حقق الهمزتين فلم يُجِزْها؛ لأنها خالفت بذلك ما جاء به سلفه من البصريين وعلى رأسهم سيبويه، قال الزجاج:«فأما ﴿أَئِمَّةَ﴾-باجتماع الهمزتين- فليس من مذاهب أصحابنا إلا ما يُحكَى

(١) شرح الهداية (٣٢٦- ٣٢٧).
(٢) الكتاب (٥٥٢/٣).
(٣) ابن أبي إسحاق: هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، كان قيِّما بالعربية والقراءة إماما فيهما، قرأ على يحيى بن يعمر، وقرأ هو وأبو عمرو بن العلاء على نصر بن عاصم، توفي بالبصرة سنة (١١٧هـ).نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص: ٢٦- ٢٨)
(٤) المقتضب (١٥٨/١) بتلخيص.

عن ابن أبي إسحاق فإنه كان يحب اجتماعهما، وليس ذلك عندي جائزا؛ لأن هذا الحرف في ﴿أَيِمَّةَ﴾ قد وقع فيه التضعيف والإدغام، فلما أُدغِم وقعت علة في الحرف وطُرِحَت حركته على الهمزة، فكان تركها دليلا على أنها همزة قد وقع عليها حركة ما بعدها(١)، وعلى هذا القياس يجوز (هذا أَأَمٌّ من هذا)، والذي بدأنا به هو الاختيار من أن لا تجتمع همزتان»(٢).

فالزجاج بكلامه هذا ينكر قراءة ﴿أَيِمَّةَ﴾-بتحقيق الهمزتين- لابن عامر والكوفيين، واستمد مأخذه هذا من سيبويه الذي عد القراءة بتحقيق الهمزتين رديئا بقوله:«وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء وهو رديء»(٣)، والأعجب من ذلك أن ابن جني عد قراءة ﴿أَيِمَّةَ﴾-بتحقيق الهمزتين- شاذة فقال:«ومِن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي ﴿أَيِمَّةَ﴾ بالتحقيق فيهما»(٤).

ثانيا: تفنيد الطعن في قراءة ﴿أَيِمَّةَ﴾-بتحقيق الهمزتين- يتلخص فيما يلي:

١) قراءة﴿أَيِمَّةَ﴾-بتحقيق الهمزتين-قراءة صحيحة متواترة ثابتة عن النبيﷺ، وقد قرأ بها ابن عامر والكوفيون، وهم من القراء السبعة الذين أجمعت الأمة على تلقي قراءاتهم بالقبول، وقد أشار الإمام ابن الجزري إلى ثبوت صحة من قرأ بتحقيق الهمزتين فقال:«والصحيح ثبوت كل الوجوه الثلاثة، أعني: التحقيق، وبين

(١) يريد بذلك بيان أن كلمة ﴿أَيِمَّةَ﴾ أصلها (أأمِمَة) بوزن (أفْعِلة)، أُلقِيَت كسرة الميم الأولى على الهمزة الثانية الساكنة فصارت (أإمْمَة)، ثم أُدغِمَت الميمان فصارت الكلمة ﴿أَيِمَّةَ﴾.
(٢) معاني القرآن وإعرابه (٤٣٥/٢).
(٣) الكتاب (٤٤٣/٤).
(٤) الخصائص (٣/ ١٤٥).

بين[١]، والياء المحضة عن العرب، وصحته في الرواية»[٢].

٢) حينما أنكر الزجاج هذه القراءة المروية عن أربعة من القراء السبعة –أي: قرأ بها أغلب القراء– مستمدا حكمه هذا من سيبويه الذي وصف القراءة بتحقيق الهمزتين بالردائة، وأن هذه القراءة خارجة عن القياس الصرفي، فإنه بهذا الحكم قد أنكر قراءة صحيحة تواتر نقلها ومجمَع على ثبوتها، وأقول: إذا كان المعيار في الحكم على القراءات بالصحة هو الاتباع لمذهب معين فالقراءة حينئذ غير صحيحة؛ لأن اللغة العربية أوسع من أن توضع في إطار معين وضعه العلماء، ولذلك نصر الإمام المهدوي هذه القراءة ودافع عنها دفاعا مشرِّفا بقوله:«والقراء أحذق بنقل هذه الأشياء من النحويين وأعلم بالآثار، ولا يُلتَفت إلى قول من قال:«إن تحقيق الهمزتين في لغة العرب شاذ قليل»؛ لأن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل هذا القول، وقد اجتمع على تحقيق الهمزتين أكثر القراء، وهم أهل الكوفة وأهل الشام وجماعة من أهل البصرة، وببعضهم تقوم الحجة»[٣]، وهل تحتاج قراءة قرأ بها أربعة من القراء السبعة إلى أحد يشهد لها بصحتها؟!

٣) كيف لابن جني أن يحكم على هذه القراءة بالشذوذ، وللفارسي أن يحكم عليها بالضعف بحجة أن الهمزتين لا تلتقيان في كلمة واحدة، وقد ورد تحقيق الهمزتين لابن عامر والكوفيين في كلمات قرآنية أخرى من نحو:﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ﴿ءَأَنتَ﴾، ﴿ءَأَلِدُ﴾، ﴿أَءِذَا﴾، ﴿أَءُلْقِيَ﴾، وغيرها، وعلى هذا فقراءة هؤلاء لكلمة ﴿أَبِمَّةَ﴾–بالتحقيق– ليس بِدْعا ولا اجتهادا بشريا منهم؛ لأن القراءة سنة متبَعَة، قال الإمام مكي عند توجيهه لهذه القراءة:«وحجة من حقق الهمزتين أنه شبهها بهمزه الاستفهام الداخلة على همزة أخرى في قولك:﴿أَءِذَا﴾،﴿أَإِفْكًا﴾، فالهمزة المفتوحة

(١) بين بين معناه: النطق بالهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، فيُنطق بالمفتوحة بينها وبين الألف، وبالمكسورة بينها وبين الياء، وبالمضمومة بينها وبين الواو. الوافي في شرح الشاطبية (ص: ٨٤)

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٣٨٠).

(٣) شرح الهداية (٣٢٦- ٣٢٧).

الزائدة التي للاستفهام دخلت على همزة {إذا} وعلى همزة {إفك} التي هي فاء الفعل، كذلك الهمزة المفتوحة الزائدة في ﭽﭾ دخلت على همزة {إمام} التي هي فاء الفعل، فلما اشتبها في الزيادة حُقِّقَا»[1] أي: جريا على حكم واحد.

٤) إذا كان البعض قد طعنوا في هذه القراءة ومنعوا تحقيق الهمزتين في كلمة فمن النحويين من جوز اجتماعهما كـــ(ابن أبي إسحاق الحضرمي)، وقد ذكر هذا الرأي الأخفش عند قوله تعالى:﴿ يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي ٱلْحَافِرَةِ ﴿١٠﴾ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً ﴾[2] فقال:«والكوفيون يقولون:﴿ أَءِنَّا ﴾و﴿ أَءِذَا ﴾، فيجمعون بين الهمزتين، وكان ابن أبي إسحاق يجمع بين الهمزتين في القراءة فيما بلغنا، وقد يقول بعض العرب:«اللهم اغفر لي خَطَائِئِي»-جمع خطيئة- يهمزها جميعا، وهو قليل، وهي في لغة قيس»[3].

٥) تحقيق الهمزتين ظاهرة لغوية موجودة لا سبيل إلى إنكارها، ولئن كان المعروف عن قريش أنها لا تهمز فإننا لو رجعنا إلى كتب اللهجات لتبين أن جملة من القبائل العربية كانت تهمز، قال ابن عبد البر:«قول من قال: إن القرآن نزل بلغة قريش معناه عندي: في الأغلب، والله أعلم؛ لأن غير لغة قريش موجودة في صحيح القراءات من تحقيق الهمزات ونحوها، وقريش لا تهمز»[4].

من خلال ما سبق يتبين أن قراءة ﴿أَيِمَّةَ ﴾-بالتحقيق- لها غير وجه في العربية يمكن أن تُحمَل عليه، والقراءة متى وافقت وجها من وجوه اللغة العربية ولو مرجوحا فلا يجوز تضعيفها أو تلحينها، ولا أدري كيف أباح البعض لنفسه تضعيف بعض القراءات أو تلحينها وقد جاءت موافقة لقواعد النحويين وللشائع في

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (١/ ٤٩٨).
(٢) سورة:(النازعات)، الآيتان:(١١-١٠).
(٣) معاني القرآن (٢/٥٦٦-٥٦٥).
(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٨/٢٨٠).

لغة العرب، وقرأ بها أئمة ثقات أجمعت الأمة على تلقي قراءاتهم بالقبول؟!

وبهذا يكون سيبويه ومن سار على نهجه كالمبرد قد جانبهما الصواب حين قالا:«فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحقّقا»[١]، وهذا يدفعنا إلى أن نتساءل: على أي أساس بنى سيبويه هذه الدعوى؟

ولم أقف بعد بحث على إجابة منطقية لهذا التساؤل يمكن التعويل عليها سوى ما ذكره أبو علي الفارسي بقوله:«واعلم أن قول سيبويه:«ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحقّقا» ليس على التدافع، ولكن لأنه لم يعتد بالرديء، أو يكون لم يعتد بالتقاء المحقّقَتين لقلة ذلك»[٢].

الموضع الرابع

قوله تعالى:﴿ نَتَّبِعَانِّ ﴾[٣]

عند توجيه الإمام المهدوي لهذه الكلمة في سورة (يونس) على قراءة ابن ذكوان بتخفيف النون[٤] ذكر لها ثلاثة أوجه، ثم عقب عليها بقوله:«فهذه الوجوه الثلاثة صحيحة كلها في طريق الإعراب والمعنى، فلا وجه لقول من غلَّط ابن ذكوان في قراءته هذه[٥]، لو لم يكن لها مخرج إلا وجه واحد من هذه الوجوه لكان كافيا، ولم يحل لأحد أن يُقْدِم على الطعن في حرف ثبتت به الرواية مع صحة مخرجه»[٦].

وجه الاعتراض:

أشار الإمام المهدوي في النص السابق أن هناك من غلَّط الإمام ابن ذكوان في قراءة﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾-بنون خفيفة مكسورة- ووجه الاعتراض: أن الفعل المسند إلى

(١) الكتاب (٣/ ٥٤٩)، والمقتضب (١/ ١٥٨).

(٢) الحجة للقراء السبعة (٢٨٤/١). يريد بذلك: أن تحقيق الهمزتين لم يكن بسبب تعارض بين قواعد اللغة، وإنما هو مجرد أسلوب ضعيف في اللغة كان يمكن تجنبه بالتسهيل أو الإبدال، ولذلك عد سيبويه تحقيق الهمزتين رديئا فلم يعتبره.

(٣) سورة:(يونس)، من الآية:(٨٩).

(٤) قرأ الجمهور بتشديد النون، ما عدا ابن ذكوان فقرأ بتخفيف النون. تحبير التيسير في القراءات العشر (ص: ٤٠٢)

(٥) لعل الإمام المهدوي يقصد بذلك سيبويه والكسائي فمذهبهما عدم وقوع النون الخفيفة بعد ألف التثنية. ينظر: البحر المحيط في التفسير (١٠١/٦)، والنشر (٢٨٦/٢)

(٦) شرح الهداية (٣٤٣).

الألف لا يجوز توكيده بالنون الخفيفة؛ لأن الألف ساكنة، فإذا التقت مع النون وهي ساكنة لزم أحد أمرين: إما أن تبقى كما هي، وذلك محذور؛ إذ ليس في الكلام الجاري على الألسنة العربية ساكنان في كلمة يكون أولهما ألفا والثاني غير مدغم، بل لابد من أن يكون مدغما، أو تُحذَف الألف، وهو القياس، لكن يلتبس الاثنان بالواحد، فيمتنع هذا القياس، وهذا مذهب سيبويه وغيره من البصريين(١).

يتلخص الرد فيما يلي:

أولا: هذه القراءة عن الإمام ابن ذكوان قراءة صحيحة متواترة مروية في كتب القراءات المعتمدة(٢)، وبالتالي لا يجوز الطعن فيها أو الحكم عليها بالغلط؛ لأن الطعن فيها طعن في نقل القرآن نفسه.

ثانيا: قراءة ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾-بتخفيف النون مكسورة- جائزة من حيث الصناعة النحوية، وقد ذكر الإمام المهدوي في توجيهها ثلاثة أوجه بيانها على النحو التالي:

الوجه الأول: أن تكون {لَا} في قوله:﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ ناهية كقراءة الجماعة، ثم خُفِّفت نون التوكيد الثقيلة كراهة للتضعيف كما تُخفف في «إنَّ، ورُبَّ» ونحوهما من المضاعف.

الوجه الثاني: أن تكون{لَا} نافية، والفعل بعدها معرب مرفوع بثبوت النون، فيصير اللفظ لفظ الخبر ومعناه النهي كقوله تعالى:﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا ﴾(٣)-على قراءة من رفعه- أي: لا ينبغي ذلك.

الوجه الثالث: أن يكون قوله:﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾خبرا في موضع نصب على الحال من قوله:﴿فَٱسْتَقِيمَا ﴾،

والتقدير:(فاستقيما غير متَّبِعَين سبيل الذين لا يعلمون)(٤).

---

(١) المقاصد الشافية (٥٦٢/٥).

(٢) يراجع: التيسير في القراءات السبع (ص: ١٢٣)، والنشر (٢٨٦/٢).

(٣) سورة:(البقرة)، من الآية:(٢٣٣)، وقراءة الرفع لـ(ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب)، وحجتهم أنه مضارع لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فرُفِع، فـ{لا} نافية ومعناه النهي للمشاكلة من حيث إنه عطف جملة خبرية على مثلها من حيث اللفظ وهي قوله:﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ إتحاف فضلاء البشر (ص: ٢٠٤)

(٤) يراجع: الحجة للقراء السبعة (٢٩٣/٤- ٢٩٤)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٦٨٥).

ثالثا: إذا كان مذهب سيبويه وغيره من البصريين عدم وقوع النون الخفيفة بعد ألف التثنية، فالحق ما ذهب إليه يونس بن حبيب والكوفيون من جواز تأكيد الفعل المسند إلى الألف بالنون الخفيفة مكسورة، والحجة لهم فيما ذهبوا إليه أن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة، وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تدخل هنا فكذلك النون الخفيفة، ويعضد ذلك قراءة بعض القراء:{فدمرانِهِم تدميرا}(١)، ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان:﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾-بتخفيف النون مكسورة-(٢).

الموضع الخامس

«في القرآن لحن ستقيمه العرب بألسنتها»

عند توجيه الإمام المهدوي لقوله تعالى:﴿إِنْ هَٰذَانِ﴾(٣) ذكر فيها عدة قراءات ثم وجهها توجيها وافيا(٤)، ثم قال معقبا على قراءة ﴿إِنَّ هَٰذَانِ﴾-بتشديد نون {إِنَّ} وفتحها و{هذانِ} بالألف مع تخفيف النون- بعد أن ذكر فيها عدة توجيهات:«فهذه وجوه ظاهرة الصحة مشهورة في لغة العرب، ولا وجه لقول من قال: إن ذلك داخل فيما روي عن عائشة ﵂ من قولها:«في القرآن لحن ستقيمه العرب بألسنتها»؛ لأن هذا الخبر لا يصح، ولم يوجد في القرآن حرف إلا وله وجه صحيح في العربية، وقد قال الله تعالى:﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾(٥)، والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان»(٦) .

---

(١) سورة:(الفرقان)، من الآية:(٣٦)، وهذه قراءة علي بن أبي طالب ومسلمة بن محارب، وهي قراءة شاذة. المحتسب (١٢٢/٢)

(٢) يراجع: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١١٨٤/٣-١١٨٣)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٧٣١/٢)، والمقاصد الشافية (٥٦٢/٥).

(٣) سورة (طه)، من الآية:(٦٣).

(٤) قرأ ابن كثير: بإسكان نون {إنْ} و{هذانِّ} بالألف مع تشديد النون والمد المشبع للساكنين وصلا ووقفا.
قرأ حفص: بإسكان نون {إنْ} و{هذان} بالألف مع تخفيف النون. وقرأ أبو عمرو: بتشديد نون {إنَّ} وفتحها و{هذين} بالياء مع تخفيف النون. وقرأ الباقون: بتشديد نون {إنَّ} وفتحها و{هذان} بالألف مع تخفيف النون. النشر (٣٢١/٢)
وهذه القراءة هي التي وقع فيها الإشكال، إذ كيف يأتي لفظ{هذان} مرفوعا بالألف مع أنه اسم{إنَّ} حسب ظاهر الآية؟!

(٥) سورة (فصلت)، الآية:(٤٢).

(٦) شرح الهداية (٤١٨- ٤١٩).

وجه الاعتراض:

أشار الإمام المهدوي في النص السابق أن هناك من طعن في قراءة چگئوچ، وأن الصواب في زعمهم أن يقال:{إِنَّ هَذَيْنِ}؛ لأن اسم {إِنّ} حقه النصب، ومن هنا زعموا أن القرآن الكريم به لحن، وأن هذه القراءة مخالفة لقواعد النحو، حيث جاء اسم {إِنِّ} مرفوعا وكان حقه النصب(١).

الرد على الشبهة يتلخص فيما يلي:

(١) قراءة ﴿إِنَّ هَٰذَانِ﴾-بتشديد نون ﴿إِنَّ﴾، ورفع ﴿هَٰذَانِ﴾ بالألف- قراءة صحيحة متواترة لورودها عن الأئمة المعتَبرين ولموافقتها لرسم المصحف، والدليل على ذلك قول أبي عبيد:«ورأيتُها أنا في الذي يقال إنه الإمام مصحف عثمان بن عفان بهذا الخط ﴿هَٰذَانِ﴾»، ثم أكد أبو شامة موافقة هذه القراءة للرسم بقوله :«فلهذا قُرِئَت بالألف اتباعا للرسم، واختارها أبو عبيد وقال: لا يجوز لأحد مفارقة الكتاب وما اجتمعت عليه الأمة»(٢).

(٢) أما عن التوجيه النحوي لهذه القراءة فلأهل اللغة في توجيهها أقوال أكتفي بذكر أشهرها:

القول الأول: أنها جاءت جريا على لغة بني الحارث بن كعب وخَثْعم وكنانة بن زيد وغيرهم، فهم يستعملون المثنى بالألف دائما رفعا ونصبا وجرا، فيقولون:(جاء الزيدان، رأيت الزيدان، مررت بالزيدان) ، وتُعرَف هذه اللغة بـــ(لغة القصر) أي: قصْر المثنى على صورة واحدة هي صورة الألف(٣)، وهذا القول في توجيه هذه القراءة استحسنه الإمام النحاس بقوله:«هذا القول من أحسن ما حُمِلَت عليه الآية، إذ كانت هذه اللغة معروفة، وقد حكاها مَن يُرتضَى علمه وصدقه وأمانته منهم أبو زيد

(١) ممن طعن في هذه القراءة الأخفش حيث قال:«وقد شددها قوم فقالوا: {إِنَّ هَذَانِ}، وهذا لا يكاد يُعرَف». معاني القرآن (١٢٠/١) وقال أبو شامة بعد ما ذكر عدة توجيهات لهذه القراءة:«فبان لمجموع ذلك ضعف هذه القراءة». إبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٥٩٣)

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٥٩١).

(٣) الحجة في القراءات السبع (ص: ٢٤٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٥٥/٢).

الأنصاري»[١].

ومما جاء جريا على لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم من شواهد غير هذه القراءة ما يلي:

أولا: من القراءات:

قرأ أبو سعيد الخدري:{وأما الغلام فكان أبواه مؤمنان}[٢] في قوله تعالى:﴿ وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾[٣]، فهذا الشاهد وإن كان قراءة شاذة لكنه حجة في الاستشهاد، قال الإمام السيوطي:«أما القرآن فكل ما ورد أنه قريء به جاز الاحتجاج به في العربية, سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما, وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة»[٤].

ثانيا: الأحاديث:

– عن نافع عن ابن عمر قال:«بعث النبي ﷺ سَرِيَّة وأنا فيهم قِبَلَ نَجْد فغَنِمُوا إِبِلًا كثيرة، فكانت سُهْمانُهُم اثنا عشر بعيرا»[٥]، قال الإمام النووي:«قوله:«فكانت سُهْمانُهُم اثنا عشر بعيرا» هكذا هو في أكثر النسخ (اثنا عشر) وفي بعضها (اثني عشر)، وهذا ظاهر، والأول أصح على لغة من يجعل المثنى بالألف سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، وهي لغة أربع قبائل من العرب، وقد كثرت في كلام العرب ومنها قوله تعالى:﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾»[٦].

ثالثا: الشعر:

قال الشاعر: «إن أَبَاهَا وأَبَا أَبَاهَا ... قد بلغَا في المجدِ غَايتَاهَا»[٧].

---

(١) إعراب القرآن (٣٢/٣).
(٢) المحتسب (٣٣/٢).
(٣) سورة:(الكهف)، من الآية:(٨٠).
(٤) الاقتراح في أصول النحو (ص: ٦٧- ٦٨) بتلخيص.
(٥) صحيح مسلم (٣/ ١٣٦٨، ح: ١٧٤٩)، كتاب: الجهاد والسير، باب: الأنفال.
(٦) شرح النووي على مسلم (١٢/ ٥٤).
(٧) البيت لـ(رؤية بن العجاج) في ديوانه (ص: ١٦٨)، ونسبه خالد الأزهري في شرح التصريح (٦٣/١) لـ(أبي النجم العجلي)، والشاهد: قوله:(أباها) الثالثة؛ لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة

وقال آخر:«تزَوّدَ منا بين أذْناهُ طعنـــةً ... دعتْه إلى هابِي التراب عقيمِ»[1].

من خلال الشواهد السابقة يتبين أن لغة إلزام المثنى الألف لغة مشهورة، فلا غرابة إذن أن يرد في القرآن وجه على لغة لبعض قبائل العرب المشهورة.

القول الثاني:﴿إِنَّ﴾ هنا بمعنى:(نَعَمْ)، والجملة التي بعدها وهي قوله: ﴿هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ جملة مستقلة، واستشهدوا لذلك بالشعر والنثر، ومن ذلك ما يلي:

حكى الكسائي عن عاصم قال:«العرب تأتي بـــ(إنّ) بمعنى (نَعَمْ)»، فقد روي عن علي بن أبي طالب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول على منبره:«إنّ الحمدُ لله نحمده ونستعينه»[2]، وإعرابه عند أهل العربية في النحو (إنّ الحمدَ لله)-بالنصب- إلا أن العرب تجعل «إنّ» في معنى (نعم) كأنه أراد:(نعم الحمدُ لله)، وذلك أن خطباء الجاهلية كانت تفتتح في خطبتها بـــ(نعم)، فعلى هذا جائز أن يكون قول الله:﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ بمعنى (نَعَمْ)، ويكون قوله:﴿هَٰذَانِ﴾ مرفوعا بالابتداء، ودخلت اللام في الخبر وهي مؤخرة والنية بها التقديم، والتقدير:(نعم لهذان ساحران)، وقال الشاعر في معنى (نَعَمْ):

«ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد علاك ... وقد كبِرْتَ فقلتُ: إنّـــهْ»[3].

من خلال ما سبق في توجيه قراءة ﴿إِنَّ هَٰذَانِ﴾ يتبين أنها قراءة صحيحة متواترة عن معظم القراء[4]، ولا يمكن لهذا الجمع من القراء أن يقرأ بما لا يصح

الصحيحة فيكون نصبهما بالألف، أما الثالثة فهي مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف. شرح ابن عقيل (٥١/١)، وشرح التصريح (٦٣/١)

(١) البيت لـ(هوبر الحارثي) كما في لسان العرب (١٩٧/٨)، مادة:(صدَعَ)، والشاهد: قوله:(بين أذناه)، حيث استعمل المثنى بالألف في حالة الجر، والقياس:(بين أذنيه).

(٢) لم أقف على هذا الأثر حديثا صحيحا مرفوعا إلى النبي ﷺ من طريق علي ﷺ بسند موثوق في كتب الحديث المشهورة، وإنما أورده النحاس في إعراب القرآن (٣١/٣)، ومكي بن أبي طالب في الهداية إلى بلوغ النهاية (٤٦٥٨/٧).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٣١/٣)، وشرح الهداية (٤١٨)، والبيت لـ(ابن قيس الرُّقيَّات) في ديوانه (ص: ٧١)، والشاهد فيه: قوله:(إنَّـهْ) بمعنى:(نعم)، والهاء للسكت.

(٤) أي: قرأ ﴿إِنَّ هَٰذَانِ﴾ نافع، وابن عامر، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

في العربية، وأصح ما تُحمَل عليه هذه القراءة أنها جاءت جريا على لغة من يلزمون المثنى الألف، وفضلا عن ذلك فالقراءة لها شواهد متنوعة شعرا ونثرا تؤيدها، وقد أحسن الإمام المهدوي القول لما قال بعد توجيهه لهذه القراءة:«فهذه وجوه ظاهرة الصحة مشهورة في لغة العرب»[١]، وبهذا يتحقق قول الإمام الداني:«وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فُشُو لغة؛ لأن القراءة سنة متبَعَة يلزم قبولها والمصير إليها»[٢].

وأما عن زعم بعض المشككين أن القرآن الكريم به لحن مستدلين بقول أم المؤمنين عائشة:«في القرآن لحن ستقيمه العرب بألسنتها»، فهذا الأثر مشهور عن سيدنا عثمان ﷺ لا عن أم المؤمنين عائشة كما ذكر الإمام المهدوي، وإنما المروي عنها ما أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه قال:«سألتُ عائشة عن لحن القرآن، عن قوله:﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، وعن قوله:﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[٣]، وعن قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[٤]، فقالت:«يا ابن أختي، هذا عمل الكُتّاب أخطئوا في الكِتَاب»»[٥].

التعليق على الأثر المنسوب إلى أم المؤمنين عائشة:

(١) أبو معاوية[٦] المذكور في سند هذا الأثر كان موصوفا بالتدليس، وأحاديثه عن هشام فيها اضطراب، فقد سأل أبو داود الإمام أحمد فقال:«كيف حديث أبي

(١) شرح الهداية (ص: ٤١٩).
(٢) جامع البيان في القراءات السبع (٨٦٠/٢).
(٣) سورة:(النساء)، من الآية:(١٦٢).
(٤) سورة:(المائدة)، من الآية:(٦٩).
(٥) فضائل القرآن (ص: ٢٨٧)، قال السيوطي:«هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين». الإتقان في علوم القرآن (٣٢٠/٢)
(٦) أبو معاوية: هو محمد بن خازم التميمي السعدي الكوفي، قال عنه يعقوب بن شيبة:«كان من الثقات وربما دلّس»، وقال عنه ابن حبان:«كان حافظا متقنا لكنه كان مرجئا خبيثا»، وقال ابن سعد:«كان ثقة كثير الحديث يدلس وكان مرجئا»، مات سنة (١٩٥هـ). تهذيب التهذيب (١٣٧/٩- ١٣٩)

معاوية عن هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة، يرفع منها أحاديث إلى النبي ﷺ»[١].

(٢) هذا الحديث مروي من طرق العراقيين عن هشام بن عروة، فقد رواه عنه (أبو معاوية، وعلي بن مسهر)، ورواية العراقيين عن هشام بن عروة فيها كلام[٢]، قال الإمام الذهبي:«في حديث العراقيين عن هشام أوهام تُحتَمل»[٣].

(٣) لو سلمنا بصحة سند هذا الأثر إلى أم المؤمنين عائشة فإن هذا اجتهاد منها لا يمكن قبوله؛ لأنه يدل دلالة واضحة على اتهامها لكُتّاب المصاحف جملة بالوقوع في الخطأ في كتابة المصحف وتحريف القرآن، مما يعني أن هذا التحريف باق إلى اليوم وأن الأمة الإسلامية لا زالت تتوارثه جيلا عن جيل، قال الإمام السيوطي بعد أن ذكر بعض الآثار الواردة بهذا المعنى وذكر ما قيل من الجواب عن كل منها ومن ذلك تضعيف بعضها:«وبعد، فهذه الأجوبة لا يصلح منها شيء عن حديث عائشة، أما الجواب بالتضعيف فلأن إسناده صحيح كما ترى»[٤].

(٤) في قبول هذه الدعوى فتح لباب الطعن في هذا الكتاب المحفوظ بحفظ الله له، حيث قال سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[٥]، بل فيه طعن في سلف الأمة في إهمالهم تقويم هذا الخطأ وإجماعهم على السكوت عنه وإقرائهم لتلاميذهم كذلك، وقد ذكر الإمام القرطبي في تفسيره حديث أم المؤمنين عائشة هذا وما في معناه ونقل عن القشيري أنه قال:«وهذا المسلك باطل؛ لأن الذين جمعوا الكتاب كانوا قدوة في اللغة، فلا يُظَن بهم أنهم يُدرِجون في القرآن ما لم ينزل»[٦].

---

(١) تهذيب التهذيب (١٣٩/٩).
(٢) يراجع: هامش التفسير من سنن سعيد بن منصور (١٥١٠/٤)، ومرويات عائشة في تخطئة كتّاب المصاحف (ص:٢١٤).
(٣) سير أعلام النبلاء (٤٦/٦).
(٤) الإتقان في علوم القرآن (٣٢٤/٢).
(٥) سورة (الحجر)، الآية:(٩).
(٦) الجامع لأحكام القرآن (١٥/٦).

وهذا الشيخ الزرقاني ﷺ يلخص من أقوال المتقدمين ويضيف إليها ما أصبح فيما بعد تكأة لمن جاء بعده، فنراه يقول بعد أن أورد الروايات عن أم المؤمنين عائشة:«ونجيب:

أولا: بأن هذه الروايات مهما يكن سندها صحيحا فإنها مخالفة للمتواتر القاطع، ومعارض القاطع ساقط مردود، فلا يُلتفَت إليها ولا يُعمَل بها.

ثانيا: أنه قد نُص في كتاب إتحاف فضلاء البشر على أن لفظ ﴿هَٰذَانِ﴾ قد رُسِمَ في المصحف من غير ألف ولا ياء ليحتمل وجوه القراءات الأربع فيها(١)، فلا يُعقَل أن يقال:«أخطأ الكاتب»، فإن الكاتب لم يكتب ألفا ولا ياء، ولو كان هناك خطأ تعتقده عائشة ما كانت تنسبه للكاتب بل كانت تنسبه لمن يقرأ بتشديد ﴿إِنَّ﴾ وبالألف لفظا في ﴿هَٰذَانِ﴾، ولم يُنقَل عن عائشة ولا عن غيرها تخطئة من قرأ بما ذُكِر، وكيف تنكر هذه القراءة وهي متواترة مجمَع عليها؟ بل هي قراءة الأكثر ولها وجه فصيح في العربية لا يخفى على مثل عائشة، ذلك هو إلزام المثنى الألف في جميع حالاته، فبعيد عن عائشة أن تنكر تلك القراءة ولو جاء بها وحدها رسم المصحف.

ثالثا: أن ما نُسِبَ إلى عائشة ﷺ من تخطئة رسم المصحف في قوله تعالى:﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ مردود بما ذكره أبو حيان في البحر إذ يقول ما نصه:«وذُكِرَ عن عائشة وأبان بن عثمان أن كتْبَها بالياء من خطأ كاتب المصحف، ولا يصح عنهما ذلك؛ لأنهما عربيان فصيحان، وقطْع النعوت أشهر في لسان العرب»(٢).

رابعا: أن قراءة چۋۇچ–بالواو– لم يُنقَل عن عائشة أنها خطَّأت من يقرأ بها ولم يُنقَل أنها كانت تقرأ بالياء دون الواو، فلا يُعقَل أن تكون خطَّأت من كتب بالواو»(٣).

(١) إتحاف فضلاء البشر (ص: ٣٨٤- ٣٨٥).
(٢) البحر المحيط في التفسير (١٣٤/٤).
(٣) مناهل العرفان في علوم القرآن (٣٩٤/١-٣٩٣) بتلخيص.

ورحم الله أستاذنا الدكتور/عبد الحي الفرماوي حين قال بعد تضعيفه لهذه الرواية:«وقد ذكر بعض العلماء هذه الرواية في كتبهم بحسن قصد من غير تحر ولا دقة، فاتخذها أعداء الإسلام من المارقين والمستشرقين للطعن في الإسلام وفي القرآن لتوهين فقه المسلمين بكتاب ربهم، ويجاب عن تصحيح السيوطي بأن هذه الرواية على فرض صحتها فهي رواية آحادية لا يثبت بها قرآن، وهي معارضة للقطعي الثابت بالتواتر فهي باطلة مردودة»(١).

الخلاصة:

هذا الأثر لم يسلم من الطعن ولا يصلح مثله أن يُستشهَد به على أمر خطير كهذا الأمر، وقد رده العلماء من جهة إسناده ومتنه، فلا يصح الاحتجاج به على رد قراءة متواترة ثابتة عن النبي ﷺ، وأعجب كيف يُنسَب مثل هذا القول لأم المؤمنين عائشة وهي من هي فصاحة وبلاغة؟! وأجزم بناء على ما سبق أنها لم تقل مثل هذا القول البتة، وقد أحسن الإمام المهدوي حينما حكم على هذا الأثر بقوله:«هذا الخبر لا يصح، ولم يوجد في القرآن حرف إلا وله وجه صحيح في العربية، والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان»(٢).

وأما الأثر المنسوب إلى سيدنا عثمان ﷺ فنصه: عن عبد الأعلى بن عبيد الله بن عامر قال:«لما فُرِغَ من المصحف أُتِيَ به عثمان ﷺ فقال:«قد أحسنتم وأجملتم، أرى شيئا من لحن سنقيمه بألسنتنا»»، وفي رواية أخرى عن يحيى بن يعمر قال:«قال عثمان ﷺ:«إن في القرآن لحنا ستقيمه العرب بألسنتها»»(٣).

التعليق على الأثر المنسوب إلى سيدنا عثمان ﷺ: أجاب العلماء عن هذا الأثر بعدة أجوبة منها:

(١) رسم المصحف بين المؤيدين والمعارضين (ص: ١٣١).
(٢) شرح الهداية (٤١٩).
(٣) تاريخ المدينة لابن شبة (١٠١٣/٣)، والمصاحف لابن أبي داود (ص: ١٢٠).

(١) هذا الأثر وإن تعددت طرقه في ظاهر الأمر إلا أنه ضعيف جدا لا يصح عن عثمان ﷺ، وقد أنكر كثير من العلماء صحة نسبته إليه، منهم: أبو حيان، والسيوطي، والآلوسي، ومحمد رشيد رضا، وغيرهم[١]، قال ابن عاشور:«وهذه أوهام وأخبار لم تصح عن الذين نُسِبَت إليهم، ومن البعيد جدا أن يخطئ كاتب المصحف في كلمة بين أخواتها فيفردها بالخطأ دون سابقتها أو تابعتها»[٢]، وقال أيضا تعليقا على قول سيدنا عثمان:«إني أجد به لحنا ستقيمه العرب بألسنتها»:«وهذا متقوَّل على عثمان ، ولو صح لكان يريد باللحن ما في رسم المصاحف من إشارات مثل: كتابة الألف في صورة الياء إشارة إلى الإمالة[٣]، ولم يكن اللحن يطلق على الخطأ»[٤].

(٢) لم يستقل سيدنا عثمان ﷺ وحده بجمع المصحف بل شاركه الصحابة في جمعه وكتابته، ولم ينشروه بين المسلمين حتى قابلوه على الصحف التي جُمِع القرآن فيها على عهد أبي بكرﷺ، فلم يتداوله المسلمون إلا وهو بإجماع الصحابة موافق تمام الموافقة للعرضة الأخيرة التي عرض فيها النبي ﷺ القرآن على جبريل عليه السلام ، وهل يظن ظان أن عثمان ﷺ وهو ثالث الخلفاء الراشدين يرى في المصحف لحنا يخالف ما أنزل الله ويتركه ويقول:«ستقيمه العرب بألسنتها»، وكيف يقول ذلك في حضرة الصحابة ولا يقفون في وجهه ويردون عليه قوله وهم أنصار الدين وحماته الذين كانوا يسارعون إلى إنكار أدنى منكر!

(٣) يمكن فهم كلام عثمان ﷺ على أنه أراد باللحن هنا: اللحن في التلاوة بسبب اشتباه الرسم على الناس في بعض الأحيان، فطمأن أن سلامة ألسنة العرب

---

(١) يراجع: البحر المحيط في التفسير (١٣٤/٤)، والإتقان (٣٢١/٢)، وروح المعاني (٥٣٥/٨)، وتفسير المنار (٥٣/٦).

(٢) التحرير والتنوير (٣٠/٦).

(٣) أي: تأول قوم اللحن في كلام سيدنا عثمان على تقدير صحته بأن المراد به الرمز والإشارة، أي: الرمز بحذف بعض الحروف خطًا كألف ﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ وما شابه ذلك.

(٤) التحرير والتنوير (١٣٤/٢).

ستصحح تلاوة من يخطئ في قراءة كلمات القرآن، وقد أشار الإمام الداني إلى هذا الجواب وزاده إيضاحا بقوله: «إن قيل: ما وجه ذلك عندك لو صح عن عثمان ﷺ؟ قلت: وجهه أن يكون عثمان ﷺ أراد باللحن المذكور فيه: التلاوة دون الرسم، إذ كان كثير منه لو تُلِي على رسمه لانقلب بذلك معنى التلاوة وتغيرت ألفاظها، ألا ترى قوله:﴿أَوَلَأَاذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ و﴿وَلَأَوْضَعُواْ﴾ و﴿نَبَإِىٔ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ و﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ و﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ وشبهه مما زيدت الألف والياء والواو في رسمه، لو تلاه تال لا معرفة له بحقيقة الرسم على صورته في الخط لصيَّر الإيجاب ولزاد في اللفظ ما ليس فيه ولا من أصله[1]، فأتى من اللحن بما لا خفاء به على من سمعه مع كون رسم ذلك كذلك جائزا مستعمَلا، فأعلم عثمان ﷺ إذ وقف على ذلك أن من فاته تمييز ذلك وعزُبت معرفته عنه ممن يأتي بعده سيأخذ ذلك عن العرب؛ إذ هم الذين نزل القرآن بلغتهم فيعرفونه بحقية تلاوته ويدلونه على صواب رسمه»[2].

(٤) فند الإمام السيوطي هذه الشبهة وبين أنها ضعيفة فقال:«وهذه الآثار مشكَلة جدا، وكيف يُظَن بالصحابة أولا أنهم يُلحِنون في الكلام فضلا عن القرآن وهم الفصحاء اللُّد، ثم كيف يُظَن بهم ثانيا في القرآن الذي تلقوه من النبي ﷺ كما أُنزِل وحفظوه وضبطوه وأتقنوه، ثم كيف يُظَن بهم ثالثا اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته، ثم كيف يُظَن بهم رابعا عدم تنبههم ورجوعهم عنه، ثم كيف يُظَن بعثمان أنه ينهى عن تغييره، ثم كيف يُظَن أن القراءة استمرت على مقتضى ذلك الخطأ وهو مروي بالتواتر خلفا عن سلف! هذا مما يستحيل عقلا وشرعا وعادة.

---

(١) أي: لو صح قول عثمان ﷺ فإنه ينصرف إلى كلمات كُتِبَت على هيئة مخصوصة ورسم معين يخالف النطق مثل هذه الكلمات المذكورة، فلو قُرِئَت هذه الكلمات بظاهر الخط لكان ذلك لحنا، فهذا معنى قول عثمان ﷺ:«إن في القرآن لحنا ستقيمه العرب بألسنتها»، فكأنه بذلك ينبه إلى ضرورة أن يؤخذ القرآن الكريم عن طريق التلقين والمشافهة بواسطة شيخ متقن، وألا يكون الاعتماد فقط على كتابة المصحف؛ لأنه كُتِبَ على هيئة مخصوصة تخالف النطق في أكثر الأحيان.

(٢) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص: ١١٩- ١٢٠) بتصرف.

ثم نقل عن ابن الأنباري قوله: فكيف يُدَّعَى عليه أنه رأى فسادا فأمضاه وهو يوقَف على ما كُتِب، ويُرفَع الخلاف إليه الواقع من الناسخين ليحكم بالحق ويُلزِمهم إثبات الصواب وتخليده؟! يؤيد ذلك: ما أخرجه أبو عبيد عن هانئ البربري مولى عثمان قال:«كنت عند عثمان وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب فيها:{لم يَتَسَن}، وفيها:{لا تبديل للخلق}، وفيها: {فأمهل الكافرين}، قال: فدعا بالدواة فمحا إحدى اللامين، كتب:جِؤ ؤجِ، ومحى{فأمهل} وكتب ﴿ فَمَهِّلِ ﴾، وكتب ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ ألحق فيها الهاء»(١).

(٥) لا يخفى على المتأمل في هاتين الروايتين ما فيهما من اضطراب وتناقض، فقول عثمان ﷺ:«قد أحسنتم وأجملتم» مدح وثناء، وقوله:«إن في القرآن لحنا» يُشعِر بالتقصير والتفريط، فكيف يصح في العقول أن يمدحهم على التقصير والتفريط!

وبناء على ما سبق فادعاؤهم أن كتابة قوله:﴿إِنَّ هَٰذَانِ ﴾ هكذا خطأ من كاتب المصحف غير صحيح؛ لأن المصاحف ما كُتِبت إلا من حفظ الحفاظ، وما أخذ المسلمون القرآن إلا من أفواه حفاظه قبل أن تُكتَب المصاحف، فلو كان في بعضها خطأ لما تبعه القراء، ولو كان هناك خطأ من الكاتب كما يزعمون لكان في كل المصاحف، وما كان ليمر على ألسنة الصحابة الفصحاء البلغاء.

الموضع السادس

قوله تعالى:﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾(٢)

عند توجيه الإمام المهدوي لقوله تعالى:﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً ﴾ذكر فيها قراءتان(٣) ثم قال:«قال بعض المتكلمين في معاني القرآن(٤):«إن قراءة ابن عامر –بالتاء ورفع ﴿ءَايَةٌ ﴾- على أنه جعل اسم (كان) نكرة هو ﴿ءَايَةٌ ﴾ وخبرها معرفة وهو﴿أَن

(١) الإتقان في علوم القرآن (٣٢١/٢) بتلخيص، والأثر أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص: ٢٨٦).
(٢) سورة:(الشعراء)، الآية:(١٩٧).
(٣) قرأ ابن عامر:﴿ تَكُن ﴾بتاء التأنيث ورفع ﴿ءَايَةٌ ﴾ ، وقرأ الباقون:﴿ يَكُن ﴾ بياء التذكير ونصب ﴿ءَايَةً ﴾ النشر (٣٣٦/٢)
(٤) هو الإمام الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (١٠١/٤)، وقد نقل الإمام المهدوي كلامه بالمعنى وليس بلفظه.

يَعْلَمَهُۥ﴾»»، ثم قال:«وغلَّطوه في ذلك وقالوا: إن ذلك إنما يجوز في ضرورة الشعر، ولم يتأمل من حمل عليه ذلك قراءته فيعرف وجهها ويبرئه مما نسبه إليه من الغلط، فهذه القراءة على صحة الرواية لها وجه صحيح من العربية»، وذكر توجيهها(١).

وجه الاعتراض:

الاعتراض هنا ليس في ذاته على قراءة الإمام ابن عامر:﴿أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ ءَايَةٌ﴾- بتاء التأنيث ورفع ﴿ءَايَةٌ﴾- لأنها قراءة صحيحة متواترة، وإنما الاعتراض على ما ذهب إليه البعض في توجيهها من جعْل ﴿ءَايَةٌ﴾ -بالرفع- اسم (كان) و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ خبرها؛ وقد نص الإمام السمين على عدم جواز هذا الوجه فقال:«وقد اعتُرِض هذا بأنه يلزم جعْل الاسم نكرة والخبر معرفة، وقد نص بعضهم على أنه ضرورة»(٢).

توجيه قراءة الإمام ابن عامر:﴿أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ ءَايَةٌ﴾ يتلخص فيما يلي:

قراءة ﴿تَكُن﴾-بتاء التأنيث- تحتمل أن تكون تامة تكتفي بمرفوعها، وأن تكون ناقصة.

فإن كانت تامة جاز أن يكون ﴿لَّهُمْ﴾ متعلقا بها، و﴿ءَايَةٌ﴾ بالرفع فاعل و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ بدل من ﴿ءَايَةٌ﴾، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: أولم تحصل لهم آيةٌ عِلْمُ علماء بني إسرائيل(٣)، وإن كانت ناقصة ففيها أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون اسم (كان) مضمرا فيها بمعنى القصة(٤)، و﴿ءَايَةٌ﴾ خبر مقدم، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ مبتدأ مؤخر ، وجملة قوله:﴿ءَايَةٌ أَنۢ﴾ واقعة موقع خبر ﴿تَكُن﴾،

(١) شرح الهداية (ص: ٤٥٠- ٤٥١) بتلخيص.
(٢) الدر المصون (٥٥٢/٨).
(٣) التبيان في إعراب القرآن (١٠٠١/٢)، وإتحاف فضلاء البشر (ص: ٤٢٤).
(٤) أي: أن يُفهَم معنى (القصة) من الكلام دون أن تُذكر كلمة (قصة) صراحة، بل تكون مقدرة ومفهومة ضمنا من السياق.

والتقدير: أو لم تكن لهم القصة عِلْمُ علماء بني إسرائيل؛ لأن قوله﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ في تأويل مصدر، وممن قال بهذا الوجه: الفارسي، والمهدوي، والزمخشري[١].

الثاني: أن يكون اسمها ضمير القصة أيضا، و﴿لَهُمْ﴾ خبر مقدم، و﴿ءَايَةً﴾ مبتدأ مؤخر، والجملة خبر ﴿تَكُن﴾، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ بدل من ﴿ءَايَةً﴾ أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هي أن يعلمه، وعلى هذين الوجهين فتأنيث الفعل يؤيد ليس للآية، وإنما لضمير القصة أو الحديث، كقوله تعالى:﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[٢].

الثالث: أن يكون ﴿لَهُمْ﴾ خبر ﴿تَكُن﴾ مقدما، و﴿ءَايَةً﴾ اسمها، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ بدل أو خبر لمبتدأ محذوف.

الرابع: أن يكون ﴿ءَايَةً﴾ اسم (كان) و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ خبرها، وممن قال بهذا الوجه: الزجاج، وابن خالويه، والبغوي[٣]، وقد اعتُرِض هذا الوجه بأنه يلزم عليه جعْل الاسم نكرة والخبر معرفة، ونص بعضهم على أنه ضرورة كقول الشاعر:«كأن سبيئةً من بيت رأس ... يكون مزاجَها عسلٌ وماء»[٤]، الشاهد قوله:«يكون مزاجَها عسلٌ»، حيث جعل قوله:(مزاجَها) وهو معرفة خبر (كان)، وقوله:(عسل) وهي نكرة اسمها.

وأجاب ابن مالك: بأن القائل ليس مضطرا؛ لتمكنه من أن يقول:«يكون مزاجُها عسلٌ وماء»، فيجعل اسم (كان) ضمير (سبيئة)، و(مزاجُها عسلٌ) مبتدأ وخبر في موضع نصب بـــ(كان)[٥]، وعليه فهو يرى جواز الإخبار بالمعرفة عن النكرة بشرط الفائدة، وقد أشار ابن يعيش إلى هذا المعنى فقال:«إذا اجتمع في هذا الباب

(١) يراجع: الحجة للقراء السبعة (٣٦٩/٥)، وشرح الهداية (ص: ٤٥١)، وتفسير الكشاف (٣٣٥/٣).
(٢) سورة:(الحج)، من الآية:(٤٦)، وينظر: الحجة للقراء السبعة (٣٦٩/٥).
(٣) يراجع: معاني القرآن وإعرابه (١٠١/٤)، والحجة في القراءات السبع (ص: ٢٦٨)، وتفسير البغوي (٤٧٨/٣).
(٤) البيت لـ(حسان بن ثابت) في ديوانه (ص: ١٨). (السبيئة): الخمر، سميت بذلك: لأنها تُسبَأ، أي: تُشتَرى. (بيت رأس): اسم قرية بالشام كانت تباع فيها الخمور. الصحاح تاج اللغة (٥٥/١)، مادة:(سبأ)، (٩٣٢/٣)، مادة:(رأس)
(٥) يراجع: شرح التسهيل (٣٥٦/١)، والدر المصون (٥٥٢/٨).

معرفة ونكرة، فالذي يُجعَل اسم (كان) المعرفة؛ لأن المعنى على ذلك؛ لأنه بمنزلة الابتداء والخبر ، ألا ترى أنك إذا قلت:(كان زيدٌ قائما)، فـــ(قائم) هنا خبر عن الاسم الذي هو(زيد)، كما كان في الابتداء كذلك ... وربما اضطر شاعر فقلب وجعل الاسم نكرة والخبر معرفة، وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد فأيهما عرفَت تعرَّفَ الآخَر»[1].

وأرى أن الأوجه الواردة في توجيه قراءة الإمام ابن عامر كلها صحيحة، إلا أن أوْلاها وأرجحها الأوجه الثلاثة الأولى لسلامتها من الاعتراض، وأقوى هذه الأوجه كلها الوجه (الأول)، وهو ما أشار إليه الإمام المهدوي في كتابه واكتفى به، ويؤيده قراءة الجمهور:﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً﴾–بياء التذكير ونصب﴿ءَايَةً﴾- على أن﴿يَكُن﴾ ناقصة، و﴿ءَايَةً﴾ خبر مقدم، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ في تأويل مصدر اسمها مؤخر، و﴿لَّهُمْ﴾ حالا من﴿ءَايَةً﴾، وذكَّر﴿يَكُن﴾ لأن اسمها مذكر، والتقدير: أو لم يكن عِلْمُ علماء بني إسرائيل لمحمد ﷺ في الكتب المنزلة إلى الأنبياء قبله أنه نبي آية بينة ودلالة ظاهرة[2].

الموضع السابع

قوله تعالى:﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾[3]

عند توجيه الإمام المهدوي لقوله تعالى:﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ رد على من قال من النحويين بأن قراءة الإمام حمزة ﴿وَمَكْرَ السَّيِّءْ﴾-بسكون الهمزة[4]–لحن[5]، حيث قال:«قراءة حمزة على إسكان الهمزة مستعمَلَة في كلام العرب، وليست بلحن كما

(١) شرح المفصل (٣٤٠/٤) بتلخيص.
(٢) الحجة في القراءات السبع (ص: ٢٦٨).
(٣) سورة:(فاطر)، من الآية:(٤٣).
(٤) قرأ الإمام حمزة بإسكان الهمزة وصلا ووافقه الأعمش، والباقون بكسرها، فإذا وُقِف عليه فلحمزة فيه وجه واحد، وهو إبدال الهمزة ياء خالصة لسكونها وانكسار ما قبلها، أما كلمة ﴿ٱلسَّيِّئُ﴾ الثانية في قوله تعالى:﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ فلا خلاف بين جميع القراء في رفع همزه. النشر في القراءات العشر (٣٥٢/٢)، والبدور الزاهرة (ص: ٢٦٤)
(٥) اللحن: ترك الصواب في القراءة، ورجل لاحِن ولحَّان: يخطئ، والتلحين: التخطئة. لسان العرب (٣٧٩/١٣)، مادة:(لحن)

زعم بعض النحويين»[١].

أولا: توجيه قراءة الإمام حمزة بإسكان الهمزة:

قرأ الإمام حمزة كلمة﴿السَّيِّۡ﴾ في الموضع الأول-بسكون الهمزة- وإنما فعل ذلك تخفيفا للحرف لاجتماع الكسرات وتواليها مع الهمزة، كما خفف أبو عمرو في قوله:﴿بَارِئِكُمۡ﴾ و﴿يَأۡمُرُكُمۡ﴾، أو فعل ذلك إجراء للوصل مجرى الوقف[٢] أي: كأنه وقف على كلمة﴿السَّيِّۡ﴾ ثم تابع قراءته، وهو في الأصل لم يقف.

وفصل الإمام الفارسي هذا التوجيه وجعل الكلمتين في قوله تعالى:﴿ٱلسَّيِّئِۡ وَلَا﴾ بمنزلة الكلمة الواحدة فقال:«وهو أن تُجعَل {بِيِءِ ۦ} من قوله:﴿وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِۡ وَلَا﴾ بمنزلة (إِبِل)، ثم أسكن الحرف الثاني كما أسكن من (إِبْل) لتوالي الكسرتين إحداهما ياء قبلها ياء، فخفف بالإسكان لاجتماع الياءات والكسرات»[٣] ، وبهذا التوجيه اللغوي الذي حكاه هؤلاء العلماء نجد أن قراءة الإمام حمزة بحذف حركة الإعراب قد وافقت أحد وجوه اللغة العربية، وموافقة القراءة لوجه من وجوه اللغة العربية شرط من شروط صحتها، وبالتالي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها.

ثانيا: وجه الاعتراض على قراءة الإمام حمزة بإسكان الهمزة:

ضعف جماعة من النحويين والمفسرين قراءة الإمام حمزة وطعنوا فيها واستبعدوا ورودها عن الأعمش[٤]-شيخ الإمام حمزة- وعللوا ذلك: بأنها قد حُذِفَ منها حركة الإعراب آخر الكلمة، ولا يجوز حذف حركة الإعراب لغير علة؛ لأن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكَلَة[٥]، ومن أقوالهم ما يلي:

(١) شرح الهداية (ص: ٤٨٣- ٤٨٤).
(٢) الحجة في القراءات السبع (ص: ٢٩٧).
(٣) الحجة للقراء السبعة (٣١/٦).
(٤) الأعمش: هو أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكوفي، أقرأ الناس ونشر العلم دهرا طويلا، وقرأ عليه حمزة الزيات وغيره، توفي سنة (١٤٨هـ). معرفة القراء الكبار (ص: ٥٤-٥٥)
(٥) الإيضاح في علل النحو (ص: ٧٧).

- طعن النحويين:

١) وصف محمد بن يزيد المعروف بـــ(المبرد) هذه القراءة باللحن فقال:«هو لحن لا يجوز في كلام ولا شعر؛ لأن حركات الإعراب لا يجوز حذْفها لأنها دخلت للفرق بين المعاني، وقد غلَّط بعض النحويين الأعمش على جلالته ولم يكن يقرأ بهذا، وإنما كان يقف عليه فغلط من أدى عنه، والدليل على هذا أنه تمام الكلام، وأن الثاني لما لم يكن تمام الكلام أعربه، والحركة في الثاني أثقل منها في الأول لأنها ضمة بين كسرتين»[(١)]، أي: أن الأوْلى بالحذف هو الضمة في قوله تعالى:﴿ٱلسَّيِّئُ إِلَّا﴾؛ لأن ضمة الهمزة وقعت بين كسرتين[(٢)].

٢) تابع الزجاج المبردَ في وصف هذه القراءة باللحن وزاد عليه بأنها لا تجوز إلا في ضرورة الشعر فقال: «قرأ حمزة:﴿وَمَكْرَ السَّيِّءْ﴾-على الوقف- وهذا عند النحويين الحذاق لحن ولا يجوز، وإنما يجوز مثله في الشعر في الاضطرار»[(٣)].

٣) قال أبو جعفر النحاس معلقا على كلام الزجاج السابق:«وإنما صار لحنا لأنه حذف الإعراب منه»[(٤)]، وقال في موضع آخر:«كان الأعمش يقف على ﴿وَمَكْرَ السَّيِّءْ﴾ فيترك الحركة، وهو وقف حسن تام، ثم غلط فيه الراوي فروى أنه كان يحذف الإعراب في الوصل، فتابع حمزة الغالِط»[(٥)]، وهذا فيه اتهام لرواة الأعمش بعدم ضبطهم للقراءة.

- طعن المفسرين:

١) أول من ألمح إلى رد هذه القراءة من المفسرين الإمام الطبري، حيث رجح

---

(١) يراجع قول المبرد في شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٣٢٩٨/٥) بتصرف.
(٢) أجاب ابن خالويه على ذلك عندما افترض سؤالا لهذه المسألة فقال:«إن قيل: فهلا فعل في الثاني كما فعل في الأول؟ فقل: لم تتوال الكسرات في الثاني كما توالت في الأول؛ لأنه لما انضمت الهمزة للرفع زال الاستثقال، فأتى به على أصل ما أوجبه الإعراب له من الرفع». الحجة في القراءات السبع (ص: ٢٩٧)
(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢٧٥/٤).
(٤) إعراب القرآن (٢٥٦/٣).
(٥) يراجع قول النحاس في التفسير الوسيط (٥٠٨/٣).

قراءة الجمهور عليها وقرر أن الإمام حمزة قد خرج بقراءته عن قراءة الأمصار فقال:«وقرأ الأعمش وحمزة بهمزة وتسكين الهمزة اعتلالا منهما بأن الحركات لما كثرت في ذلك ثقل، فسكَّنا الهمزة، والصواب من القراءة ما عليه قراء الأمصار من تحريك الهمزة فيه إلى الخفض، وغير جائز في القرآن أن يُقرأَ بكل ما جاز في العربية؛ لأن القراءة إنما هي ما قرأت به الأئمة الماضية وجاء به السلف على النحو الذي أخذوا عمن قبلهم»(١).

٢) وصف الإمام الثعلبي هذه القراءة بغير المرضية فقال:«وجزم الأعمش وحمزة:﴿وَمَكْرَ السَّيِّءْ﴾ تخفيفا وكراهة لالتقاء الحركات، ولم يعملا ذلك في الأخرى، والقراءة المرضية ما عليه العامة»(٢).

٣) أما الإمام الزمخشري فقد جعل هذه القراءة وهما من الراوي، ونص على أن الإمام حمزة كان يختلس الحركة أو يقف وقفة خفيفة، فظن الراوي عنه أنه يسكِّنها،فقال:«وقرأ حمزة:﴿وَمَكْرَ السَّيِّءْ﴾-بإسكان الهمزة- وذلك لاستثقاله الحركات مع الياء والهمزة، ولعله اختلس فظن سكونا -أي: ظن من روى عنه وهو سُليم بن عيسى(٣)- أو وقف وقفة خفيفة ثم ابتدأ﴿وَلَا يَحِيقُ﴾»(٤).

ثالثا: الدفاع عن قراءة الإمام حمزة بإسكان الهمزة:

يتمثل الدفاع عن هذه القراءة المتواترة في ثلاثة اتجاهات بيانها على النحو التالي:

الاتجاه الأول: الدفاع عن القراءة:

١) هذه القراءة قرأ بها جماعة كلهم ثقات كـ(أبي عمرو، والكسائي، وحمزة،

(١) جامع البيان (٤٨٣/٢٠) بتلخيص.
(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (١١٦/٨).
(٣) سُليم بن عيسى: هو سُليم بن عيسى بن سُليم بن عامر، صاحب حمزة الزيات وأخص تلامذته به، وأحذقهم بالقراءة وأقومهم بالحرف، وهو الذي خلف حمزة في الإقراء بالكوفة، قرأ عليه خلف بن هشام البزار، وخلاد بن خالد الصيرفي، وغيرهما، حتى إن رفقاءه في القراءة على حمزة قرءوا عليه لإتقانه، توفي سنة (١٨٨هـ). معرفة القراء الكبار (ص: ٨٣)
(٤) تفسير الكشاف (٦١٩/٣).

والأعمش)، فقد نُقِل عن ابن الجزري أن هذه القراءة لم ينفرد الإمام حمزة بقراءتها بل رويت عن أئمة آخرين، قال ابن الجزري:«وهي قراءة الأعمش أيضا، ورواها المنقري عن عبد الوارث عن أبي عمرو، وقرأنا بها من رواية ابن أبي شريح عن الكسائي، وناهيك بإمامي القراءة والنحو أبي عمرو والكسائي»[١].

٢) يتمثل الدفاع عن هذه القراءة في توجيهها وبيان موافقتها للقياس اللغوي، قال الإمام مكي:«قال قوم: هو -أي: الإسكان- جائز في كلام العرب سائغ، وقد خففت العرب كسرتين نحو:(إِبِل، وإِطِل)[٢]، فقالوا:(إِبْل وإِطْل)، وخففوا ضمتين فقالوا:(رسْل، وسبْل)، فشبهوا حركة الإعراب بحركة البناء عند اجتماع كسرتين على حرفين ثقيلين قبلهما حرف ثقيل»[٣].

٣) تخفيف الحركة بالإسكان ظاهرة معروفة مستعملة في أشعار العرب، وعليه فإسكان همزة ﴿السَّيِّءْ﴾ تخفيف لغوي لا غرابة فيه ولا إنكار، قال ابن الجزري:«وقد أكثر الأستاذ أبو علي الفارسي[٤] في الاستشهاد من كلام العرب على الإسكان، ثم قال:«فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل لم يسُغ لقائل أن يقول: إنه لحن»»[٥]، ومن الشواهد الواردة في الشعر العربي تأييدا لهذه القراءة:

قال امرؤ القيس:

«فاليومَ أَشربْ غيرَ مُستَحْقِبٍ ... إثما من اللهِ ولا واَغِــلِ»

وقال آخر:«رُحْتِ وفي رِجْلَيْــــكِ ما فيهما ... وقــد بَدَا هَنْكِ من المِئــزَرِ»[٦]

---

(١) النشر في القراءات العشر (٣٥٢/٢).

(٢) (إطِل): الأيْطل: الجانب من الجسد. الصحاح تاج اللغة (١٦٢٣/٤)، مادة:(أطَلَ)

(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية (٥٩٩٣/٩-٥٩٩٢) بتلخيص.

(٤) أيد أبو علي الفارسي قراءة الإسكان بقوله:«وهو في الشعر كثير». الحجة للقراء السبعة (٣١/٦- ٣٢)

(٥) الحجة للقراء السبعة (٣٣/٦)، والنشر في القراءات العشر (٣٥٢/٢).

(٦) سبق تخريج هذا البيت والذي قبله في الموضع الأول عند قراءة ﴿بَارِئْكُمْ﴾ -بإسكان الهمزة- لأبي عمرو البصري.

فإذا كان تخفيف الحركة بالإسكان شائع مستفيض في كلام العرب شعرا ونثرا، فكيف بعد ذلك توصف قراءة ﴿السَّيِّءْ﴾ -بإسكان الهمزة- باللحن؟!

٤) هذه القراءة كغيرها من القراءات المتواترة لا يجوز ردها وإنكارها بأي حال من الأحوال، وقد دافع كثير من الأئمة عنها وأجمعوا على ثبوت صحتها وعدم وقوع اللحن فيها، قال الإمام الصفاقسي مبينا وجه الحسن في قراءة الإسكان:«ويحسِّن هذا التسكين وجوه: الأول: أنه وقع في الآخر وهو محل التغيير. الثاني: أنه وقع بعد حركات. الثالث: أن حركته ثقيلة وهي الكسر. الرابع: أن الحركة وقعت على حرف ثقيل. الخامس: أن قبله مشددين والمولى منهما حرف ثقيل، ولم ينفرد بهذه القراءة حمزة بل هي قراءة الأعمش»(١).

٥) قول المبرد:«حركات الإعراب لا يجوز حذفها لأنها دخلت للفرق بين المعاني»، يرد عليه: بأن هناك كثيرا من الشواهد العربية على حذف حركة الإعراب لغير علة، مثل: حذف نون الرفع كما في قوله تعالى: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾(٢)، فالحذف هنا لغير علة بل لكثرة توالي الأمثال(٣)، وبيان ذلك: أنه لما اجتمعت هنا نونان تنوب إحداهما عن لفظ الأخرى خُفِّفت الكلمة بإسقاط إحداهما كراهية لاجتماعهما(٤).

وأما قول الزجاج تعليقا على هذه القراءة:«وهذا عند النحويين الحذاق لحن ولا يجوز»، فيرد عليه: بأن هناك فرقا بين النحويين والقراء، قال الصفاقسي نقلا عن ابن الحاجب:«إذا اختلف النحويون والقراء كأن المصير إلى القراء أوْلى؛ لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط، ولأن القراءة ثبتت تواترا، وما نقله النحويون فآحاد، ثم لو سُلِّم أن ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر فالرجوع إليهم أوْلى،

(١) غيث النفع في القراءات السبع (ص: ٤٨٨).
(٢) سورة:(الأنعام)، من الآية:(٨٠). وهذه الكلمة قرأها المدنيان وابن ذكوان وهشام بخلف عنه: بتخفيف النون، والباقون بتشديدها، وهو الوجه الثاني لهشام. النشر في القراءات العشر (١/ ٢٥٩)
(٣) قراءات الإمام حمزة والانتصار لها (ص: ١٤٩).
(٤) الحجة في القراءات السبع (ص: ١٤٣).

وأيضا فلا ينعقد إجماع النحويين بدونهم لأنهم شاركوهم في نقل اللغة وكثير منهم من النحويين»[١].

وأما قول النحاس:«وقرأ الأعمش وحمزة:﴿وَمَكْرَ السَّيِّءْ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾، فحذف الإعراب من الأول وأثبته في الثاني»، فيرد عليه: بأن القراءة لا اجتهاد فيها بل هي سنة متبعة ينقلها الخلف عن السلف، قال ابن الجزري:«وقد اختُص حمزة بذلك -أي: بتخفيف الهمز- من حيث إن قراءته اشتملت على شدة التحقيق والترتيل والمد والسكت، فناسب التسهيل في الوقف، هذا كله مع صحة الرواية بذلك عنده وثبوت النقل به لديه»[٢]، وبهذا يثبت أن هذه القراءة قد وافقت أكثر من وجه من وجوه اللغة العربية وهو من أركان القراءة المقبولة.

الاتجاه الثاني: الدفاع عن الإمام حمزة وشيخه سليمان الأعمش:

لقد طعن البعض في الإمام القارئ حمزة الزيات وشيخه سليمان الأعمش بنسبتهما إلى الغلط، ومن هؤلاء محمد بن يزيد المعروف بـــ(المبرد)، حيث قال:«وقد غلَّط بعض النحويين الأعمش على جلالته ولم يكن يقرأ بهذا، وإنما كان يقف عليه فغلط من أدى عنه»[٣]، وهذا حكم على الإمام حمزة بالنقل خطأ عن الأعمش، يُرَد على ذلك بما يلي:

أولا: بالنسبة للإمام سليمان الأعمش -شيخ الإمام حمزة- فهو أحد الأئمة الكبار القراء الحفاظ -حفاظ أهل الكوفة- شيخ المقرئين والمحدثين[٤]، مدحه العلماء وأثنوا عليه، قال عنه ابن عيينة:«كان الأعمش أقرأهم لكتاب الله وأحفظهم للحديث وأعلمهم بالفرائض»، وقال عنه أحمد بن عبد الله العجلي:«كان الأعمش ثقة ثبتا»[٥]، فكيف يليق ببعض النحويين بعد هذا أن ينسبوا الوهم والغلط في كتاب الله

(١) غيث النفع في القراءات السبع (ص: ١٠٤).
(٢) النشر في القراءات العشر (٤٣٠/١).
(٣) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٣٢٩٨/٥).
(٤) سير أعلام النبلاء (٢٢٦/٦).
(٥) معرفة القراء الكبار (ص: ٥٥).

ﷻ إلى هذا الإمام الكبير ولمن روى عنه؟!

ثانيا: بالنسبة للإمام حمزة الزيات فهو أحد القراء السبعة الذين أجمعت الأمة على تلقي قراءاتهم بالقبول، قال عنه الإمام ابن الجزري:«وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش، وكان إماما حجة ثقة ثبتا، قيما بكتاب الله بصيرا بالفرائض، عارفا بالعربية حافظا للحديث، عابدا خاشعا زاهدا ورعا قانتا لله عديم النظير، قال سفيان الثوري:«غلب حمزة الناسَ على القرآن والفرائض»، وقال أيضا عنه:«ما قرأ حمزة حرفا من كتاب الله إلا بأثر»، وكان شيخه الأعمش إذا رآه أقبل يقول:«هذا حبر القرآن»»[١]، فكيف يليق بعد هذا أن يُنسب إلى الإمام حمزة الوهم والغلط والنقل خطأ عن الأعمش وقراءته صحيحة متواترة متصل سندها إلى رسول الله ﷺ؟! وقد أحسن الإمام أبو حيان الرد على من أنكر إسكان العين في قوله تعالى:﴿فَنِعِمَّا﴾[٢] فقال:«وإنكار هؤلاء فيه نظر؛ لأن أئمة القراءة لم يقرأوا إلا بنقل عن رسول الله ﷺ، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا تطرق إليهم فيما سواه، والذي نختاره ونقوله: إن نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه»[٣].

الاتجاه الثالث: الدفاع عن سُليم بن عيسى الراوي عن الإمام حمزة:

لقد طعن البعض في الإمام سُليم بن عيسى الراوي عن حمزة بنسبته إلى الوهم والغلط، ومن هؤلاء الإمام الزمخشري، حيث قال:«ولعله اختلس فظن سكونا –أي: ظن من روى عن الإمام حمزة وهو سُلَيم بن عيسى– أو وقف وقفة خفيفة ثم ابتدأ ﴿وَلَا يَحِيقُ﴾»[٤]، يُرَد على ذلك بما يلي:

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء (١ ٢٦٣) بتلخيص.
(٢) سورة:(البقرة)، من الآية:(٢٧١)، وفي كلمة ﭽﭾ عدة قراءات، قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف: بفتح النون وكسر العين، وقرأ ورش وابن كثير وحفص ويعقوب: بكسر النون والعين، وقرأ أبو جعفر: بكسر النون وإسكان العين، واختلف عن قالون والبصري وشعبة، فروي عنهم وجهان: الأول: كسر النون واختلاس كسرة العين، الثاني: كسر النون وإسكان العين كقراءة أبي جعفر. النشر في القراءات العشر (٣١٣/١- ٣١٤)
(٣) البحر المحيط في التفسير (٢/ ٦٩٠).
(٤) تفسير الكشاف (٦١٩/٣).

أولا: قول الإمام الزمخشري:«ولعله اختلس فظن سكونا» فيه طعن في سُلَيم بن عيسى الراوي عن الإمام حمزة واتهام له بعدم الأمانة والضبط، وقد كان سُلَيم من أجَلِّ أصحاب حمزة وأضبطهم.

ثانيا: قول الإمام الزمخشري هذا في رفضه لقراءة الإسكان مبني على الافتراضات العقلية، وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى؛ لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخِر عن الأول(١).

ثالثا: هناك فرق بين الاختلاس والإسكان، فالاختلاس: عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعا يحكم السامع أن الحركة قد ذهبت، وقيل: هو عبارة عن النطق بثلثي الحركة(٢)، أما الإسكان: فهو تفريغ الحرف من الحركات الثلاث(٣)، أي: عدم وجود الحركة بالكلية؛ لأن الحركة ضد السكون، فكيف يخلط الإمام الزمخشري بين المصطلحين ولكل منهما دلالته؟! وهل يُعقَل أن يقع الإمام الجليل سُلَيم بن عيسى في مثل هذا الوهم والخطأ ولا يستطيع التفرقة بين الاختلاس والإسكان؟!

وقد أحسن الإمام أبو الحسن الصفاقسي الرد على الزمخشري وغيره ممن طعنوا في الرواة بنسبتهم إلى الغلط والوهم، حيث قام بإبطال قولهم، وتبرئة ساحة القراء مما نُسِبَ إليهم، فقال:««قول الزمخشري لعله اختلس فظن سكونا أو وقف وقفة خفيفة ثم ابتدأ فظنوه سكَّن في الوصل» مُشعِر بغلط الرواة وهو باطل؛ لأنا لو أخذنا بهذه التجويزات العقلية في حملة القرآن لأدى ذلك إلى الخلل فيه، بل المظنون بهم التثبت التام، والحرص الشديد على تحرير ألفاظ كتاب الله وعدالتهم، وخشيتهم من الله ﷻ تمنعهم من التساهل في تحمله لاسيما فيما فيه مخالفة الجمهور، فعندهم فيه مزيد اعتناء وهم أعلم بالعربية وأشد لها استحضارا وقرب بها عهدا ممن

(١) النشر في القراءات العشر (٣٥/١).
(٢) الإضاءة في بيان أصول القراءة (ص: ٣١).
(٣) المصدر السابق (ص: ٤٥).

يعترض عليهم وينسبهم للوهم والغلط بالتجويزات العقلية، ولم يكن يتصدر في تلك الأزمان الفاضلة لإقراء كتاب الله إلا من هو أهل لذلك، كهذا الإمام الجليل أبي محمد سُليم بن عيسى أجَلّ من أخذ عن حمزة، قرأ عليه القرآن عشر مرات، وتولى مجلس الإقراء بعده بأمره بالكوفة»[١].

الخلاصة:

من خلال ما سبق يتبين أن قراءة ﴿وَمَكْرَ السَّيِّءْ﴾-بإسكان الهمزة- قراءة صحيحة متواترة ثابتة عن الإمام حمزة، وهي مبنية على التخفيف اللغوي، ولا يسوغ بعد هذا كله أن يقال عنها:«إنها لحن، أو لا تجوز، أو من قبيل الغلط والوهم من الرواة»، وقد أحسن الإمام المهدوي في الدفاع عنها بقوله:«قراءة حمزة على إسكان الهمزة مستعمَلَة في كلام العرب، وليست بلحن كما زعم بعض النحويين»[٢].

الموضع الثامن

قوله تعالى:﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾[٣]

عند توجيه الإمام المهدوي لقوله تعالى:﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ ذكر أن من القراء من قرأ بفتح التاء ومنهم من قرأ بضمها لكن دون عزو القراءتين[٤]، ثم وجههما توجيها وافيا وبيَّن أن القراءة بضم التاء قراءة مشكَلَة، وحكى قول البعض[٥]:«إن القراءة بضم التاء لا تجوز؛ إذ كان الله ﷻ لا يجوز أن يوصف بالعَجَب[٦]»، ثم عقب رادًّا

(١) غيث النفع في القراءات السبع (ص: ٤٨٨-٤٨٩).
(٢) شرح الهداية (ص: ٤٨٣).
(٣) سورة:(الصافات)، الآية:(١٢).
(٤) قرأ حمزة والكسائي وخلف: بضم التاء، والباقون بفتحها. النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٥٦)
(٥) أي: القاضي شريح بن الحارث الذي أنكر قراءة الضم. معاني القرآن للفراء (٣٨٤/٢)، والبحر المحيط في التفسير (٩٤/٩)
(٦) العَجَب والتعجب: حالة تعرض للإنسان عند الجهل بسبب الشيء، ولهذا قال بعض الحكماء:«العَجَب ما لا يُعرَف سببه»، ولهذا قيل: لا يصح على الله التعجب، إذ هو علام الغيوب لا تخفى عليه خافية. المفردات في غريب القرآن (ص: ٥٤٧)

على من أنكر قراءة الضم بقوله:«وهذا القول ليس بشيء»[1].

أولا: الطعون الواردة على قراءة ﴿ بَلْ عَجِبْتُ﴾-بضم التاء- وسبب الطعن:

لقد طعن البعض في قراءة ﴿ بَلْ عَجِبْتُ﴾-بضم التاء- وأنكروها، وسبب اعتراضهم يتلخص في أمرين:

الأول: أن العَجَب إنما هو روعة تعتري المتعجِّب من الشيء[2]، أي: إنه يستلزم الروعة والمفاجأة بأمر غير مترقَّب ولا متوقَّع، وهذا لا يجوز على الله ﷻ؛ لأنه سبحانه علام الغيوب لا تخفى عليه خافية.

الثاني: أن القراءة بالضم تدل على إسناد العَجَب إلى الله تعالى وذلك محال؛ لأن التعجب حالة تحصل عند الجهل بصفة الشيء، والجهل على الله محال[3]، وهذا ما دعا شريحا القاضي[4] إلى إنكار هذه القراءة بقوله: «إن الله لا يعجب من شيء، إنما يعجب من لا يعلم»[5].

ثانيا: توجيه العلماء لقراءة﴿ بَلْ عَجِبْتُ﴾-بضم التاء-:

لقد تأول العلماء –قراءة الرفع– بإسناد العَجَب فيها إلى الله تعالى على وجوه حاصلها على النحو التالي:

الوجه الأول: العَجَب من الله ﷻ معناه: الإنكار لأفعالهم من إنكارهم البعث، وسخرياتهم من القرآن، وازدرائهم الرسول جرأة على الله وتمردا وعدوانا

(١) شرح الهداية (ص: ٤٨٨- ٤٩٠).
(٢) البحر المحيط في التفسير (٩٤/٩).
(٣) مفاتيح الغيب (٣٢٣/٢٦).
(٤) شريح القاضي: هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، قاضي الكوفة، أسلم في حياة النبي ﷺ وانتقل من اليمن زمن الصدِّيق، توفي سنة(٧٨هـ) وله (١١٠) سنة، وقيل:(١٢٠). سير أعلام النبلاء (١٠٠/٤)
(٥) معاني القرآن للفراء (٣٨٤/٢).

وتكبرا[١].

الوجه الثاني: العَجَب من الله ﷻ معناه: ما يُظهِره تعالى في جانب المتعجَّب منه من التعظيم والتحقير حتى يصير الناس متعجِّبين منه، وعليه فمعنى الآية: بل عجِبتُ من ضلالتهم وسوء عملهم، وجعلتُها للناظرين وفيما اقترن معها من شرعي وهداي متعجَّبا[٢].

الوجه الثالث: العَجَب من الله ﷻ معناه: المجازاة لهم على تعجبهم؛ لأن قوله:﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا ﴾[٣] دل على أنهم عجِبوا من إعادة الخلق، فتوعدهم الله بعقاب على عَجبِهم، وأطلق على ذلك العقاب فعل ﴿عَجِبْتُ﴾ كما أطلق على عقاب مكرهم المكر في قوله:﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴾[٤].

الوجه الرابع: ليس المراد حقيقة العَجَب المستلزمة الروعة والمفاجأة بأمر غير مترقَّب، بل المراد: التعجيب أو الكناية عن لازمه، وهو استعظام الأمر المتعجَّب منه[٥].

الوجه الخامس: العَجَب على قراءة الضم مضاف إلى النبي ﷺ كما في قراءة الجمهور بفتح التاء، وذلك على إضمار القول، أي: قل يا محمد:﴿ بَلْ عَجِبْتُ﴾، والمعنى على قول قتادة: عَجِب محمد من هذا القرآن حين أعطيه وسَخِر منه الكفار[٦].

ثالثا: توجيه العلماء لقراءة﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾-بفتح التاء-:

القراءة -بفتح التاء- بإسناد العَجَب فيها إلى النبي ﷺ قراءة واضحة المعنى ولا

(١) الحجة في القراءات السبع (ص: ٣٠١).
(٢) تفسير ابن عطية (٤٦٧/٤) بتصرف.
(٣) سورة:(الصافات)، من الآية:(١١).
(٤) سورة:(آل عمران)، الآية:(٥٤)، وينظر: التحرير والتنوير (٩٧/٢٣) بتصرف.
(٥) المصدر السابق (٩٦/٢٣).
(٦) الهداية إلى بلوغ النهاية (٦٠٨٨/٩).

إشكال فيها، فكأنه سبحانه قال: دع يا محمد ما مضى، عجِبتَ من كفار مكة حين أوحي إليك القرآن ولم يؤمنوا به، وذلك أن النبي ﷺ كان يظن أن كل من يسمع منه القرآن يؤمن به، فلما سمع المشركون القرآن سخروا منه وتركوا الإيمان به عجب من ذلك ﷺ، فقال الله: عجِبتَ يا محمد من نزول الوحي عليك وترْكهم الإيمان(١)، أو المعنى: عجبتَ يا محمد مما يأتون به من إنكارهم للتوحيد وللبعث وهم يسخرون، ودليل إضافة العَجَب إلى النبي ﷺ قوله:﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾(٢)، أو المعنى: عجِبتَ من قدرة الله على هذه الخلائق العظيمة وهم يسخرون منك ومن تعجبك ومما تريهم من آثار قدرة الله(٣).

وبهذا التوجيه لكلتا القراءتين يتبين أن المتعجِّب فيهما ليس واحدا، فقراءة الجمهور بتاء الخطاب المفتوحة دالة على تعجب استحكم بـــ(المرسَل) وهو النبي ﷺ، ودهشة ملكت عليه جوانبه من موقف قومه من القرآن وإنكارهم للبعث والتوحيد، وأما قراءة ضم التاء على ضمير المتكلم فالمتعجِّب فيها هو الله ﷻ، وتعجبه سبحانه معناه: إنكار صنيعهم ومجازاتهم على تعجبهم، وعليه فالقراءتان لا تعارض بينهما، بل كل واحدة منهما تقدم معنى مستقلا لا يناقض معنى القراءة الأخرى بل يتكامل معه، وقد أثبت الإمام الطبري كلتا القراءتين مبينا أن الوحي الشريف قد نزل بهما فقال:«والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان في قراء الأمصار، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب»(٤).

رابعا: الرد على من أنكر قراءة﴿ بَلْ عَجِبْتُ﴾-بضم التاء-:

يجاب على من أنكر قراءة الضم وأن الله ﷻ لا يجوز أن يوصف بـــ(العَجَب)

(١) التفسير الوسيط (٥٢٢/٣).
(٢) سورة:(الرعد)، من الآية:(٥)، وينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٦٠٨٧/٩).
(٣) البحر المحيط في التفسير (٩٤/٩).
(٤) جامع البيان (٢٣/٢١).

بعدة أمور ملخصها ما يلي:

(١) القراءة بضم التاء قراءة صحيحة متواترة ثابتة عن الإمام حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، ومروية أيضا عن علي، وابن مسعود، وابن عباس، والنخعي، وابن وثاب، وطلحة، وشقيق، والأعمش[١]، فكيف يليق بعد هذا أن نحكم عليها بعدم الجواز وقد قرأ بها أئمة ثقات؟! ولعل عذر شريح القاضي في إنكاره لقراءة الضم وعدم تجويزه لها أنه لم يبلغه تواتر هذه القراءة، ولذلك نقد الإمام المهدوي قول من أنكر هذه القراءة بقوله:«وهذا القول ليس بشيء؛ لما بيناه من صحة وجه هذه القراءة والمعنى الذي يُتأول عليه، ولثبوت الرواية بها عن الأئمة المشهورين»[٢]، وعليه فقراءة ﴿ بَلۡ عَجِبۡتُ﴾-بالضم- قراءة صحيحة متواترة ثابتة عن النبي ﷺ وقرأ بها أئمة ثقات، فلا يجوز ردها وإنكارها بسبب فهم قاصر لمعناها.

(٢) الذين أنكروا قراءة الضم ينفون العَجَب عن الله ﷻ؛ لأن العَجَب روعة تعتري المتَعَجِّب من الشيء، وهذا لا يجوز في حق الله تعالى، وللرد عليهم أقول: العَجَب وإن أُسنِد إلى الله تعالى فليس معناه منه سبحانه كمعناه من العباد، وإنما هو صفة ثابتة لله ﷻ على ما يليق به سبحانه، كما قال تعالى:﴿ فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ﴾[٣]، وليس السُّخْرَى من الله كمعناه من العباد، ففي هذا بيان لكسر قول شُريح[٤] أي: إضعافه.

(٣) صفة العَجَب صفة ثابتة لله تعالى بالكتاب والسنة، أثبتها سبحانه لذاته كما في قوله تعالى:﴿ بَلۡ عَجِبۡتُ وَيَسۡخَرُونَ﴾-بضم التاء- وأثبتها له رسوله ﷺ في غير ما حديث على وجه يليق بجلاله وعظمته، واتفق العلماء أيضا على إثباتها وعدم نفيها، ومن ذلك ما يلي:

---

(١) البحر المحيط في التفسير (٩ ٩٤)، والنشر في القراءات العشر (٣٥٦/٢).
(٢) شرح الهداية (ص: ٤٩٠).
(٣) سورة:(التوبة)، من الآية:(٧٩).
(٤) معاني القرآن (٣٨٤/٢) بتصرف وتلخيص.

– ورد عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال:«عجِب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل»(١)، معناه: أنهم أُسِرُوا وقُيِّدوا، فلما عرفوا صحة الإسلام دخلوا طوعا فدخلوا الجنة، فكان الإكراه على الأسر والتقييد هو السبب الأول(٢)، وأما العَجَب المضاف إلى الله فإنه يرجع إلى معنى الرضا والتعظيم، وأن الله يعظم من أخبر عنه بأنه تعجب منه ويرضى عنه(٣)، قال الإمام البيهقي معلقا على هذا الحديث:«وقد يكون المعنى في هذا الحديث وما ورد من أمثاله أنه يَعجَب ملائكتُه من كرمه ورأفته بعباده حين حملهم على الإيمان به بالقتال والأسر في السلاسل، حتى إذا آمنوا أدخلهم الجنة»(٤).

– ورد عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ:«إن الله لَيَعْجَبُ من الشاب ليست له صَبوة»(٥).

– قال القاضي أبو يعلى بن الفراء (ت: ٤٥٨هـ) تعليقا على هذين الحديثين:«اعلم أن الكلام في هذا الحديث كالكلام في الذي قبله، وأنه لا يمتنع إطلاق ذلك عليه وحمْله على ظاهره؛ إذ ليس في ذلك ما يحيل صفاته ولا يخرجها عما تستحقه؛ لأنا لا نثبت عَجَبا هو تعظيم لأمر دهمَه استعظمه لم يكن عالما به؛ لأنه مما لا يليق بصفاته، بل نثبت ذلك صفة كما أثبتنا غيرها من صفاته»(٦).

– وقال الإمام أبو القاسم الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ) حاكيا لقول من أنكر صفة العَجَب لله تعالى ورادًّا عليهم:«وقال قوم: لا يوصف الله بأنه يَعجَب؛ لأن العَجَب ممن يعلم ما لم يكن يعلم، واحتج مثبت هذه الصفة بالحديث، وبقراءة أهل

(١) صحيح البخاري (٦٠/٤، ح: ٣٠١٠)، كتاب: الجهاد والسير، باب: الأسارى في السلاسل.
(٢) فتح الباري (١٤٥/٦).
(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٦٧/٥).
(٤) الأسماء والصفات (٤١٧/٢).
(٥) مسند أحمد (٦٠٠/٢٨، ح: ١٧٣٧٠)، وحسنَّه محققوه، وحسنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٧٠/١٠).قوله:«ليست له صَبوة» أي: ميل إلى الهوى بحسن اعتياده للخير وقوة عزيمته في البعد عن الشر. فيض القدير (٢٦٣/٢)
(٦) إبطال التأويلات لأخبار الصفات (ص: ٢٤٤- ٢٤٥)، باب: إثبات صفة العَجَب لربنا تبارك وتعالى.

الكوفة:چگعَجِبْتُ گچ-بضم التاء- على أنه إخبار من الله ﷻ عن نفسه»[١]، أي: فلا معنى للمعارضة وإنكار صفة العَجَب لله وقد ثبتت له سبحانه بنص القرآن والسنة.

(٤) ليس العَجَب من الله ﷻ ناشئا عن خفاء في الأسباب أو جهل بحقائق الأمور كما هو الحال في عَجَب المخلوقين؛ بل هو معنى يحدث له سبحانه على مقتضى مشيئته وحكمته وعند وجود مقتضيه، وهو الشيء الذي يستحق أن يُتعجب منه، وهذا العَجَب الذي وصف به الرسول ربه هنا من آثار رحمته وهو من كماله تعالى، وإسناده له ﷻ في بعض الأحاديث مؤول بصفة تليق بكماله مما يعلمه هو, فاستحالة إطلاق ما ذُكِر عليه تعالى محمولة على تشبيهها بصفات المخلوقين, وحينئذ فلا إشكال في إبقاء التعجب هنا على ظاهره مسندا إليه تعالى على ما يليق به منزها عن صفات المحْدَثِين كما هو طريق السلف الأسلم الأسهل[٢]، أي: أن العَجَب في حق الله لا يُفهَم كما يُفهَم في حق المخلوقين، بل يُفسَّر بما يليق بجلال وكمال رب العالمين، كأن يُحمَل على معنى الاستعظام أو الذم والإنكار الشديد لأفعال الكافرين إن دلت هذه الصفة على بغض الله للفعل الذي هو محل التعجب، أما إن دلت على محبة الله للفعل الذي هو محل التعجب فتُحمَل على معنى الرضا والتعظيم والاستحسان بما يليق بجلاله سبحانه، والله أعلم.

(١) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة (٢/٤٩٠).
(٢) إتحاف فضلاء البشر (ص: ٤٧٢)، وشرح العقيدة الواسطية (ص: ١٧٠).

المبحث الثالث
تضعيف الإمام المهدوي لبعض القراءات

تبين في المبحث السابق أن الإمام المهدوي كان له موقف مشرف في الدفاع عن بعض القراءات المطعون فيها، ولكن في الوقت ذاته كان له موقف معاكس لدفاعه عن القراءات، وتنوعت عباراته في ذلك، وسوف أكتفي بذكر مثال واحد مع التعقيب عليه باختصار خشية الإطالة، وبيان ذلك كما يلي:

- تارة يعبر بعبارات تدل على تضعيف بعض القراءات:

مثال ذلك: قوله عن إدغام اللام في الذال من قوله تعالى:﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾[1]:«فليس بالقوي؛ لأن اللام أصلها الحركة، فلو وجب إدغامها في الذال لكان إدغام اللام التي أصلها الحركة في النون أولى، نحو: ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾[2]، فإدغامه ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ وهو نظير ﴿يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾ يدل على ضعف ما رواه، غير أنه اتبع في ذلك الرواية»[3].

التعقيب:

١) قراءة﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾-بإدغام اللام في الذال- قراءة صحيحة متواترة، انفرد بها الإمام أبو الحارث[4] عن الإمام الكسائي، وهي ثابتة في أمهات كتب القراءات[5].

---

(١) قوله:﴿يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ -بجزم اللام- ورد في القرآن في ستة مواضع (البقرة، ٢٣١)، و(آل عمران، ٢٨)، و(النساء، ٣٠، ١١٤)، و(الفرقان، ٦٨)، و(المنافقون، ٩)، وجميع هذه المواضع قرأها الإمام أبو الحارث عن الكسائي بإدغام اللام في الذال، أما الموضع الأول وهو قوله تعالى:﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ﴾ (البقرة، ٨٥)، فلا خلاف في إظهار لام ﴿يَفْعَلُ﴾لفقد شرط الإدغام وهو جزم اللام؛ لأن اللام هنا مرفوعة. الوافي في شرح الشاطبية (ص: ١٣٥-١٣٦)

(٢) سورة:(البقرة)، من الآية:(٢١١).

(٣) شرح الهداية (ص: ٨٧- ٨٨).

(٤) الإمام أبو الحارث: هو الليث بن خالد أبو الحارث البغدادي ثقة معروف حاذق ضابط، عرض على الكسائي وهو من جلة أصحابه، توفي سنة مائتين أو نحوها. غاية النهاية في طبقات القراء (٣٤/٢)

(٥) يراجع: السبعة في القراءات (ص: ١٢٣)، والمبسوط في القراءات العشر (ص: ٩٧)، والنشر في القراءات العشر (١٣/٢).

٢) زعْم الإمام المهدوي بأنه لو وجب إدغام اللام في الذال في قوله:﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ﴾ لكان إدغام اللام في النون أوْلى مثل قوله تعالى:﴿ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ ﴾لا نسلِّم به؛ لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخِر عن الأول، وليست مجالا للقياس والاستحسان أو للرأي والاجتهاد، وليس كل ما تشابه في اللغة أو البِنية يجب أن يُقرأ بنفس الطريقة، وعليه فإن ثبتت قراءة معينة عن النبي ﷺ فهي حجة يجب قبولها ولو لم تُقرأ نظائرها مثلها، أضف إلى ذلك أن القراءات ليست مبنية على مجرد التشابه اللفظي، فقد يكون في الآية التي خُصَّت بقراءة معينة معنى خاص أو مناسبة سياقية تميزها عن نظيرها وإن تشابه اللفظ، وعليه فلا يقاس موضع بآخر لمجرد التشابه الظاهري.

٣) انفرد الإمام أبو الحارث بإدغام اللام في الذال في قوله تعالى:﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ﴾ لتقارب مخرجيهما(١)، فاللام والذال من الحروف المتقاربة في المخرج, وهذا يوجب إدغامهما إدغاما كاملا، حيث تُدغَم اللام في الذال دون بقاء أثر لها ويُشدَّد الحرف الناتج، وهذا النوع من الإدغام يعتبر قويا من الناحية التجويدية، كما أن تقارُب هذين الحرفين في المخرج يجعل الإدغام أمرا طبيعيا لتسهيل النطق وتخفيفه، مما يدل على قوته وثبوته في الأداء القرآني؛ لأن فائدة الإدغام كما يقول علماء التجويد:«تخفيف اللفظ لثقل النطق بالحرفين المتفقين في المخرج أو المتقاربين»(٢).

٤) تخفيف نطق الحرفين بالإدغام ظاهرة صوتية شائعة في بعض قبائل العرب خاصة (تميم، طيء، أسد، بكر بن وائل، تغلب، عبد القيس)، حيث كانوا يميلون إلى السرعة في نطق الكلمات ومزْج بعضها ببعض، فلا يُعطَى الحرف حقه الصوتي من تحقيق أو تجويد في النطق به، وكان الإمام الكسائي إمام الكوفة وشيخ أبي

(١) المتقاربان: هما الحرفان اللذان تقاربا مخرجا واختلفا صفة، أو تقاربا مخرجا واتفقا صفة، نحو:﴿ قُل رَّبِّ ﴾، ﴿قَدْ سَمِعَ ﴾، ﴿ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾. العميد في علم التجويد (ص: ٧٣)

(٢) الإضاءة فى بيان أصول القراءة (ص: ١٢).

الحارث يميل إلى لغة التميميين الذين يؤثرون الإدغام[١].

٥) حُكْم الإمام المهدوي على هذه القراءة بقوله:«ليس بالقوي» لا يعني أنها باطلة أو لا يُقرَأ بها، ولعله يقصد بذلك: أنها ليست قوية من جهة الثبوت أو القياس اللغوي أو الموافقة لروايات أخرى، أي: أنها وجه ضعيف أو مرجوح عنده وإن كان قد نُقِل عن بعض الرواة، وقد يكون سبب ضعف هذا الوجه عنده : قلة الطرق التي ثبتت بها هذه القراءة، أو مخالفته للأفصح، أو عدم شهرته.

وبناء على ما سبق: فالقول بأن إدغام اللام في الذال في قوله:﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ﴾:«ليس بالقوي» لا يستند إلى أساس علمي في علم التجويد، ويتعارض مع ما هو مقرر في القراءات المتواترة والقواعد التجويدية المعتمدة، وكان الأوْلى بالإمام المهدوي أن يقوِّي قراءة الإمام أبي الحارث لصحتها وثبوت تواترها.

- تارة يعبر بالبُعد:

مثال ذلك: عند قوله تعالى:﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾[٢] وجه قراءة ابن عامر في نصبه ﴿فَيَكُونَ﴾ أنه جعله جوابا لقوله: چوچ-بالفاء- هذا في المواضع المختلَف فيها كلها سوى الذي في النحل ويس فإنه نصبهما على العطف، ثم قال: «وفي قراءته في المواضع الأربعة سواهما بُعْد»[٣].

سبب الاعتراض:

استبعد الإمام المهدوي قراءة﴿ كُن فَيَكُونَ ﴾-بنصب النون- وسبب اعتراضه: أنها جاءت على خلاف القاعدة النحوية التي وضعها النحاة، وهي أنه:«إذا وقع المضارع بعد الفاء ولم يكن جوابا لا يكون فيه إلا الرفع، وما جاء منصوبا فهو

---

(١) في اللهجات العربية (ص: ٦٣-٦٤).

(٢) قوله:﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ اتفق القراء على قراءة موضعي [آل عمران الآية:(٥٩)، والأنعام الآية:(٧٣)] بالرفع، والمختلف فيه ستة مواضع: الأول بالبقرة الآية:(١١٧)، والثاني بآل عمران الآية:(٤٧)، والثالث بالنحل الآية:(٤٠)، والرابع بمريم الآية:(٣٥)، والخامس بيس الآية:(٨٢)، والسادس بغافر الآية:(٦٨)، قرأ ابن عامر بنصب النون في الستة، ووافقه الكسائي في (النحل، ويس)، ورفع في الأربعة الباقية. النشر في القراءات العشر (٢/٢٢٠)

(٣) شرح الهداية (ص: ١٧٩).

ضعيف بل إنه لحن»[١]، وانطلاقا من هذه القاعدة استبعد الإمام المهدوي وغيره قراءة ﴿كُن فَيَكُونَ﴾-بالنصب-[٢].

الرد على من استبعد قراءة﴿كُن فَيَكُونَ﴾-بنصب النون-.

١) قراءة ﴿كُن فَيَكُونَ﴾-بالنصب- قراءة صحيحة متواترة قرأ بها الإمام ابن عامر وهو عربي صريح لم يكن ليُلحِن، وأما الإمام الكسائي الذي وافقه في موضعي (النحل، ويس) فهو إمام الكوفيين في علم العربية، وعليه فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثِّم الذي يجر قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما عُلِم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى[٣].

٢) التمس العلماء لهذه القراءة توجيها دون تخطئة أو توهيم، ومن ذلك قول أبي علي الفارسي:«إن اللفظ لما كان على لفظ الأمر وإن لم يكن المعنى عليه حُمِل على صورة اللفظ، فكذلك قراءة ابن عامر:﴿فَيَكُونَ﴾ بمنزلة جواب الأمر»[٤].

٣) استبعاد الإمام المهدوي وغيره لهذه القراءة المتواترة بناء على ذوق لغوي أو استبعاد عقلي لا يصح؛ لأنه يعارض ما ثبت بنقل قطعي، فالقراءات كلها نزلت بلسان عربي مبين، وكلها موافقة للعربية، واللغة وحدها ليست معيارا كافيا لرد المتواتر.

- تارة يعبر بالشذوذ:

مثال ذلك: عند قوله تعالى:﴿مُتُّمْ﴾[٥] وجه قراءة ضم الميم وكسرها، ثم عقب

(١) نظرية النحو القرآني (ص: ٩٢).

(٢) ممن طعن في هذه القراءة أيضا ابن مجاهد حيث حكم عليها بقوله:«وهو غلط»، وفي موضع آخر قال:«وهو وهْم»، وقال أيضا في موضع آخر:«وهذا خطأ بالعربية». السبعة في القراءات (ص: ١٦٩، ٢٠٦، ٤٠٩) وكذلك مكي بن أبي طالب قال:«من نصبه جعله جوابا لـيَقُولَ، وفيه بُعْد في المعنى». مشكل إعراب القرآن (١٠٩/١)

(٣) البحر المحيط في التفسير (٥٨٦/١) بتصرف.

(٤) الحجة للقراء السبعة (٢٠٦/٢).

(٥) سورة:[آل عمران، من الآيتين:(١٥٧، ١٥٨)]. وكلمة ﴿مُتُّمْ﴾ و﴿مِتْنَا﴾ و﴿مِتَّ﴾ حيث وقع، قرأ نافع وحمزة والكسائي وخلف: بكسر الميم في ذلك كله، ووافقهم حفص على الكسر إلا في موضعي هذه السورة - أي: آل عمران- وقرأ الباقون: بضم الميم في الجميع وكذلك حفص في موضعي هذه السورة. النشر في القراءات العشر (٢٤٢/٢)

على قراءة الكسر بقوله: «ومن كسر الميم فهي لغة شاذة»[١].

التعقيب:

١) القراءة بكسر الميم قراءة صحيحة متواترة قرأ بها أئمة ثقات ومجمَع على ثبوتها وقبولها، وقد اشترط الإمام ابن الجزري لقبول القراءة ثلاثة أركان فقال:«كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين»[٢].

٢) حُكْم الإمام المهدوي على قراءة ﴿ مِتُّمْ﴾ بالكسر بقوله:«فهي لغة شاذة» معناه: أن هذه القراءة على هذه الهيئة –بكسر الميم– تُنسَب إلى لغة أو لهجة قليلة أو نادرة في الاستعمال عند العرب، فهي ليست على القياس اللغوي المشهور، أي: أنها شاذة في القياس لا في الاستعمال كما قال أبو علي الفارسي[٣]، وكيف هذا وقد التمس العلماء لهذه القراءة توجيها دون الحكم عليها بالشذوذ أو غيره فحواه: أن الصحيح من قول أهل العربية كما قال السمين الحلبي: أنه من لغة من يقول:(مات يَمات) كـ(خاف يَخاف)، والأصل: (مَوِت)–بكسر العين– كـ(خَوِف)، ثم استُثقلت الكسرة على الواو فنُقِلت إلى الميم بعد سلب حركتها فصارت (مِوْت)، ثم حُذِفَت الواو لما اتصلت بها تاء المتكلم لاجتماع الساكنين فصارت (مِت)، وإذا ثبت ذلك لغة فلا معنى إلى ادعاء الشذوذ فيه فضلا عن أنها قراءة متواترة[٤].

٣) مما يؤيد أيضا صحة هذه القراءة وتواترها أن الإمام حفصا قد جمع بين اللغتين، حيث وافق نافعا وحمزة والكسائي وخلف بكسر الميم في ذلك كله إلا

(١) يراجع: شرح الهداية (ص: ٢٣٦).
(٢) النشر في القراءات العشر (٩/١).
(٣) الحجة للقراء السبعة (٩٣/٣).
(٤) حجة القراءات (ص: ١٧٩)، والدر المصون (٤٥٩/٣-٤٥٨).

موضعي سورة (آل عمران) فقرأهما بالضم[١].

- تارة يعبر بعدم الجودة:

مثال ذلك: عند قوله تعالى:﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾[٢] وجه كلمة ﴿سَبَإٍ﴾ دون عزوها لمن قرأ بها[٣]، ثم عقب على قراءة الإمام قنبل -بإسكان الهمز- بقوله:«وقراءة قنبل غير جيدة»[٤].

التعقيب:

١) قراءة الإمام قنبل بإسكان همزة ﴿سَبَأْ﴾ قراءة متواترة صحيحة فصيحة، جاء بها النقل واحتملها اللسان العربي، فلا وجه لاستبعاد الإمام المهدوي لها والحكم عليها بعدم الجودة وقد تواترت، قال الإمام ابن الجزري:«كم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يُعتبَر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدَى بهم من السلف على قبولها كإسكان ﴿بَارِئْكُمْ﴾ و﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ ونحوه، و﴿سَبَأْ﴾ وغير ذلك»[٥].

٢) حُكْم الإمام المهدوي على قراءة﴿سَبَأْ﴾-بإسكان الهمزة- بقوله:«وقراءة قنبل غير جيدة» لا يعني أنها غير صحيحة أو غير مقبولة، بل المقصود غالبا أن هذه القراءة وإن كانت صحيحة وثابتة بالتواتر لكنها مخالفة للمشهور، لذا فالتعبير بقوله«غير جيدة» يعبر عن تقييم لغوي أو نحوي للقراءة وليس عن رفضها.

٣) التمس العلماء لهذه القراءة توجيها مضمونه: أن من قرأ بسكون الهمزة كأنه نوى الوقف وأجرى الوصل مجراه، وقيل: لأن الاسم مؤنث وهو ثقيل، والهمزة ثقيلة، فلما اجتمع ثقيلان أسكن الهمزة تحقيقا[٦]، وعليه فالإسكان قد جاء هنا

---

(١) هما قوله تعالى:﴿ وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ ﴾، وقوله:﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [سورة:(آل عمران)، من الآيتين:(١٥٧- ١٥٨)].

(٢) سورة:(النمل)، من الآية:(٢٢).

(٣) قوله تعالى:﴿سَبَإٍ﴾ بسورتي (النمل، ٢٢) و(سبأ، ١٥) قرأ البزي وأبو عمرو: بفتح الهمز من غير تنوين، وقرأ قنبل: بإسكانها، وقرأ الباقون: بكسرها منونة. البدور الزاهرة (ص: ٢٣٤)

(٤) شرح الهداية (ص: ٤٥٣).

(٥) النشر في القراءات العشر (١٠/١).

(٦) حجة القراءات (ص: ٥٢٥)، وإتحاف فضلاء البشر (ص: ٤٢٧).

للتخفيف، وهو أسلوب عربي فصيح في الوقف والوصل على حد سواء.

- وتارة يستبعد وجه القراءة ثم يجوزها:

مثال ذلك: عند قوله تعالى:﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[1] قال:«الخفض على العطف على المضمر المخفوض، وفيه بُعْد؛ لأن الأحسن في المضمر المخفوض ألا يُعطَف عليه إلا بإعادة الخافض، والقراءة جائزة على بُعْدها»[2].

سبب الاعتراض:

استبعد الإمام المهدوي قراءة ﴿وَالأَرْحَام﴾-بالخفض- وسبب اعتراضه: أنها جاءت على خلاف القاعدة النحوية التي وضعها النحاة، وهي أنه:«لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض إلا بعد إعادة الخافض»[3]، وانطلاقا من هذه القاعدة استبعد المهدوي وغيره قراءة ﴿وَالأَرْحَام﴾ بالخفض[4].

الرد على من استبعد قراءة﴿وَالأَرْحَام﴾-بالخفض-.

١) قراءة ﴿وَالأَرْحَام﴾-بالخفض- قراءة سبعية متواترة لم ينفرد بها الإمام حمزة وحده بل قرأ بها كثير من الصحابة والتابعين كـ(ابن عباس، وابن مسعود، والحسن البصري، ومجاهد، وقتادة، والأعمش)، وعليه فلا يُطعَن فيها لأنها ثبتت بالتواتر[5]، قال عنها الإمام أبو حيان:«قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من فيِّ رسول الله ﷺ بغير واسطة كعثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت»[6].

---

(١) سورة:(النساء)، من الآية:(١)، وقوله:﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ قرأ حمزة: بخفض الميم، والباقون: بنصبها. النشر (٢٤٧/٢)

(٢) شرح الهداية (ص: ٢٤٤) بتلخيص.

(٣) نظرية النحو القرآني (ص: ٧٤).

(٤) ممن طعن في هذه القراءة أيضا الإمام الزجاج بقوله:«القراءة الجيدة نصب ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ المعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجر في ﴿وَالأَرْحَام﴾ فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر». معاني القرآن وإعرابه (٦/٢) وكذلك أبو علي الفارسي بقوله: «وأما من جر ﭽوَالأَرْحَامِﭼ فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن». الحجة للقراء السبعة (١٢١/٣)

(٥) شرح شعلة على الشاطبية (ص: ٢٠٥).

(٦) البحر المحيط في التفسير (٥٠٠/٣) بتصرف يسير.

٢) وردت شواهد في القرآن الكريم وفي الشعر العربي تؤيد هذه القراءة وتجيز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، وهو ما ذهب إليه الكوفيون ويونس والأخفش وغيرهم، مثال ذلك من القرآن قوله تعالى:﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[(١)]، فالشاهد هنا: عطف ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ على الهاء المجرورة محلا بالباء من غير إعادة الخافض؛ لأنه لو أعيد لقيل: (وبالمسجد)[(٢)]، وقد أجمع القراء عليه دون أن يعترض أحد عليه بالطعن أو غيره، ومثال ذلك من الشعر ما أنشد سيبويه من قول الشاعر:

«فاليومَ قرَّبتَ تهجُونا وتشتُمُنا ... فاذهب فما بكَ والأيامِ من عَجَبِ»[(٣)].

وقد وافق ابن مالك الكوفيين وغيرهم في جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض فقال في ألفيته:

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازما قد جُعِلا

وليس عندي لازمـــا إذ قد أتى ... في النظم والنثر الصحيح مثبَتَا[(٤)]

٣) لم يرتض كثير من النحويين قراءة الإمام حمزة لمخالفتها للقاعدة النحوية، وهذا مردود؛ لأن القراءة سنة متبعة، وإذا ثبتت لم يجز لأحد أن يردها، وعليه فقول النحويين ومن وافقهم غير صواب، إذ كيف يجوز لنحْوي أو غيره أن يضعف قراءة أو يستبعدها وهي قراءة متواترة متصلة السند برسول الله ﷺ، ولذا دافع كثير من العلماء عن قراءة الإمام حمزة وأنكروا على النحويين تشنيعهم عليه، ومما قاله ابن جني دفاعا عن هذه القراءة وموجها لها:«ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس[(٥)]، ولحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل {الْأَرْحَام} على العطف على المجرور المضمر،

---

(١) سورة:(البقرة)، من الآية:(٢١٧).

(٢) يراجع: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٦/٣)، وشرح شذور الذهب (٨١٧/٢).

(٣) هذا البيت استشهد به سيبويه في الكتاب (٣٨٣/٢)، ولم يعزه أحد لقائله بعد بحث عنه.
الشاهد فيه: قوله:«فما بك والأيام»، حيث عطف (الأيام) على الضمير المجرور المتصل في قوله:(بك) دون إعادة الجار.

(٤) ألفية ابن مالك (ص: ٤٨)، باب: عطف النسق.

(٥) أي: المبرد، حيث علق في كتابه الكامل (٣٠/٣) على قراءة الإمام حمزة بقوله:«وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر».

بل اعتقدتُ أن تكون فيه باء ثانية، حتى كأني قلت: (وبالأرحامِ)، ثم حذْفتُ الباء لتقدم ذكرها كما حُذِفَت لتقدم ذكرها في نحو قولك:(بمن تمرر أمرر، وعلى من تنزل أنزل)، ولم تقل:(أمرر به ولا أنزل عليه)، لكن حذْفتُ الحرفين لتقدم ذكرهما»[١].

أضف إلى ذلك أن القرآن الكريم هو الحجة البالغة، وعلى أساسه يكون تقعيد القواعد، فبدلا من أن نحكِّم القاعدة في كلام الله تعالى أن نجعل الآية القرآنية أساسا لتعديل هذه القاعدة؛ لأن القراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبينا ﷺ ومن أصحابه ومَن بعدهم[٢] ، ولذا قال الشيخ الزرقاني:«علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب، فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحَكَم على علماء النحو وما قعّدوا من قواعد، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نُحَكِّمها فيه، وإلا كان ذلك عكسا للآية وإهمالا للأصل في وجوب الرعاية»[٣].

تعقيب على موقف الإمام المهدوي من دفاعه عن بعض القراءات وتضعيفه لبعضها:

تبين من خلال ما سبق أن الإمام المهدوي كان له موقف مشرف في الدفاع عن بعض القراءات المطعون فيها، وكان يصرح بهذا في أثناء توجيهه للقراءة، ومما ورد في ذلك:

- تصريحه في أكثر من موضع من كتابه «شرح الهداية» بأن:«القراءة سنة متبَعَة[٤]»[٥].

---

(١) الخصائص (٢٨٦/١) بتلخيص.
(٢) غيث النفع في القراءات السبع (ص: ١٠٤).
(٣) مناهل العرفان في علوم القرآن (٤٢٢/١).
(٤) أخرجه البغوي في شرح السنة (٥١٢/٤) عن زيد بن ثابت موقوفا، وقد ورد هذا الأثر عن كثير من السلف بألفاظ متقاربة تؤدي نفس المعنى، منهم: محمد بن المنكدر، وعامر الشعبي، وعروة بن الزبير، وغيرهم. السبعة في القراءات (ص: ٤٩- ٥٢)
(٥) شرح الهداية (ص: ١١٤، ١٣٥).

- وقوله بعد توجيهه لقراءة ابن ذكوان:﴿ وَلَاتَتَّبِعَانِ ﴾-بتخفيف النون[١]-:«لا وجه لقول من غلط ابن ذكوان في قراءته هذه، لو لم يكن لها مخرج إلا وجه واحد من هذه الوجوه لكان كافيا، ولم يحِلَّ لأحد أن يُقْدِم على الطعن في حرف ثبتت به الرواية مع صحة مخرجه»[٢].

- وقوله بعد توجيهه لقراءة ﴿إِنَّ هَٰذَانِ ﴾-بتشديد نون ﴿إِنَّ﴾ وفتحها و﴿هَٰذَانِ﴾ بالألف مع تخفيف النون[٣]- بعد أن ذكر فيها عدة توجيهات:«فهذه وجوه ظاهرة الصحة مشهورة في لغة العرب، ولم يوجد في القرآن حرف إلا وله وجه صحيح في العربية»[٤].

فبالنظر في العبارات السابقة الواردة عن الإمام المهدوي يتجلى موقفه المشرِّف في الدفاع عن بعض القراءات المطعون فيها، لكن في الوقت ذاته ظهر موقف معاكس لدفاعه عن القراءات، حيث وقع هو في تضعيف بعضها، وتنوعت عبارته في الدلالة على ذلك، فتارة يعبر بعبارات تدل على التضعيف، وتارة يعبر بالبُعد، وتارة بالشذوذ، وتارة بعدم الجودة، وتارة يستبعد وجه القراءة ثم يجوزها، وإذا ما قارنا موقفه هنا من تضعيفه لبعض القراءات مع موقفه السابق المشرِّف في الدفاع عنها يظهر لنا موقفا متضادا متعارضا من الإمام المهدوي، فكيف نوفق بين هذين الموقفين؟

الجواب يتلخص في: أن الإمام المهدوي وغيره ممن سلك هذا المسلك في معارضة بعض القراءات المتواترة كانوا على يقين تام بأن القراءة سنة متبَعَة، لا يشكون في ذلك على الإطلاق، ولكن حين التطبيق ينسون هذا المبدأ القويم، ويشتركون في معارضة القراءات التي لا تتفق مع القواعد النحوية التي يحرصون

(١) سبق دراستها في الموضع الرابع، المبحث الخامس.
(٢) شرح الهداية (٣٤٣).
(٣) سبق دراستها في الموضع الخامس، المبحث الخامس.
(٤) شرح الهداية (٤١٩) بتلخيص.

كل الحرص على سلامتها طبقا لمذهبهم النحوي، يفعلون ذلك انسياقا مع العصبية المذهبية، يؤيدون كل ما يؤيدها، ويعارضون كل ما يعارضها، ومن هنا جاءت المعارضة لبعض القراءات المحكَمَة بحسن نية منهم ودون قصد إلى الإساءة بأي حال من الأحوال(١).

ويمكن القول أيضا بأن الإمام المهدوي في أثناء توجيهه للقراءات كان يجتهد في محاولة التماس تعليل وتوجيه للكلمات القرآنية بما يؤيد القواعد اللغوية ويوافق مذهبه النحوي، فإذا رأى القراءة لا تستقيم مع أصول النحو العربي، أو تخرج عن فصيح الكلام، أو كانت توجيهاتها اللغوية متكلَّفة أو ضعيفة، أو تُفهَم على وجه يخالف ما عليه جمهور المفسرين وما تقتضيه أصول التفسير، فإنه حينئذ يضعفها أو يستبعدها وينسى تماما أن القراءة سنة متبعة.

فالأسلم إذن بدلا من الإساءة إلى النحاة الأوائل وإلى هؤلاء العلماء الأجلاء، أو اتهامهم بالشك والارتياب، أو بالزندقة والإلحاد أو ما شابه ذلك، أن نلتمس لهم عذرا، وأن ننسب هذا الصنيع في المعارضات إلى النزعة النحوية من العصبية المذهبية، والتمسك بالقواعد التي استنبطوها أولا من الشعر في أغلب الأحيان ، فعز عليهم أن يهدموها بعد ذلك أو يُدخِلوا عليها شيئا من التعديل(٢).

وتجدر الإشارة في ختام هذا المبحث إلى إجمال أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع بعض النحاة والعلماء في ظاهرة تلحين بعض القراءات والطعن فيها(٣):

١) احتكامهم إلى القواعد التي وضعوها والقوانين التي سنوها، مثل: منْع البصريين العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض كقراءة الإمام حمزة:﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلأَرْحَامِ ﴾ بالخفض.

٢) عدم ظهور توجيه القراءة لبعض النحويين فيسارع إلى تلحينها، مثل: قراءة

(١) نظرية النحو القرآني (ص: ٢٧) بتصرف وتلخيص.
(٢) نظرية النحو القرآني (ص: ٢٨-٢٩) بتصرف.
(٣) يراجع: إقامة الحجة على مدعي تلحين القراء السبعة (ص: ٢٢- ٢٣) بتلخيص.

الإمام ابن كثير:﴿ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْاً كَبِيرًا ﴾[١]-بكسر الخاء وفتح الطاء وألف ممدودة بعدها- قال الإمام أبو حيان:«قال النحاس: «لا أعرف لهذه القراءة وجها، ولذلك جعلها أبو حاتم غلطا»»[٢].

٣) النظر إلى الشائع من اللغات والغفلة عن غيره، مثل: قراءة حمزة:﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾[٣]-بكسر الياء- قال الأخفش:«بلغنا أن الأعمش قال:﴿ بِمُصْرِخِيِّ﴾-فكسرو- هذه لحن لم نسمع بها من أحد من العرب ولا أهل النحو»[٤]، مع أنه قد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة، ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع[٥].

٤) زعْم بعضهم الحصر لأوزان العربية، فوجد القراءة تخلو من بعض الأوزان فيلحن القراءة لذلك، مثل: قوله تعالى:﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ﴾[٦]، قال الزمخشري:«وقرئ (بَغَتَّة)[٧] بوزن (جَرَبَّة)[٨]، وهي غريبة لم ترد في المصادر أختها، وهي مروية عن أبي عمرو، وما أخوفني أن تكون غلطة من الراوي على أبي عمرو وأن يكون الصواب:(بَغَتَة) بفتح الغين من غير تشديد»[٩].

ويضاف أيضا إلى ما سبق: أن من أسباب الطعن في القراءات: عدم الاستقراء التام لكلام العرب، مثل: قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[١٠]، حيث قرأ الإمام ابن عامر:{زُيِّنَ} بضم الزاي وكسر الياء، ورفع لام {قَتْلُ}، ونصب دال {أَوْلَادَهُمْ}، وخفض همزة {شُرَكَائِهِمْ}[١١]، ففي هذه القراءة فصْل بين المضاف وهو كلمة {قَتْلُ} والمضاف إليه وهو كلمة {شُرَكَاء} بالمفعول به وهو كلمة {أَوْلَادَهُمْ} ، ومن هنا اعترض

(١) سورة:(الإسراء)، من الآية:(٣١)، وينظر: النشر في القراءات العشر (٣٠٧/٢).
(٢) البحر المحيط في التفسير (٤٣/٧).
(٣) سورة:(إبراهيم)، من الآية:(٢٢).
(٤) معاني القرآن (٤٠٧/٢).
(٥) البحر المحيط في التفسير (٦/ ٤٢٩).
(٦) سورة:(محمد)، من الآية:(١٨).
(٧) قراءة شاذة. المحتسب (٢٧١/٢)
(٨) الجَرَبَّة-بالفتح وتشديد الباء-: العانة من الحمير، وربما سموا الأقوياء من الناس إذا كانوا جماعة متساوين (جَرَبَّة). الصحاح تاج اللغة (٩٨/١)، مادة:(جَرَبَ)
(٩) تفسير الكشاف (٣٢٣/٤).
(١٠) سورة:(الأنعام)، من الآية:(١٣٧).
(١١) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٦٣).

البعض على هذه القراءة، وحاصل كلامهم: أنه لا يُفصَل بين المتضايفين؛ لأنهما كالكلمة الواحدة فلا يُفصَل بين حروفها كما لا يُفصَل بين الجار ومجروره[1]، ولكن إذا ما استقرأنا كلام العرب وجدنا أن الفصل بين المتضايفين جائز نظما ونثرا من غير ضرورة، يؤيد ذلك قوله تعالى:﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾[2]، حيث قرئت {مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ}-بنصب {وَعْدَهُ }، وجر {رُسُلِهِ}- ففُصِل بين المتضايفين بالمفعول به كما في قراءة ابن عامر[3].

ومن الأحاديث النبوية الواردة في الفصل بين المتضايفين قول النبي ﷺ:«فهل أنتم تاركوا لي صاحبي»[4]، ففصل ﷺ بين اسم الفاعل ومفعوله بالجار والمجرور.

وأما النثر والشعر التي ورد فيهما الفصل بين المتضايفين فمنها قول العرب:«أعجبني قطْعُ اللصَ الأميرِ»[5] ، ومن ذلك قول الشاعر:«فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَة»[6]، ففصل بين المتضايفين بالمفعول به (القَلُوصَ)[7]، وبهذا الاستقراء لكلام العرب حُق للإمام ابن مالك أن يعتز بقراءة الإمام ابن عامر وأن يستشهد بها على جواز الفصل بين جزأي الإضافة بقوله:

«وعمدتي قراءةُ ابنُ عامر ... وكم لها من عاضد وناصر»[8].

(١) يراجع: شرح الهداية (ص: ٢٩٢)، وإتحاف فضلاء البشر (ص: ٢٧٤).
(٢) سورة:(إبراهيم)، من الآية:(٤٧).
(٣) قراءة شاذة. إتحاف فضلاء البشر (ص: ٢٧٤) قال الزجاج:«وهذه القراءة التي بنصب الوعد وخفض الرسل شاذة رديئة لا يجوز أن يفرَّق بين المضاف والمضاف إليه». معاني القرآن (١٦٨/٣)
(٤) صحيح البخاري (٥/٥، ح: ٣٦٦١)، كتاب: أصحاب النبي ﷺ، باب: قول النبي ﷺ:«لو كنتُ متخذا خليلا».
(٥) شرح كتاب سيبويه (٤٤٦/١).
(٦) عزاه ابن مالك في شرح التسهيل (٢٧٨/٣) للأخفش.
(٧) يراجع: الدر المصون (١٦١/٥) وما بعدها في الدفاع عن قراءة الإمام ابن عامر.
(٨) شرح الكافية الشافية (٤١/١).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير البريات، وبعد:

فإن القرآن الكريم هو أنفس ما تُوجَّه إليه النظرات، وتُنفَق فيه الأوقات، وتُعَد حوله البحوث والدراسات، وإن من أفضل ما يكتسبه الإنسان علم يسعد به في عاجِل معاشه وآجِل معاده، ويحسن بي بعد معايشة كريمة مع كتاب «شرح الهداية» للإمام المهدوي أن ألخص أهم ما توصلتُ إليه من نتائج ومقترحات.

- النتائج:

أولا: يُعَد الإمام المهدوي عالما من علماء القراءات والتفسير البارزين، والذين لهم جهد كبير في خدمة كتاب رب العالمين، ومصنفاته الكثيرة في علم القراءات والتفسير خير شاهد ودليل، وأما كتابه «شرح الهداية» فهو من أبرز كتب التوجيه بشهادة كثير من العلماء كالإمام الزركشي وغيره.

ثانيا: عُنِيَ الإمام المهدوي في كتابه «شرح الهداية» عناية فائقة بإيراد القراءات السبع المتواترة وتوجيهها.

ثالثا: لم يلتزم الإمام المهدوي في كتابه «شرح الهداية» بعزو كل قراءة إلى قارئها وإنما كان عزوه قليلا، وكان تركيزه على توجيه القراءات أكثر من اهتمامه بنسبة كل قراءة لقارئها.

رابعا: ترك الإمام المهدوي لعزو القراءات لم يكن إغفالا لها، وإنما كان أمرا منهجيا لاعتبارات تتعلق بأسلوبه وهدفه من هذا الكتاب، وعدم عزوه للقراءة ليس عيبا يخرج الكتاب عن دائرة كتب التوجيه.

خامسا: تنوع منهج الإمام المهدوي في عرض القراءة، فنادرا ما كان يُعنَى بضبط القراءة بالحروف، وأحيانا يهمل ضبط القراءة بالحروف، وأحيانا يذكر قراءة ويشير إلى الأخرى دون توضيح لها، وأحيانا يضبط القراءة بالرسم ثم يأتي بعدها

بوصف يبينها، وأحيانا يذكر وزن القراءة، الخ.

سادسا: تنوعت مطلحات التوجيه عند الإمام المهدوي في هذا الكتاب، فأحيانا يعبر بقوله:«علة من قرأ»، وتارة أخرى بـــ(الوجه) فيقول:«ووجه قراءة حمزة»، وتارة أخرى بـــ(الحجة) فيقول:«وحجة ابن عامر»، أو:«وحجة من قرأ».

سابعا: عُنِيَ الإمام المهدوي في توجيهه للقراءة بالمأثور من القرآن والسنة وأسباب النزول واللغة العربية والرسم العثماني، كما وجه القراءات لبيان بعض مسائل العقيدة والأحكام الفقهية.

ثامنا: تعرض الإمام المهدوي إلى استحسان وترجيح بعض القراءات على بعض، والترجيح بين القراءات يظهر في كلام أهل العلم بطريقتين:

الأولى: ترجيح يفضي إلى إنكار قراءة ثابتة أو تضعيفها، وهذا لا يصح؛ لأن القراءات المتواترة كلها وحي إلهي منزل من لدن حكيم خبير، فلا وجه لتضعيفها أو الترجيح بينها.

الثانية: ترجيح لا يفضي إلى إسقاط القراءة المرجوحة وإنكارها، بل يكون المراد منه: اختيار قراءة وتفضيلها على أخرى لعلة دعت إلى هذا الاختيار أو الترجيح، وهذا النوع لا بأس به بشرط بيان سبب الترجيح أو بيان رجحان القراءة من جهة معينة، كجهة البلاغة أو التوافق مع معنى الآية أو سياقها، لكن الأوْلى خلافه على ما ذكره المحققون من أهل العلم، وقد تعامل الإمام المهدوي مع القراءات أثناء توجيهه لها بهذه الطريقة الثانية، حيث تبين من خلال توجيهه للقراءة أنه كان غالبا يذكر علة معينة دعته إلى هذا الاختيار أو الترجيح بين القراءات.

تاسعا: مما يُحسَب للإمام المهدوي أنه وقف موقفا مشرِّفا في الدفاع عن الطعن الموجه لبعض القراءات المتواترة، كقراءة ﴿بَارِئْكُمْ﴾-بإسكان الهمزة- وقراءة ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾- بكسر ياء الإضافة- وقراءة ﴿أَئِمَّةَ ﴾-بتحقيق الهمزتين- وقراءة

﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾- بنون خفيفة مكسورة – وقراءة ﴿إِنَّ هَٰذَانِ﴾- بتشديد نون ﴿إِنَّ﴾ ورفع ﴿هَٰذَانِ﴾ بالألف- وقراءة ﴿أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ ءَايَةٌ﴾-بتاء التأنيث ورفع ﴿ءَايَةٌ﴾- وقراءة﴿وَمَكْرَ السَّيِّءْ﴾-بسكون الهمزة – وقراءة ﴿ بَلْ عَجِبْتُ﴾-بضم التاء-.

عاشرا: مما يؤخذ على الإمام المهدوي أنه ضعف بعض القراءات التي صحت وتلقتها الأمة بالقبول، وتنوعت عبارته في التعبير عن هذا التضعيف، فتارة يستخدم ألفاظا تدل على الشذوذ، وأخرى تدل على البُعد أو عدم الجودة، وأحيانا يستبعد وجها من وجوه القراءة ثم يجيزه.

- المقترحات:

أولا: إعداد دراسة موسَّعة حول جهود الإمام المهدوي في القراءات والتفسير.

ثانيا: أوصي طلاب العلم أن يهتموا بالرد على المطاعن والشكوك حول القراءات القرآنية المتواترة.

وفي الختام فإني أحمد الله تعالى وأشكره أن وفقني وأعانني على إتمام هذا البحث، فله الحمد والمنة، ولولاه سبحانه ما كنتُ ولا كان هذا الجهد، وأسأله سبحانه أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به قارئه وكاتبه والإسلام والمسلمين، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

أولا: كتب التفسير:

١) **البحر المحيط في التفسير**، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط: ١٤٢٠هـ.

٢) **التحرير والتنوير**، المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤هـ.

٣) **تفسير القرآن العظيم**، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى، السعودية، ط: الثالثة، ١٤١٩هـ.

٤) **جامع البيان في تأويل القرآن**، المؤلف: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري (ت: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٥) **الجامع لأحكام القرآن**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١ هـ)، تحقيق: سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، ط: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٦) **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، المؤلف: شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بـ(السمين الحلبي) (ت: ٧٥٦هـ)، المحقق: د/أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

٧) **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.

٨) **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٩) **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت: ٤٢٧هـ)، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٠) **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت، ط: الأولى - ١٤٢٢هـ.

١١) **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، المؤلف: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي (ت: ٥١٠هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٢) **مفاتيح الغيب**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٢٠هـ.

ثانيا: <u>كتب علوم القرآن</u>:

١) **الإتقان في علوم القرآن**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٢) **إعراب القرآن**، المؤلف: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.

٣) **البرهان في علوم القرآن**، المؤلف: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ط: الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٤) **التبيان في إعراب القرآن**، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥) **رسم المصحف بين المؤيدين والمعارضين**، المؤلف: د/عبد الحي الفرماوي، مكتبة الأزهر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م.
٦) **مشكل إعراب القرآن**، المؤلف: مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي الأندلسي المالكي (ت: ٤٣٧هـ)، المحقق: د/حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ.
٧) **المصاحف**، المؤلف: أبو بكر بن أبي داود عبد الله بن سليمان الأزدي السجستاني (ت: ٣١٦هـ)، المحقق: محمد بن عبده، الناشر: الفاروق الحديثة، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٨) **معانى القرآن للأخفش**، المؤلف: أبو الحسن المجاشعي البلخي المعروف بـ(الأخفش الأوسط) (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: د/هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٩) **معاني القرآن وإعرابه**، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٠) **مناهل العرفان في علوم القرآن**، المؤلف: محمد عبد العظيم الزرقاني (ت: ١٣٦٧هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط: الثالثة.

ثالثا: <u>كتب القراءات وتوجيهها</u>:

١) **إبراز المعاني من حرز الأماني**، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بـ(أبي شامة) (ت: ٦٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
٢) **إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر**، المؤلف/شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، دار النشر: دار الكتب العلمية لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٣) **إرشاد المريد إلى مقصود القصيد في القراءات السبع**، المؤلف: الشيخ/علي محمد الضباع، الناشر: دار الصحابة، طنطا، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٤) **الإضاءة في بيان أصول القراءة**، المؤلف: علي محمد الضباع، الناشر: المكتبة الأزهرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٥) **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات**، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، الناشر: المكتبة العلمية، باكستان.
٦) **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة**، المؤلف: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
٧) **جامع البيان في القراءات السبع**، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، الناشر: جامعة الشارقة، الإمارات، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٨) **الحجة في القراءات السبع**، المؤلف: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، المحقق: د/عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق، بيروت، ط: الرابعة، ١٤٠١هـ.
٩) **الحجة للقراء السبعة**، المؤلف: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي، الناشر: دار المأمون، دمشق، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١٠) **السبعة في القراءات**، المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، مصر، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ.
١١) **شرح الهداية**، المؤلف: الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت: ٤٤٠هـ)، تحقيق ودراسة: د/ حازم سعيد حيدر، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض.
١٢) **العميد في علم التجويد**، المؤلف: محمود بن علي بسة المصري (ت: بعد ١٣٦٧هـ)، المحقق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: دار العقيدة، الإسكندرية، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٣) **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د/محيي الدين رمضان، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٤) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٥) **معاني القراءات**، المؤلف: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت: ٣٧٠هـ)، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، ط: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

١٦) **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، المحقق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

١٧) **النشر في القراءات العشر**، المؤلف: أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (ت: ١٣٨٠ هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى.

١٨) **الهداية إلى بلوغ النهاية**، المؤلف: مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي الأندلسي (ت: ٤٣٧هـ)، الناشر: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٩) **الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع**، المؤلف: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت: ١٤٠٣هـ)، الناشر: مكتبة السوادي، ط: الرابعة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

رابعا: <u>كتب الحديث وشروحها</u>:

١) **إبطال التأويلات لأخبار الصفات**، المؤلف: أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد بن حمد الحمود النجدي، الناشر: دار إيلاف الدولية، الكويت.

٢) **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٣) **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤) **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، المؤلف: أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)، الناشر: دار الراية، الرياض، ط: الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٥) **سنن سعيد بن منصور**، المؤلف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (ت: ٢٢٧هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية، الهند، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٢م.

٦) **شرح صحيح البخاري**، المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد، السعودية، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٧) **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٨) **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المؤلف: عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط: الأولى، ١٣٥٦هـ.

٩) **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٠) **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، المؤلف: مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١١) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ.

خامسا: كتب اللغة والمعاجم:

١) **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧هـ)، الناشر: أضواء السلف، الرياض، ط: الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٢) **الإيضاح في علل النحو**، المؤلف: أبو القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧ هـ)، المحقق: د/مازن المبارك، الناشر: دار النفائس، بيروت، ط: الخامسة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣) **التعريفات**، المؤلف: علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٤) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، المؤلف : بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، ط: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٥) **خزانة الأدب وغاية الأرب**، المؤلف: تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي (ت: ٨٣٧هـ)، المحقق: عصام شقيو، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٤م.

٦) **ديوان امرئ القيس**، المؤلف: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (ت: ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط: الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٧) **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، تحقيق: د/نعمان محمد أمين طه، الناشر: دار المعارف.

٨) **ديوان حسان بن ثابت**، شرحه وكتب هوامشه الأستاذ/عبدأ علي مهنا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٩) **ديوان رؤية بن العجاج**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، الناشر: دار ابن قتيبة، الكويت.
١٠) **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق وشرح: د/عزيزة فوال، الناشر: دار الجيل، بيروت، الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
١١) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، المؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، الناشر: دار التراث، القاهرة، ط: العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٢) **شرح التصريح على التوضيح**، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٣) **شرح تسهيل الفوائد**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (ت: ٦٧٢هـ)، المحقق:د/عبد الرحمن السيد، د/محمد بدوي المختون، الناشر: دار هجر، ط: الأولى،١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٤) **الصحاح تاج اللغة**، المؤلف: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٥) **في اللهجات العربية**، المؤلف: د/إبراهيم أنيس، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٣م.
١٦) **الكتاب**، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقب بـ(سيبويه) (ت: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٧) **لسان العرب**، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ.
١٨) **مختار الصحاح**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي

(ت: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط: الخامسة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٩) **نظرية النحو القرآني**، المؤلف: د/أحمد مكي الأنصاري، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

سادسا: كتب الرجال والتراجم:

١) **الإصابة في تمييز الصحابة**، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.

٢) **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، المؤلف: جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، ، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.

٣) **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)، الناشر: دار سعد الدين، ط: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٤) **تهذيب التهذيب**، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: الأولى، ١٣٢٦هـ.

٥) **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، المؤلف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بـ«حاجي خليفة» (ت: ١٠٦٧ هـ)، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول، تركيا، عام النشر: ٢٠١٠ م.

٦) **سير أعلام النبلاء**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٧) **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، المؤلف: محمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم مخلوف (ت: ١٣٦٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٨) **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، المؤلف: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت: ٥٧٨ هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي، ط: الثانية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

٩) **طبقات الفقهاء الشافعية**، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين المعروف بـ(ابن الصلاح) (ت: ٦٤٣هـ)، المحقق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٢م.

١٠) **غاية النهاية في طبقات القراء**، المؤلف: شمس الدين ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

١١) **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٢) **الوافي بالوفيات**، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، عام النشر:١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

سابعا: <u>البحوث والرسائل العلمية</u>:

١) **الترجيح بين القراءات، أحكامه، وموقف المفسرين منه**، المؤلف: د/نور الدين عتر بمشاركة آخرين، بحث منشور بمجلة بحوث جامعة حلب، العدد الرابع، لعام٢٠١٤م.

٢) **قراءات الإمام حمزة والانتصار لها**، المؤلف: د/سامي عبد الفتاح هلال، الناشر: دار الصحابة بطنطا، الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٣) **مرويات عائشة في تخطئة كتَّاب المصاحف**، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة، جامعة الزرقاء الأهلية، المجلد السادس، العدد الثاني، إعداد د/جمال أبو حسان.

٤) **المفاضلة والترجيح بين القراءات نماذج تطبيقية مؤصلة**، بحث للدكتور/ حسن سالم هبشان، منشور بمجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد الثاني عشر.

وغير ذلك من المصادر والمراجع التي ذكرتُها في ثنايا البحث